



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

معاد الامم

للشيخ محمد صالح المنجد

مؤلفه في تاريخ الامم

مختار من كتابه في تاريخ الامم

كتاب الامم

٦٠٦ - ٦٢٦ هـ

مكتبة
الشيخ محمد صالح المنجد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معارج الاصول

كاتب:

جعفر بن حسن محقق حلى

نشرت فى الطباعة:

مؤسسة الامام على (ع)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٤	معارج الاصول
١٤	اشاره
١٤	اشاره
١٩	الإهداء
٢٠	مقدمه التحقيق:
٢٠	اشاره
٢٣	نظره على حياه المصتف
٢٣	اسمه و كنيته و ألقابه و نسبه:
٢٣	اسرته:
٢٤	مولده و موطنه و نشأته:
٣٨	جمل الثناء عليه:
٤٥	نثره و شعره:
٥١	مؤلفاته و مصنفاته:
٥١	اشاره
٥٢	١-شرائع الإسلام فى مسائل الحلال و الحرام.
٥٣	٢-النافع.
٥٣	٣-المعتبر.
٥٤	٤-شرح نكت النهايه.
٥٤	٥-أجوبه المسائل العزّيه.
٥٤	٦-أجوبه المسائل العزّيه الثانيه.
٥٥	٧-أجوبه المسائل المصريه.
٥٥	٨-أجوبه المسائل البغداديه.
٥٥	٩-أجوبه المسائل الخمسه عشر.

٥٥	١٠-أجوبه المسائل الكماليه.
٥٥	١١-أجوبه المسائل الطبريه.
٥٥	١٢-رساله التياسر فى القبله .
٥٥	١٣-المقصود من الجمل و العقود.
٥٥	١٤-مختصر المراسم.
٥٦	١٥-رساله فى عدم كفر من اعتقد بإثبات المعدوم.
٥٦	١٦-فهرست المصنّفين،أو:تلخيص فهرست الشيخ الطوسى
٥٦	١٧-كتاب فى المنطق.
٥٦	١٨-المسلك فى اصول الدين.
٥٦	١٩-الرساله المانعيه.
٥٦	٢٠-المعارج فى اصول الفقه.
٦٢	هل للمصنّف كتاب آخر فى اصول الفقه؟
٦٣	وفاته و مدفنه:
٦٤	رثاؤه:
٦٥	النسخ الخطيّه المعتمده فى التحقيق:
٦٦	منهج التحقيق:
٨٧	الباب الأوّل: فى المقدمات
٨٧	اشاره
٨٩	المقدمه الاولى
٨٩	اشاره
٨٩	فائدتان
٩١	المقدمه الثانيه
٩١	اشاره
٩١	تقسيم
٩٣	المقدمه الثالثه: فى الحقيقه و المجاز و هى ثلاثه فصول:
٩٣	الفصل الأوّل: يشتمل على مسائل:

٩٣	المسأله الاولى:فى تعريفهما:
٩٣	المسأله الثانيه:فيما يفصل به بينهما
٩٤	المسأله الثالثه:اللفظ إما أن يستفاد وضعه للمعنى بالشرع أو
٩٤	اشاره
٩٤	فوائد ثلاث
٩٤	تقسيم
٩٥	تفريع
٩٥	فرعان
١٠٠	الفصل الثاني: فى المجاز و أحكامه.و فيه مسائل:
١٠٠	المسأله الاولى:أكثر الناس على إمكانه و وجوده
١٠٠	المسأله الثانيه:المجاز ممكن الوجود فى خطاب الله تعالى،
١٠١	المسأله الثالثه:اختلفوا فى جواز تعديده المجاز عن موضع
١٠١	المسأله الرابعه:تتضمن على فوائد:
١٠٣	الفصل الثالث: فى جمله من أحكام الحروف:
١٠٥	الباب الثاني: فى الأوامر و التواهى
١٠٥	اشاره
١٠٧	الفصل الأول: فيما يتعلّق بصيغه الأمر.و فيه مسائل:
١٢٢	الفصل الثاني: فى المأمور به.و فيه مسائل:
١٢٥	الفصل الثالث: فى مباحث الأمر المؤقت.و فيه مسألتان:
١٢٥	اشاره
١٢٦	فرعان
١٢٨	الفصل الرابع: فى المباحث المتعلّقه بالمأمور.و فيه مسألتان:
١٣٠	الفصل الخامس: فى مباحث النهى.و فيه مسألتان:
١٣٣	الباب الثالث: فى العموم و الخصوص
١٣٣	اشاره
١٣٥	الفصل الأول: فى مباحث الألفاظ العامه

١٣٥	اشاره
١٣٨	فوائد ثلاث
١٤٠	فائده
١٤١	الفصل الثاني: فيما الحق بالعموم، وفيه مسائل:
١٤١	اشاره
١٤٣	فائدتان
١٤٥	الفصل الثالث: في المباحث المتعلقة بالخصوص، وفيه مسائل:
١٤٥	اشاره
١٤٥	فائده
١٥٠	الفصل الرابع: في مباحث الاستثناء، وفيه مسائل:
١٥٠	اشاره
١٥٢	فائده
١٥٤	الفصل الخامس: في بقيته المخصّصات، وفيه مسائل:
١٥٧	الفصل السادس: في العام المخصوص، وفيه مسائل:
١٦٠	الفصل السابع: فيما الحق بالمخصّصات، وفيه مسائل:
١٦٥	الباب الرابع: في المجرى والمبني
١٦٥	اشاره
١٦٧	الفصل الأول: في تفسير ألفاظ يحتاج إليها في هذا الباب
١٦٨	الفصل الثاني: فيما يحتاج إلى بيان
١٧١	الفصل الثالث: فيما ادخل في المجرى، وفيه مسائل:
١٧٣	الفصل الرابع: في البيان، وفيه مسائل:
١٧٣	المسألة الأولى: البيان يقع بأشياء:
١٧٤	فرعان
١٧٦	الفصل الخامس: في المبني له، وفيه مسائل:
١٨١	الباب الخامس: في الأفعال
١٨١	اشاره

١٨٣	الفصل الأول: فى أفعال النبى صلى الله عليه و آله و فيه مسائل:
١٨٧	الفصل الثانى: فى الوجوه التى تقع عليها أفعاله و فى حكم التعارض.
١٨٧	اشاره
١٨٩	فائده
١٩١	الباب السادس: فى الإجماع
١٩١	اشاره
١٩٣	الفصل الأول: و فيه مسائل:
١٩٣	اشاره
١٩٤	و هاهنا بحثان
١٩٩	فرعان
٢٠٢	الفصل الثانى: فى المجمعين و فيه مسائل:
٢٠٢	اشاره
٢٠٣	فائده
٢٠٥	الفصل الثالث: فى كيفية العلم بالإجماع و فيه مسائل:
٢٠٥	اشاره
٢٠٦	تفريع
٢٠٩	الباب السابع: فى الأخبار
٢٠٩	اشاره
٢١١	أما المقدمه
٢١٣	الفصل الأول: فى المتواتر من الأخبار و فيه مسائل:
٢١٧	الفصل الثانى: فيما لا يقطع بصدقه و لا كذبه و فيه مسائل:
٢٢٩	الفصل الثالث: فى مباحث متعلّقه بالمخبر و فيه مسائل:
٢٢٩	اشاره
٢٣٠	تفريع
٢٣٣	الفصل الرابع: فى مباحث متعلّقه بالخبر و فيه مسائل:
٢٣٧	الفصل الخامس: فى التراجيح بين الأخبار المتعارضه و فيه مسائل:

٢٤٣	الباب الثامن: فى التاسخ و المنسوخ
٢٤٣	اشاره
٢٤٥	الفصل الأول: فى النسخ و فيه مسائل:
٢٥٢	الفصل الثانى: فى مباحث متعلقه بالنسخ و فيه مسائل:
٢٥٣	الفصل الثالث: فى مباحث متعلقه بالمنسوخ و ربما وقعت مشتركه و فيه مسائل:
٢٦٥	الباب التاسع: فى الاجتهاد
٢٦٥	اشاره
٢٦٧	الفصل الأول: و فيه مسائل:
٢٧١	الفصل الثانى: فى القياس و فيه مسائل:
٢٨٧	الباب العاشر: و هى خاتمه الكتاب
٢٨٧	اشاره
٢٨٩	الفصل الأول: فى المفتى و المستفتى و فيه مسائل:
٢٨٩	اشاره
٢٩٤	تفريع
٢٩٦	الفصل الثانى: فى مسائل مختلفه:
٣٠٨	الفصل الثالث: فيما الحق بأدله الاصول و ليس منها و فيه مسائل:
٣٢٣	الفهارس العامه
٣٢٣	اشاره
٣٢٥	فهرس الآيات القرآنيه
٣٢٥	اشاره
٣٢٥	سوره البقره (٢)
٣٢٦	سوره آل عمران (٣)
٣٢٦	سوره النساء (٤)
٣٢٦	سوره المائده (٥)
٣٢٧	سوره الأنعام (٦)
٣٢٧	سوره الأعراف (٧)

٣٢٧	سوره الأنفال (٨)
٣٢٧	سوره التوبه (٩)
٣٢٨	سوره يونس (١٠)
٣٢٨	سوره هود (١١)
٣٢٨	سوره يوسف (١٢)
٣٢٨	سوره الرعد (١٣)
٣٢٨	سوره الحجر (١٥)
٣٢٨	سوره النحل (١٦)
٣٢٩	سوره الإسراء (١٧)
٣٢٩	سوره الكهف (١٨)
٣٢٩	سوره طه (٢٠)
٣٢٩	سوره الأنبياء (٢١)
٣٢٩	سوره الحج (٢٢)
٣٢٩	سوره النور (٢٤)
٣٣٠	سوره النمل (٢٧)
٣٣٠	سوره الأحزاب (٣٣)
٣٣٠	سوره الصافات (٣٧)
٣٣٠	سوره ص (٣٨)
٣٣٠	سوره فصلت (٤١)
٣٣٢	سوره الشورى (٤٢)
٣٣٢	سوره محمّد (٤٧)
٣٣٢	سوره الحجرات (٤٩)
٣٣٢	سوره النجم (٥٣)
٣٣٢	سوره القمر (٥٤)
٣٣٢	سوره المجادله (٥٨)
٣٣٢	سوره الحشر (٥٩)

٣٣٣	سوره المدثر (٧٤)
٣٣٣	سوره القيامه (٧٥)
٣٣٣	سوره الفجر (٨٩)
٣٣٣	سوره العصر (١٠٣)
٣٣٤	فهرس الحديث و الأثر
٣٤٠	فهرس مواضع تراجم الأعلام
٣٤٣	فهرس مصادر التحقيق
٣٤٣	١-الإحكام في اصول الأحكام.
٣٤٣	٢-الإحكام في اصول الأحكام.
٣٤٣	٣-الأعلام.
٣٤٣	٤-اصول السرخسى.
٣٤٣	٥-الاصول من الكافى.
٣٤٤	٦-البرهان في اصول الفقه.
٣٤٤	٧-التبصره في اصول الفقه.
٣٤٤	٨-التبيان في تفسير القرآن.
٣٤٤	٩-تهذيب الأحكام.
٣٤٥	١٠-جامع الاصول في أحاديث الرسول.
٣٤٥	١١-الذريعة إلى اصول الشريعة.
٣٤٥	١٢-العدّه في اصول الفقه.
٣٤٥	١٣-الفروع من الكافى.
٣٤٥	١٤-الكنى و الألقاب.
٣٤٥	١٥-المحصل في علم اصول الفقه.
٣٤٦	١٦-المستصفى من علم الاصول.
٣٤٦	١٧-المعتمد في اصول الفقه.
٣٤٦	١٨-منتهى الوصول و الأمل في علمى الاصول و الجدل.
٣٤٦	١٩-المنخول من علم الاصول.

٣٤٧ ٢٠- من لا يحضره الفقيه.

٣٤٨ فهرس المحتويات

٣٥٤ تعريف مركز

سرشناسه: محقق حلی، جعفر بن حسن، ۶۰۲ - ۶۷۶ ق.

عنوان و نام پدیدآور: معارج الاصول / للمحقق الحلی نجم الدین ابی القاسم جعفر بن الحسن الهذلی.؛ مصحح: رضوی کشمیری،

محمد حسین

مشخصات نشر: لندن - انگلیس - موسسه الامام علی علیه السلام

مشخصات ظاهری: ۳۳۳ ص.

وضعیت فهرست نویسی: برون سپاری.

یادداشت: عربی.

یادداشت: کتابنامه به صورت زیر نویس.

یادداشت: نمایه.

موضوع: اصول فقه شیعه

ص: ۱

معارج الاصول

للمحقق الحلبي نجم الدين ابي القاسم جعفر بن الحسن الهذلي

مصحيح: رضوى كشميري، محمد حسين

ص: ٣

إليك يا صاحب العصر أهدى هذا الجهد المتواضع.

سيدي:

ولما رأيت الناس شدّوا رحالهم إلى بحرك الطامى أتيت بجرتى

محقق الكتاب

ص: ٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على أشرف الخلق أجمعين، محمد وآله الطيبين الطاهرين، سيما بقيه الله في الأرضين،
واللعن الدائم على أعدائهم ومعانديهم إلى قيام يوم الدين.

تزدهى المكتبه الإماميه بعدد هائل من المصنّفات و المؤلفات في مختلف علوم الدين، من الكلام و التفسير و الحديث و الفقه و
اصوله و الأخلاق و الأدعيه و سيره النبي صلى الله عليه و آله و أهل بيته عليهم السلام، و غيرها. بدء بنشأه هذه العلوم و إلى
عصرنا الحاضر، آخذه في النمو و الرقي و الازدهار الملموس في الكمّ و الكيف. فإذا ما كانت المصنّفات و المؤلفات لمذهب ما
تعكس أصالته و استقلاله، و تكشف عمقه التاريخي، فإنّ الفائز في هذا المضمار، و الآخذ بقصب السبق في هذه الحلبه، مصنّفات و
مؤلفات مدرسه جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، تلك المدرسه التي خضعت لها الرقاب، و لويت لها الأعناق، و انطلقت منها
حركه الوعي و الاجتهاد. و إذا ما قام سوق المفاخره في هذا الميدان، فالرابع هو تراث هذه المدرسه. فهي المدرسه المعطاء التي
كانت و ما برحت تغدّي الامه بناصع تعاليم الدين،

و عطائه الوافر، الشامل لكلّ شؤون الحياه الانسانيه، الروحيه و الماديه، الفكرية و السلوكيه، العقائديه و العمليه. تغذيتها الغذاء النقي و توردها المنهل العذب. و كيف لا- تكون كذلك، و هي مدرسه أهل بيت أذهب الله عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا، و قرنهم الرسول صلّى الله عليه و آله بكتاب الله، و أودعهم أمته، فقال: «إنّى تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله و عترتى أهل بيتى. و إنهما لن يفترقا حتّى يردا علىّ الحوض».

و أنّى تكون غير ذلك و هي معهد من ورث علم رسول الله صلّى الله عليه و آله و ارتوى من معينه. «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن مسأله فأجاب فيها. فقال الرجل: أ رأيت إن كان كذا و كذا ما يكون القول فيها؟ فقال له: مه.

ما أجبتك فيه من شيء فهو عن رسول الله صلّى الله عليه و آله لسنا من (أ رأيت) فى شيء» (١).

و بقيت هذه المدرسه منجبه و لودا، لم تعقم على مرّ الأجيال، و ذلك بفضل الخطوط العريضة و المناهج العامه و الأسس المحدده، التي رسمها الأئمه عليهم السلام لأركان هذه المدرسه من تلامذتهم «إنما علينا أن نلقى إليكم الاصول و عليكم التفريع» (٢) فراح هؤلاء يسيرون قدما فى تحمّل المسئوليه، و صنّفوا الكتب الكثيره، المتنوعه بتنوّع آفاق المعرفه الدينيه، فشملت مصنّفاتهم سائر علوم الإسلام، و طرقوا مختلف ميادين الحاجه الإنسانيه، فكانوا رموز الطائفه الإماميه بعد أئمه الهدى عليهم السلام، كلّ يجاهد فى ميدان،

ص: ٨

١- أصول الكافى / كتاب فضل العلم / باب البدع و الرأى و المقاييس / ح ٢١. [١]

٢- وسائل الشيعة / الباب (٦) من أبواب صفات القاضى / [٢] ح ٥٢، ٥١.

فانبرى ثقة الإسلام الكليني و الشيخ الصدوق لجمع شتات الأحاديث، و دمج اصولها، و لمّ شملها و تبويبها، و نهض الشيخ المفيد و السيد المرتضى لتحرير العقائد، و تجريدها عن الدخائل و الشوائب، و صدّ هجمات أرباب المقالات، و تفنيد شبهات المعتزله، و أوهام الأشاعره، دون غفله عن تدوين مسائل الفقه العملي، و دون هواده عن تشييد المباني لأصول استنباط الفقه الاستدلالي، و إذا بهما يصولان في أكثر من ميدان، و يجولان في أكثر من ساحه. ثم جاء دور شيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي، و إذا هو دائره معارف لا تنضب، فشملت مصنفاته الكلام، و التفسير، و الحديث، و الرجال، و الفقه الموسع المبسوط، و الفقه المقارن الخلافي، و الفقه الفتوائي النهائي، و اصول الفقه، و غير ذلك، فسدت مؤلفاته الثغرات، و ملأت الفجوات و أكملت النواقص، و تركت شخصيته هيبه في القلوب، و خلّفت آثاره وقعا في النفوس، مغنيه عن التأليف و التصنيف حقه من الزمن، حتى تفجرت سرائر ابن إدريس، و لمع نجم ابن زهره، و تالألأ - نور نجم الدين، جعفر بن سعيد، سمي رئيس تلك المدرسه و مؤسسها، يرشد ركبان المحصّلين، و يهدى قوافل المشتغلين، و يشيّد علوم المذهب و الدين، و يصنّف في شتى الميادين، فأبان في (المسالك) اصول الدين، و حرر (شرائع الإسلام) للعاملين، و نصب (المعارج) للمجتهدين. فكانت مصنّفات هؤلاء الأعلام هي المعبّره عن الفكر الشيعي الأصيل، تميّزه في باب العقائد عن المعتزله و الأشاعره، و تفرد في الفقه و اصوله عن المذاهب الأربعة، فهي مصادر المذهب الإمامي و مراجعه. و إنّ بين يدي القارئ الكريم لأحدها، فهو ثالث كتاب في اصول الفقه عند الإماميه، بعد ما سجّلت «الذريعه» رأس القائمه، و حازت «العهده» ثاني الأسماء فيها.

هو: أبو القاسم، نجم الدين؛ جعفر بن الحسن، بن أبي زكريا يحيى، بن الحسن، بن سعيد الهذلي الحلّي، المعروف بالمتحقّق، والمتحقّق الحلّي، والمتحقّق الأوّل. وينسب لجده سعيد، فيقال: (جعفر بن سعيد).

اسرته:

هي اسره (بنى سعيد) اسره عربيّه، ترجع إلى هذيل في انتسابها، حازت من المفآخر أكثر ممآ حازته اسر اخرى علميّه، لقوّه نفوذها الروحي، ومكانتها في عالم التأليف والتدريس (١).

قال عنه صاحب كتاب «أعلام العرب: ٩٧/٢»: «أحد أفراد اسره اشتهرت بالمنزله العلميّه، والزعامه الدينيه» (٢).

و كان والده الشيخ حسن من كبار علماء عصره في الحلّه، فقد وصفه الشيخ الحرّ العاملي بأنّه «عالم، فقيه، فاضل» (٣). و قال عنه أيضا: «كان فاضلا، عظيم الشأن، يروى عنه ولده» (٤).

ص: ١٠

- ١- مقدّمه «الألفين» للعلامة الحلّي: ١٢، ط النجف عام ١٣٨٨ هـ منشورات المكتبه الحيدريه.
- ٢- مقدّمه «شرائع الإسلام» للمصنّف: ١/ج، ط مطبعه الآداب في النجف الأشرف، عام ١٣٨٩ هـ.
- ٣- أمل الآمل: ٦٦/٢ ط مطبعه [١] الآداب في النجف الأشرف عام ١٣٨٥ هـ.
- ٤- نفس المصدر: ٨٠/٢-٨١ [٢] ترجمه رقم ٢٢٣.

و أما جدّه الشيخ أبو زكريا، يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلّي، فقد كان «عالما محققا» على حدّ قول الشيخ الحرّ العاملي (١)، بل «كان من أكابر الفقهاء في عصره» كما صرّح به الميرزا عبد الله الأفندي (٢)، و بلغ الذروه في ذلك حتى وصفه الشهيد بأنه: «رئيس المذهب في زمانه» (٣). و قد ذكره في شرحه على الإرشاد (٤) في عداد الفقهاء المتأخرين القائلين بالتوسعه في قضاء الصلوات الفائته، عند تعرّضه للمسأله الخلافيه المعروفه، و هي مسأله الموسعه و المضايقه، التي وصلت فيها الأقوال إلى سبعة كما قال.

و له ابن عمّ من الفقهاء البارزين، لا ينبغي إهمال ذكره هنا، و هو أبو زكريا نجيب الدين، يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي (٥)، صاحب «الجامع للشرائع» في الفقه، و «المدخل» في اصول الفقه، المتوفى سنه ٦٩٠ هـ. قال عنه ابن داود: «شيخنا الإمام العلامة الورع القدوه. و كان جامعا لفنون العلم الأدبيه [و] الفقيهيه و الاصوليه. و كان أورع الفضلاء و أزهدهم، له تصانيف جامعته للفوائد» (٦).

و له مع المصنّف قصّه، ذكرها العلامة الحلّي في إجازته له، قال: «كان الشيخ الأعظم خواجه نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي وزيراً

ص: ١١

-
- ١- نفس المصدر: ٣٤٥/٢ [١] ترجمه رقم ١٠٦٦.
 - ٢- رياض العلماء: ٣٤٢/٥، ط قم [٢] عام ١٤٠١ هـ.
 - ٣- أمل الآمل: ٣٤٥/٢ [٣] ترجمه رقم ١٠٦٦.
 - ٤- غايه المراد في شرح نكت الإرشاد: ١٠٠/١ ط مطبعه [٤] الإعلام الإسلامى فى قم عام ١٤١٤ هـ.
 - ٥- أمل الآمل: ٣٤٦-٣٤٧/٢ [٥] ترجمه رقم ١٠٧٠، رياض العلماء: ٣٤٢/٥-٣٤٣. [٦]
 - ٦- رجال ابن داود الحلّي: ٣٧١ ترجمه رقم ١٦٦٠، ط جامعه طهران عام ١٣٨٣ هـ.

للسلطان هولاء-كوفأنفذه إلى العراق،فحضر إلى الحلّه،فاجتمع عنده فقهاؤها،فأشار إلى الفقيه نجم الدين أبي القاسم جعفر بن سعيد (١) وقال:

من أعلم هؤلاء الجماعة؟فقال:كلّهم فاضلون علماء،إن كان واحد منهم مبرزاً في فنّ كان الآخر مبرزاً في فنّ آخر.فقال:من أعلمهم بالاصولين؟ فأشار إلى والدى سديد الدين يوسف بن المطهر،و إلى الفقيه مفيد الدين محمد بن جهيم،فقال:هذان أعلم الجماعة بعلم الكلام و اصول الفقه.

فتكدر الشيخ يحيى بن سعيد،و كتب إلى ابن عمه أبي القاسم يعتب عليه، و أورد في مكتوبه أبياتا،و هي:

لا تهن من عظيم قدر و إن كنت مشارا إليه بالتعظيم

فالليب الكريم ينقص قدرا بالتعدى على اللبيب الكريم

ولع الخمر بالعقول رمى الخمر ربتنجيسها و بالتحريم

كيف ذكرت ابن المطهر و ابن جهيم و لم تذكرني؟!فكتب إليه يعتذر و يقول:لو سألك خواجه مسأله في الاصولين ربّما وقفت،و حصل لنا الحياء» (٢).

و لا- يقتصر علماء هذه الاسره و فقهاؤها على من ذكرنا،و إنّما ذكرت بعض كتب التراجم غيرهم،فقد قال الميرزا الزنوزى:«و للشيخ أبي القاسم المحقق المذكور أسلاف و أقرباء عظام،كلّهم علماء أتقياء.و هم:والد المحقق الحسن بن يحيى بن الحسن،و جدّه يحيى الأ-كبر بن الحسن بن سعيد،و والد جدّه الحسن بن سعيد،و ابن عمّه يحيى بن سعيد الحلّي، و جدّه الأعلى سعيد الحلّي،و محمد بن نجيب الدين،نذكرهم هنا مفضّلا» (٣)و أتى على ذكرهم.

ص: ١٢

١- يقال له (ابن سعيد)نسبه إلى جدّه.

٢- أمل الآمل:٢/٣٤٧-٣٤٨ [١] ترجمه رقم ١٠٧٠.

٣- رياض الجنّه:٢/٢٦٩ [٢] ترجمه ٢١١، ط قم عام ١٤٢٠ هـ.

ولد عام ٦٠٢ هـ (١) في الحلة، و من الطبيعي أن تكون لأجواء البلد الذي ينشأ المرء فيه و يتعرع الأثر الكبير في تكوين شخصيته الفكرية و العلمية و السلوكية. و ثقافته و تطلعاته، و القيم و المبادئ التي يؤمن بها، و المثل العليا التي يتخذها، كما يكون لاسرته من الأثر. فكيف كانت الحلة يومئذ؟ و ما هي أبرز سماتها؟ و ما الذي يستوحيه منها من يولد على تربتها، و يشتدّ عوده فيها؟ يقول الحجة العلم الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء: «نشأت الحلة السيفيه أو المزيديه في اخريات القرن الخامس، على ضفة الفرات أو على ضفتيه، و لكن من حين تكوّنت و برزت إلى عالم الوجود؛ نشأت مطبوعه على ثلاثه طوابع أو أربعة: الأول: طابع العروبه المحضه، لأنّ مؤسسها من مصاص العرب الأقحاح، و هم امراء العرب في تلك القرون؛ بنو مزيد الأسدي. و بنو أسد من أضخم و أعظم قبائل العرب في الجاهليه و الإسلام. الثاني: طابع العلم. و يتلوه: الثالث: طابع الأدب العالی. و الرابع: طابع التشيع، و إخلاص الولاء لأهل البيت النبوي. كلّ ذلك لأنّ الذين شيّدوها و أنشئوها- مع أنّهم من هامات العرب في صحّه أنسابها و صراحه أحسابها- كانت لهم أسمى المكانه في العلم و الأدب، كما كانوا على أساس رصين من الولاء و التشيع. من ذلك كلّ نشأت هذه البلده

ص: ١٣

١- هذا ما حكاه عنه تلميذه جعفر بن الفضل بن الحسين بن مهدويه، كما في مقدّمه «الرسائل التسع» للمصنّف: ٩، ط قم [١] عام ١٤٢٣ هـ. و هو ما استصوبه السيد الأمين، في: أعيان الشيعة: ١٢٨/٦ [٢] ترجمه رقم ٣٤٥٧، ط بيروت عام ١٤٢٠ هـ منشورات دار التعارف. و لاحظ ما يأتي في ص (٤٩).

الطّيبه عريقه في العراق بالعربيه، والعلم، والأدب، والتشيع. و لم تزل على هذا تتسامى و تتعالى في هذه المعالي و الفضائل إلى يوم الناس هذا، و قد امتازت بهذه السمات، و حازت القدر المعلى من هذه الكمالات... و قد ساعد الحليين على هذه العبقرية و لطف القريحه و الأريحيه طيب التربه، و لطافه الهواء، و عذوبه الماء، و من هنا شاع نعتها بالحله الفيحاء. و نبغ منها العشرات بل المئات من أساطين علماء الإماميه، و دعائم هذا المذهب الحق، ناهيك بآبن إدريس، و المحقق و اسرته الكرام بنى سعيد، و ابن عمّيه يحيى ابن سعيد صاحب (الأشباه و النظائر)، و آل طاوس، و آل المطهر كالعلاّمه و أبيه سديد الدين و ولده فخر المحققين، إلى كثير من أمثال هؤلاء الأماثل من مشايخ الإجازة، الذين تتصل بهم سلسله إجازتنا من مشايخنا الذين عاصرناهم» (١).

و قال عنها أيضا: «و في اخريات القرن الخامس أنشأ الأمير العربي سيف الدوله منصور بن صدقه بن ديبس الأسدي- في أرض تسمى بالجامعين غربى الكرخ، على ضفاف غربى الفرات بل من جانبه- تلك البلده القوراء، الحرّيه بما اشتهرت به من اسم (الحله الفيحاء)، التى ذكر الحموى فى معجمه أنّها ما عتمت أن عادت من أفخر مدن العراق و أحسنها، و هى من مدن الشيعة التى تأسست على التشيع، كالنجف و كربلاء و الكاظميه...

و مثل ذلك بلده قم، و عدّه من بلاد إيران. أمّا الحله فبعد تأسيسها

ص: ١٤

١- مقدّمه «البابليات» للشيخ محمّد على اليعقوبى: /١ج-٥، طبعه مصوّره فى قم منشورات دار البيان عن طبعه النجف عام ١٩٥١ م.

بقليل انقلبت الحضاره العراقيه إليها، و تقدّمت تقدّما باهرا حتى على الزوراء، و لا سيّما بعد مزعجات التتار عليها التي سلمت الحله منها، و هى إلى جنبها. ثم اتسعت معارفها، و تكاثرت فيها العلماء حسب اتساعها و حضارتها. و بعد نصف قرن من ظهورها نبغت فيها أساطين الإماميه، و نوابغ الدهر، و عجائب الدوران، كابن إدريس الحلّي صاحب (السرائر) استاذ نجيب الدين بن نما الحلّي، و هو استاذ نجم المله و الدين الشهير ب (المحقّق) على الإطلاق صاحب كتاب (شرائع الإسلام)، و حسبك العلامه الحلّي الشهير بابن المطهر، و ولده فخر المحققين صاحب (الإيضاح).

و كثير من أمثالهم ممّا لا يتّسع موقفى هذا للإشاره إليهم فضلا عن استقصاء ما أثرهم. و كانت الحله من أوّل القرن الخامس إلى أربعه قرون هى دار الهجره لطلب العلم عند الشيعة الإماميه، حتى أنّ الشهيد الأوّل هاجر إليها فى أوائل القرن الثامن للحضور على العلامه، فلم يدرك من عمره غير أيّام قليله، فحضر على ابنه فخر المحققين. ما نريد سوى الإشاره الوجيزه إلى ما لتلك القاره الفيحاء من حديث المجد القديم، و الفضل التليد، و الحضاره و العمران. و حيث أنّنا لا نرى الفضل و استحقاق التقدّم إلاّ بالعلم فلذلك اختصصنا بالذكر حظها من العلماء، و أنّها كانت دار مهاجره العلم، و إليها الرحله. و لو اعتدنا بغير ذلك لقلنا فيها القصور الباسقه، و العمائر الشاهقه، ذوات الرواشن و الأجنحه المطلّه على ذلك النهر الذهبى (الفرات) الذى ينساب بين تلك الجنان الفيحاء، و الحدائق الغنّاء، التى تتحف سكّانها و مجاوريها فى كل حين بأنواع الفواكه الشهيه، و الثمار الجنيه، تمثّل لهم جنّه الفردوس، و نفحات منازل النعيم و الخلد. أمّا حضارتها فى الشعر فحدّث و لا حرج، فإنّ لتربتها و مائها و هوائها تأثيرا عجيبا فى تلطيف الشعور، و تنشيط القرائح، و توسيع الخيال، و تمكّن

الخفّه و الأريحيه. و لا بدع فإنّها بلاد نشأت و هي عربيه محضه، و بقيت إلى يومها هذا عربيه صراح، لا دخيل فيها إلا النادر الذي لا- أثر له. و أعان على ذلك ما عرفت من حسن هوائها و طيب تربتها و مائها، حتّى أنّ الداخِل إليها يحسّ بتغيّر دفعي، و انتقال فجائي. أوّل ما يضع قدمه في تخومها و حدودها يجد في الأغلب نسيما منعشا، يكاد يأخذه منه نعاس في رأسه، و انتعاش في بدنه. تلك هي البلده التي أتحت الأديب العربي بما لا- يحصى من نوايغ الشعراء المفلّحين (١)، الذين اشتهر منهم في القرون الوسطى البارع المتفنن أبو السرايا صفي الدين الحلّي الشهير. و كم في عصره و ما يليه من أمثاله، و لكن لضربه في الآفاق اشتهر اسمه و ذاع صيته» (٢).

و مؤسس هذه البلده المعطاء هو سيف الدوله الأسدي، فله «المساعي المشكوره و الأيادي البيض في تأسيس الحلّه الفيحاء، و جعلها مقرّ إمارته، و عاصمه ملكه، و إنشائه المعاهد العلميه فيها، حتّى أصبحت محطّ رحال العلماء، و دار هجره الادباء، بعد ما كانت قاعده إماره آبائه بلده النيل. و كانت له رغبه باقتناء الكتب، فألّف خزانه كتب قيمه. و إليك ما قاله عنه عزّ الدين علي بن الأثير الجزري في كامله: كان لسيف الدوله من الكتب المنسوبه الخط شيء كثير، الوف مجلّدات، و كان يقرأ و لا يكتب. و كان جوادا حلّما صدوقا، كثير البرّ و الإحسان، ما برح ملجأ لكلّ ملهوف، يلقي من

ص: ١٦

-
- ١- راجع «البابليات» للشيخ محمد علي اليعقوبي/الجزء الأوّل. و راجع أيضا الجزء السادس و السابع من موسوعه «الغدير» للعلامه الشيخ عبد الحسين الأميني، الطبعه المحقّقه الاولى، في قم عام ١٤١٦ هـ.
 - ٢- مقدّمه «سحر بابل و سجع البلابل/ديوان السيد جعفر الحلّي»: ٣٠-٣٢، ط قم عام ١٤١١ هـ مصوّره عن طبعه النجف.

يقصده بالبز و التفضيل. و كان عادلا، و الرعايا معه فى أمن و دعه. و كان عفيفا، لم يتزوج على امرأته و لا تسرى عليها، فما ظنك بغير هذا. و لم يصادر أحدا من نوابه، و لا أخذهم بإساءه قديمه. و كان أصحابه يودعون أموالهم فى خزائنه، و يدلون عليه إدلال الولد على الوالد. و لم يسمع برعيه أحب أميرها كحب رعيتيه له. و كان متواضعا يحفظ الأشعار، و يبادر إلى النادره رحمه الله. لقد كان من محاسن الدنيا» (١) و«كانت منازل آبائه الدور من النيل، فلما قوى أمره و اشتد أزره و كثرت أمواله، لاشتغال الملوك السلاحقه بركياروق و محمد و سنجر أولاد ملك شاه بن ألب أرسلان، بما تواتر بينهم من الحروب؛ انتقل إلى الجامعين -موضع فى غربى الفرات- و ذلك فى سنه ٤٩٥ هـ. قال ياقوت فى معجم البلدان: و كانت أجمه، تأوى إليها السباع، فنزل بها بأهله و عساكره، و بنى بها المساكن الجليله و الدور الفاخره، و تأثق أصحابه فى مثل ذلك، فصارت ملجأ، و قصدها التجار، فصارت أفخر بلاد العراق. و أحسنها مدّه حياه سيف الدوله. فلما قتل بقيت على عمارتها. فهى اليوم قصبه تلك الكوره. انتهى. و قد أفادنا عن عمارتها بمعلومات اخرى الشيخ الجليل رضى الدين على، أخو العلامه الحلّى، فى كتابه (العدد القويّه) -و لعلّه أصح نقلا ممّا ذكره ياقوت، فإنّ (أهل مكّه أدرى بشعابها)- قال: فى سنه ٤٩٣ هـ عمّر سيف الدوله أرض الحلّه، و هى آجام، و وضع أساس الدور و الأبواب، و نزلها سنه ٤٩٥ هـ، و حفر الخنادق حولها سنه ٤٩٨ هـ. و قد كان وضع سور الحلّه: ٢١/٢١ رمضان/سنه ٥٠٠ هـ.

و وضع الكشك ولده ديبس بعد وفاه أبيه» (٢) «و له الآثار الحميده و المساعى المشكوره فى تشييد ما أسسه أبوه من عماره الحلّه، و توسيع نطاق مدارسها

ص: ١٧

١- مقتطف من «البابليات» لليعقوبى: ٧/١.

٢- المصدر السابق: ٨/١.

العلميه و معاهدها الأديبيه. قال ابن خلكان: كان جوادا كريما، عنده معرفه بالأدب و الشعر. و تمكّن في خلافه الإمام المسترشد، و استولى على كثير من بلاد العراق. و هو من بيت كبير، و هو الذى عناه الحريرى في المقامه التاسعه و الثلاثين بقوله: (أو الأسدى ديبس)، لأنه كان معاصره، فرام التقرب إليه بذكره في مقاماته، و لجلاله قدره أيضا. و له نظم حسن» (١).

لهذا و أمثاله أصبحت الحله المناخ المناسب لاجتذاب رجال الدين، و أعيان الفقه، و زعماء الحوزه العلميه، الذين فقدوا مقرهم السابق (بغداد) التى ساءت أوضاعها الأمنيّه، و لم تعد تصلح مأوى و مقرا لهم، بعد ما كانت قد احتضنت زعامه المذهب الجعفرى و الحوزه العلميه للطائفه الإماميه طوال حياه علم الشيعه الشيخ أبى عبد الله المفيد المتوفى سنه ٤١٣ هـ، و تلميذه السيد علم الهدى الشريف المرتضى المتوفى سنه ٤٣٦ هـ، و بدايه زعامه تلميذهما شيخ الطائفه أبى جعفر الطوسى. قال العلامة الطهرانى:

«توفى السيد المعظم لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنه ٤٣٦ هـ.

فاستقلّ شيخ الطائفه بالإمامه، و ظهر على منصّه الزعامه، و أصبح علما للشيعه، و منارا للشريعه. و كانت داره فى الكرخ مأوى الامّه، و مقصد الوفاد، يأتونها لحلّ المشاكل، و إيضاح المسائل. و قد تقاطر إليه العلماء و الفضلاء للتلمذه عليه، و الحضور تحت منبره، و قصدوه من كل بلد و مكان. و بلغت عدّه تلاميذه ثلاثمائه من مجتهدى الشيعه. و من العامه ما لا يحصى كثره... و بلغ الأمر من الاعتناء به و الإكبار له أن جعل له خليفه الوقت القائم بأمر الله عبد الله بن القادر بالله أحمد، كرسى الكلام و الإفاده،

ص: ١٨

وقد كان لهذا الكرسي يومذاك عظمه و قدرا فوق الوصف، إذ لم يسمحوا به إلا لمن برز في علومه، و تفوّق على أقرانه، و لم يكن في بغداد يومذاك من يفوقه قدرا أو يفضل عليه علما فكان هو المتعّين لذلك الشرف. لم يفتأ شيخ الطائفة إمام عصره و عزيز مصره، حتى ثارت القلاقل، و حدثت الفتن بين الشيعة و السنّة، و لم تزل تنجم و تخبو بين الفينه و الاخرى، حتى اتسع نطاقها بأمر طغرل بيك، أوّل ملوك السلجوقيه، فإنّه ورد بغداد في سنه ٤٤٧هـ، و شنّ على الشيعة حملة شعواء، و أمر بإحراق مكتبه الشيعة التي أنشأها أبو نصر سابور بن أردشير، وزير بهاء الدوله البويهى، و كانت من دور العلم المهمّه في بغداد، بناها هذا الوزير الجليل و الأديب الفاضل في محلّه بين السورين في الكرخ سنه ٣٨١هـ، على مثال (بيت الحكمة) الذي بناه هارون الرشيد. و كانت مهمّه للغايه، فقد جمع فيها هذا الوزير ما تفزّق من كتب فارس و العراق، و استكتب تأليف أهل الهند و الصين و الروم - كما قاله محمد كرد علي - و نافى كتبها على عشره آلاف من جلائل الآثار و مهام الأسفار، و أكثرها نسخ الأصل بخطوط المؤلّفين. قال ياقوت الحموي: و بها كانت خزانه الكتب التي أوقفها الوزير أبو نصر سابور بن أردشير، وزير بهاء الدوله ابن عضد الدوله، و لم يكن في الدنيا أحسن كتبها، كانت كلّها بخطوط الأئمه المعتميره و اصولهم المحرّره... إلى آخره. و كان من جملتها مائه مصحف بخط ابن مقله، على ما ذكره ابن الأثير. و حيث كان الوزير سابور من أهل الفضل و الأدب، أخذ العلماء يهدون إليه مؤلفاتهم، فأصبحت مكتبته من أغنى دور الكتب ببغداد. و قد احترقت هذه المكتبه العظيمة فيما احترق من محالّ الكرخ عند مجيء طغرل بيك. و توسعت الفتنة حتى اتجهت إلى شيخ الطائفة و أصحابه، فأحرقوا كتبه و كرسيه الذي

كان يجلس عليه للكلام. قال ابن الجوزي في حوادث سنة ٤٤٨ هـ:

و هرب أبو جعفر الطوسي و نهبت داره. ثم قال في حوادث سنة ٤٤٩ هـ:

و في صفر في هذه السنه كبست دار أبي جعفر الطوسي، متكلم الشيعة، بالكرخ، و اخذ ما وجد من دفاتره، و كرسي كان يجلس عليه للكلام، و اخرج إلى الكرخ، و اضيف إليه ثلاث سناجيق بيض، كان الزوّار من أهل الكرخ قديما يحملونها معهم إذا قصدوا زيارة الكوفة، فاحرق الجميع...

إلى آخره. و لما رأى الشيخ الخطر محققاً به هاجر بنفسه إلى النجف الأشرف، لا ئذا بجوار مولانا أمير المؤمنين عليه السلام» (١) و مكث فيها إلى أن توفي عام ٤٦٠ هـ. و لكن النجف الأشرف بلد ذو مناخ صحراوي، شديد الحرارة، لافح الهجير، جافّ الهواء، شحيح الماء، عديم الأشجار و الثمار و المحاصيل الزراعيه، تكثر عليه العواصف في بعض فصول السنه مثيره عليه الغبار الذي يذهب أحياناً حتى بضوء النهار، و لم يكن في تلك الفتره أهلاً بسكّان، و لا محميّاً بسلطان، و لا مشيّدًا بعمران (٢)، فلعلّ قساوه العيش هذه حدت ببعض أكابر الفقهاء من تلامذه الشيخ الطوسي أو تلامذه تلامذته إلى اتخاذ الحله بديله عن بغداد لما امتازت به ممّا تقدّم من الميزات، فهاجروا إليها و أسسوا فيها الحوزه العلميّه التي نبغ فيها عظماء فطاحل، كالفقيه الجليل ابن إدريس، صاحب «السرائر» المتوفى سنة ٥٩٨ هـ، و الذي خلف تلامذه عظماء في الفقه. و في عصرهم نشأ المصنّف ينهل العلم، و يرتضب الفقاهه، فتلمذ عليهم، كالشيخ نجيب الدين ابن نما

ص: ٢٠

١- مقدّمه «النهايه و نكتها»: ٩/١-١١، ط قم عام ١٤١٧ هـ.

٢- و لذلك لا توجد في هذا البلد الآن أى آثار لعمارات سكنيه قديمه، و لا لحصون و لا قلاع. و كل ما فيه من آثار عمرانيه سكنيه فيعود إلى عهود متأخره.

الحلّي (١)، والسيد شمس الدين فخار بن معد الموسوي، والسيد محمد بن عبد الله بن زهره الحسيني، فالمصنّف تلميذ تلامذه ابن إدريس (٢) وغيرهم ممن عاصروهم.

و سرعان ما لمع نجمه، و سطع بدره، و علا كعبه، و ذاع صيته، ففاق أقرانه و زملاءه من الذين لا يستهان بقدرهم (٣)، فألقت إليه الزعامه الدينيه أزمتهها، و مقاليد التحقيق أعتتها، و أصبح قبله المحصّين، و كعبه المشتغلين، «و قد تلمّذ عليه جماعه كبيره من العلماء و الفقهاء المبرزين، و كانت الحركه العلميه فى عصره بلغت شأوا عظيما، حتّى صارت الحلّه من المراكز العلميه فى البلاد الإسلاميه» (٤) و لم يكن يعكر صفو تلك الأجواء العلميه الهادئه شىء، حتّى داهمهم خطر الزحف المغولى، ففزع الناس لذلك، و سلب الرعب قرارهم، فلاذ أكثرهم بالفرار، و لكن شاء اللّهُ تعالى أن يحمى هذه البلدّه الطيبه، المتمسكه بمذهب أهل البيت، المحتضنه لمدرسه جعفر بن محمد الصادق عليه السّلام، فكان أن ألهم عددا من الفقهاء المتصدرين، و سدّدهم إلى ما يندفع به الخطر عنهم، و تعود به البلدّه إلى أمانها، و كان ذلك ببركه و لائهم لأمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السّلام و حفظ آثاره، فقد

ص: ٢١

- ١- الذى كان له دور هام و تحمس شديد لتشييد الحوزه العلميه فى الحلّه، فقد قام بإسكان جماعه من الفقهاء فى الحلّه و تولّى امورهم. كما فى هامش: «لؤلؤه البحرين»: ٢٧٢. [١]
- ٢- مقدّمه «السرائر» لابن إدريس: ٢٣/١، ط قم عام ١٤١٠ هـ.
- ٣- و قد عبّر بنفسه عن هذا التفوّق بأبيات من الشعر أرسلها إلى أبيه، يأتى ذكرها.
- ٤- هامش «لؤلؤه البحرين» للمحدّث الشيخ يوسف البحرانى: ٢٢٧، ط مطبعه النعمان فى النجف الأشرف (بلا تاريخ).

قال العلامة الحلّي -و هو يعدّد فضائل امير المؤمنين على عليه السّلام-: «و كان من جملة فضائله النفسانيه إخباره بالمغيبات، و لم يحصل لأحد من أمّه محمّد صلّى الله عليه و آله من ذلك». و بدء بذكر موارد عديده لذلك، إلى أن قال: «و من ذلك إخباره بعماره بغداد، و ملك بني العبّاس، و ذكر أحوالهم، و أخذ المغول الملك منهم، رواه والدى رحمه الله. و كان ذلك سبب سلامه أهل الحلّه و الكوفه و المشهدين الشريفين من القتل، لأنّه لما وصل السلطان هولاءكو إلى بغداد، و قبل أن يفتحها (1)، هرب أكثر أهل الحلّه إلى البطائح إلّا القليل، فكان من جملة القليل والدى رحمه الله و السيد مجد الدين بن طاوس و الفقيه ابن أبي العزّ، فأجمع رأيهم على مكاتبه السلطان بأنّهم مطيعون داخلون تحت الإيليه، و أنفذوا به شخصا أعجميا. فأنفذ السلطان إليهم فرمانا مع شخصين، أحدهما يقال له: تكله، و الآخر يقال له: علاء الدين، و قال لهما: إن كانت قلوبهم كما وردت به كتبهم فيحضرون إلينا، فجاء الأميران، فخافوا، لعدم معرفتهم بما ينتهى الحال إليه. فقال والدى رحمه الله: إن جئت وحدى كفى؟ فقالا: نعم. فاصعد معهما. فلما حضر بين يديه -و كان ذلك قبل فتح بغداد و قبل قتل الخليفه- قال له: كيف أقدمتم على مكاتبتى و الحضور عندى قبل أن تعلموا ما ينتهى إليه أمرى و أمر صاحبكم؟ و كيف تأمنون إن صالحنى و رحلت عنه؟ فقال له والدى: إنّما أقدمنا على ذلك لأننا روينا عن إمامنا على بن أبى طالب عليه السّلام أنّه قال فى بعض خطبه: الزوراء، و ما أدراك ما الزوراء، أرض ذات اثل، يشيد فيها البنيان، و يكثر فيها السكّان، و يكون فيها قهارم و خزّان، يتخذها ولد العبّاس موطنًا، و لزخرفهم

ص: ٢٢

١- و كان سقوط بغداد على يده عام ٦٥٦ هـ.

مسكننا، و تكون لهم دار لهو و لعب، يكون بها الجور الجائر، و الخوف المخيف، و الأئمه الفجره، و القراء الفسقه، و الوزراء الخونه، يخدمهم أبناء فارس و الروم، لا- يأترون بمعروف إذا عرفوه، و لا- يتناهون عن منكر إذا أنكروه، يكتفى الرجال منهم بالرجال، و النساء بالنساء. فعند ذلك الغم العميم، و البكاء الطويل. و الويل و العويل، لأهل الزوراء من سطوات الترك، و ما هم الترك، قوم صغار الحدق، و جوههم كالمجان المطرقه، لباسهم الحديد، جرد مرد، يقدمهم ملك يأتي من حيث بدا ملكهم، جهورى الصوت، قوى الصوله، عالى الهمه لا يمر بمدينه إلا فتحتها، و لا ترفع عليه رايه إلا نكسها، الويل الويل لمن ناوأه، فلا يزال كذلك حتى يظفر. فلما وصف لنا ذلك، و وجدنا الصفات فيكم، رجوناك فقصدناك.

فطيب قلوبهم، و كتب لهم فرمانا باسم والدى رحمه الله يطيب فيه قلوب أهل الحلّه و أعمالها» (1) و عاد الهدوء إلى الحلّه، و مجلس درس المصنّف يزدهر، و تلاميذه يتكاثرون، و هو يغوص في أبحاثه الفقيهيه، مجدداً مشابراً، يعضده في ذلك أمران: دقه النظر، و سرعه خاطر.

أمّا دقه النظر فهى الصفه التى ميّزته و أفردته عمّن عاصره و تقدّم عليه، حتّى قال عنه الحجة السيد حسن الصدر الكاظمي: «هو أوّل من نبغ منه التحقيق فى الفقه و عنه اخذ، و عليه تخرّج ابن اخته العلّامه الحلّي رحمه الله و أمثاله أرباب التحقيق و التنقيح» (2).

ص: ٢٣

١- كشف اليقين فى فضائل أمير المؤمنين، للعلّامه الحلّي: ٨٠-٨٢، ط طهران [١] عام ١٤١١ هـ. كما ذكرت المصادر توجه وفدين آخرين من أهل الحلّه و علمائها و وجهاء العلويين، كما فى: مقدّمه «النهايه و نكتها»: ١٠٣/١-١٠٥. و تبع ذلك إيفاد هولاءكو للخواجه نصير الدين الطوسى إلى الحلّه، كما تقدّم عند الحديث عن اسره المصنّف.

٢- هامش «الؤلؤه البحرين» [٢] للمحدّث البحرانى: ٢٢٨. [٣]

و أما سرعه خاطر فهي السمه التي لم يغفل عن اتسامه بها تلامذته و مترجموه، فهذا تلميذه ابن داود يقول عنه في (رجالہ): «كان ألسن أهل زمانه، و أقومهم بالحجّه، و أسرعهم استحضارا» (١) و كنموذج لذلك المحاوره الفقهيّه التي جرت بينه و بين الخواجه نصير الدين الطوسي، فقد حكى المحدث البحراني، قال: «نقل غير واحد من أصحابنا أنّ المحقّق الطوسي خواجه نصير الملّه و الدين، حضر ذات يوم حلقه درس المحقّق بالحلّه، حين ورود الخواجه بها، فقطع المحقّق الدرس تعظيما له، و إجلالا- لمنزلته، فالتمس منه إتمام الدرس، فجرى البحث في مسأله استحباب تياسر المصلّي للعراقي، فأورد المحقّق الخواجه بأنّه لا وجه لهذا الاستحباب، لأنّ التياسر إن كان من القبلة إلى غير القبلة فهو حرام، و إن كان من غيرها إليها فهو واجب، فأجاب المحقّق في الحال: من القبلة إلى القبلة، فسكت المحقّق الطوسي» (٢).

و لم يزل مجلس درسه يستقطب روّاد العلم، و طلاب الفقه، فيلحق بهم في سماء التحقيق و التدقيق، حتّى «برز من عالي مجلس تدريسه أكثر من أربعمائنه مجتهد جهابذه، و هذا لم يتفق لأحد قبله» (٣) و أشهرهم ابنا اخته: العلامه الحلّي، جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر، و أخوه

ص: ٢٤

-
- ١- رجال ابن داود الحلّي: ٨٣ ترجمه رقم ٣٠٠.
 - ٢- لؤلؤه البحرين: ٢٣٠ [١] ترجمه ٨٣. و ذكرها قبله باختصار الشيخ الحرّ العاملي، في: أمل الآمل: ٤٩/٢ [٢] ترجمه ١٢٧؛ و الميرزا الأفندي، في: رياض العلماء: ١/١٠٣، و [٣] غيرهم.
 - ٣- تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، للسيد حسن الصدر: ٣٠٦، ط شركة النشر و الطباعة العراقيه المحدوده (بلا تاريخ).

رضى الدين على بن يوسف بن المطهر، صاحب كتاب «العدد القويّه»، و الشيخ تقي الدين الحسن بن على بن داود الحلّي، صاحب «الرجال» المعروف، و الشيخ صفى الدين عبد العزيز بن السرايا الحلّي، و الشيخ شمس الدين محفوظ بن وشاح الحلّي، و الوزير شرف الدين أبو القاسم على ابن الوزير مؤيد الدين محمد ابن العلقمى، و الشيخ جمال الدين يوسف بن حاتم الشامى العاملى، و السيد عبد الكريم بن طاوس صاحب كتاب «فرحه الغرى»، و الشيخ صفى الدين محمد بن نجيب الدين يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلى، و الشيخ زين الدين أبو على الحسن بن أبى المجد اليوسفى، المعروف بالفاضل الآبى (١).

جمل الثناء عليه:

لقد أطراه، و أثنى عليه، و مدحه كل من ذكره من الفقهاء المعاصرين له و المتأخرين عنه. و ليست هذه الكلمات التى نقلها عنهم بنثر أديب أو شعر شاعر، و إنما هى شهادات علمية صادرة من اناس متخصصين فى الفقه، على أعلى درجه من العدالة و الوثاقه. فما يطلقه هؤلاء من السمات و الأوصاف هو تقييم فنى دقيق لمن صدرت بحقه، و تعيين لدرجته العلميه، من خلال الحضور فى مجلس درسه، أو مناظرته، أو الاطلاع على مصنفاته و مؤلفاته.

١- قال معاصره الفاضل الآبى، فى مقدمه كتابه «كشف الرموز» الذى فرغ من تأليفه عام ٦٧٢ هـ: «فاتفق توجّهى إلى الحلّه السيفيه، حماها الله

ص: ٢٥

١- و آخرون ذكرهم السيد محسن الأمين، فى: أعيان الشيعة: ٦/١٣٢ [١] ترجمه ٣٤٥٧، ممن روى عنه و استجازه فى روايه الحديث لا التلمذ عليه فى الفقه.

من النوائب، و جنبها من الشوائب، فقرأت عند الوصول بِلَدَّةٍ طَيِّبَةٍ وَ رَبِّ غَفُورٍ (١) فكم بها من أعيان العلماء بهم التقيت، و المعارف الفقهاء، بأيهم اقتديت اهتديت. و كان صدر جريدتها، و بيت قصيدتها، جمال كمالها، و كمال جمالها، الشيخ الفاضل الكامل، عين أعيان العلماء، و رأس رؤساء الفضلاء، نجم الدين، حجة الإسلام و المسلمين، أبا القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد عَظَمَ اللهُ قدره، و طَوَّلَ عمره، فاستسعدت ببهاء طلعتة، و استفدت من جنى ثمرته في كلِّ فصل من كلِّ فنٍّ (٢).

٢- و قال تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلِّي، في «رجال» الذي فرغ من تأليفه سنة ٧٠٧ هـ: «شيخنا نجم الدين، أبو القاسم، المحقق، المدقق، الإمام، العلامة، و واحد عصره. كان ألسن أهل زمانه، و أقومهم بالحجَّة، و أسرعهم استحضارا. قرأت عليه، و ربَّاني صغيراً، و كان له عليّ إحسان عظيم و التفات. و أجاز لي جميع ما صنَّفه و قرأه و رواه، و كلَّ ما تصحَّ روايته عنه» (٣).

٣- و قال عنه العلامة، في إجازته الكبيره لبنى زهره: «كان أفضل أهل عصره في الفقه» (٤).

٤- و قال عنه فخر المحققين ابن العلامة الحلِّي، في بعض إجازاته:

«الشيخ الإمام، شيخ مشايخ الإسلام، أبو القاسم جعفر بن سعيد قدَّس اللهُ سرَّه» (٥).

ص: ٢٤

١- سبأ ١٥. [١]

٢- كشف الرموز: ٣٧/١-٣٨، ط قم عام ١٤٠٨ هـ.

٣- رجال ابن داود الحلِّي: ٨٣ ترجمه ٣٠٠.

٤- أمل الآمل: ٤٩/٢ [٢] ترجمه ١٢٧، لؤلؤة البحرين: ٢٢٩ [٣] ترجمه ٨٣، و غيرهما.

٥- بحار الأنوار: ٢٢٢/١٠٤، ط كمپاني [٤] الطبعة الاولى.

٥- وقال عنه الشهيد الأوّل، في إجازته لابن نجده: «الإمام السعيد، فخر المذهب، محقق الحقائق، نجم الدين أبي القاسم جعفر بن سعيد، شرف الله في الملاء الأعلى قدره، وأطاب في الدارين ذكره» (١).

٦- وقال عنه ابن فهد الحلّي، في «المهذب البارع»: «المولى الأكرم، و الفقيه الأعظم، عين الأعيان، و نادره الزمان، قدوه المحققين، و أعظم الفقهاء المتبحرين، نجم المله و الحقّ و الدين، أبي القاسم جعفر بن سعيد الحلّي، قدّس الله نفسه الزكيه، و أفاض على تربته المراحم الربائيه» (٢).

٧- وقال عنه الفاضل المقداد السيوري، في مقدّمه «التنقيح الرائع»:

«شيخنا الأعظم، و رئيسنا الأكرم، العلامة المحقق، و الأفضل المدقق، نجم المله و الدين أبي القاسم جعفر بن سعيد قدّس الله روحه و نور ضريحه» (٣).

٨- وقال الشيخ إبراهيم القطيفي، في إجازته للشيخ شمس الدين بن ترك في سنة ٩١٥ هـ: «و أجزت له أن يروى بالطريق... جميع مصنّفات الإمام العالم العامل الفاضل الكامل المحقق المدقق الكامل، الشيخ أبي القاسم نجم الدين بن سعيد، في العلوم العقلية و النقلية، الفروعية و الاصولية، عنه قدّس الله سرّه» (٤).

٩- وقال المحقق الكركي، صاحب «جامع المقاصد»، في إجازته للقاضي صفّي الدين: «و منها جميع مصنّفات و مرويات الشيخ الإمام، شيخ

ص: ٢٧

١- بحار الأنوار: ١٠٤/١٩٤. [١]

٢- المهذب البارع: ١/٦٣، ط قم عام ١٤٠٧ هـ.

٣- التنقيح الرائع: ١/٣-٤، ط قم [٢] عام ١٤٠٤ هـ.

٤- بحار الأنوار ١٠٥/٩٥. [٣]

الإسلام، فقيه أهل البيت، رئيس الإمامية في زمانه، محقق المطالب الفقيه، منقح الدلائل الشرعية، نجم المله و الدين، أبي القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلّي، صاحب كتاب (الشرائع) و (المعتبر) و غيرهما، قدّس الله روحه الطاهره، و رفع قدره في درجات الآخرة» (١).

١٠- و قال الشهيد الثاني، في إجازته للشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي-والد الشيخ بهاء الدين-: «...جميع مصنفات و مرويات الشيخ المحقق، شيخ الطائفة في وقته إلى زماننا هذا، نجم الدين أبي القاسم جعفر ابن سعيد» (٢).

١١- و قال نجله المحقق الشيخ حسن، صاحب «معالم الدين»، في إجازته الكبيره للسيد نجم الدين-معلقا على قول العلامة المتقدم نقله برقم (٣) في وصف المصنّف بأنّه أفضل أهل عصره في الفقه-: «لو ترك التقييد بأهل زمانه لكان أصوب، إذ لا أرى في فقهائنا مثله على الإطلاق، رضی الله عنه» (٣).

١٢- و قال الشيخ بهاء الدين العاملي: «في ٢٣ جمادى الآخرة توفي الشيخ المدقق، سلطان العلماء في زمانه، نجم الدين جعفر بن سعيد الحلّي، قدّس الله روحه، و ذلك سنة ٦٧٦ هـ. و إليه انتهت رئاسه الشيعة الإمامية في زمانه، و من مصنفاته كتاب (المعتبر) و كتاب (الشرائع) و (المختصر)، و حضر مجلس درسه بالحلّه سلطان الحكماء و المتألهين، خواجه نصير الدين محمد الطوسي أنار الله برهانه، و سأله نقض بعض

ص: ٢٨

١- بحار الأنوار: ٧١/١٠٥. [١]

٢- بحار الأنوار: ١١/١٠٦. [٢]

٣- نفس المصدر. [٣]

١٣- وقال عنه الشيخ الحرّ العاملي: «حاله في الفضل و العلم و الثقه و الجلاله و التحقيق و التدقيق و الفصاحه و الشعر و الأدب و الإنشاء و جميع العلوم و الفضائل و المحاسن أشهر من أن يذكر. و كان عظيم الشأن جليل القدر، رفيع المنزله، لا نظير له في زمانه. و له شعر جيّد، و إنشاء حسن بليغ. و كان مرجع أهل عصره في الفقه و غيره» (٢).

١٤- وقال عنه الميرزا عبد الله الأفندي: «كان محقق الفقهاء، و مدقق العلماء. و حاله في الفضل و النباله و العلم و الثقه و الفصاحه و الجلاله و الشعر و الأدب و الإنشاء و البلاغه أشهر من أن يذكر، و أكثر من أن يسطر» (٣).

١٥- وقال المحدّث الشيخ يوسف البحراني، صاحب «الحدائق»: «

كان محقق الفقهاء، و مدقق العلماء. و حاله في الفضل و النباله و العلم و الفقه و الجلاله و الفصاحه و الشعر و الأدب و الإنشاء أشهر من أن يذكر، و أظهر من أن يسطر» (٤).

١٦- وقال عنه الشيخ أسد الله التستري: «الشيخ الأعظم الرفيع الشأن، اللامع البرهان، كشاف حقائق الشريعة بطرائف من البيان، لم يطمئن قبله إنس و لا- جان، رئيس العلماء، حكيم الفقهاء، شمس الفضلاء، بدر العرفاء، المنوّه باسمه و علمه في قصّه الجزيره الخضراء، الوارث لعلوم الأئمه المعصومين، و حجّتهم في العالمين، الشيخ أبو القاسم نجم الدين

ص: ٢٩

١- توضيح المقاصد: ٨، ط حجريه. [١]

٢- أمل الآمل: ٤٨/٢-٤٩ [٢] ترجمه ١٢٧.

٣- رياض العلماء: ١٠٣/١. [٣]

٤- لؤلؤه البحرين: ٢٢٧-٢٢٨ [٤] ترجمه ٨٣.

جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الهذلي الحلبي، أفاض الله على روضته شآبيب لطفه الخفي و الجلي، و أحله في الجنان المقام السني و المكان العلي» (١).

١٧- و قال عنه السيد الخونساري: «كان إماماً، محققاً، فائق الرأي في فنون شتى، بل لم يكد يفرض في مراتب تفضيله على سائر الأفاضل موضع للفظه... و قد اتفقت كلمه من علمناه من العصابه على كونه الأفقه الأفضل إلى الآن من جمله من كان قد تأخر عن الأئمة و الصحابه» (٢).

١٨- قال المحدّث الميرزا حسين النوري: «التاسع من مشايخ آية الله العلامة: خاله الأكرم، و استاذه الأعظم، الرفيع الشأن، اللامع البرهان، كشّاف حقائق الشريعة بطرائف من البيان، لم يطمئن قلبه إنس و لا- جان، رئيس العلماء، فقيه الحكماء، شمس الفضلاء، بدر العرفاء، المنوّه باسمه و علمه في قصّه الجزيره الخضراء، الوارث لعلوم الأئمة المعصومين عليهم السّلام، و حجّتهم على العالمين، الشيخ أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الهذلي الحلبي، الملقّب ب(المحقق) على الإطلاق، الرافع أعلام تحقيقاته في الآفاق، أفاض الله على روضته شآبيب لطفه الخفي و الجلي، و أحله في الجنان المقام السني و المكان العلي. و هو أعلى و أجلّ من أن يصفه و يعدد مناقبه مثلي» (٣).

١٩- و قال عنه السيد حسن الصدر: «هو أوّل من نبغ منه التحقيق في

ص: ٣٠

١- مقابس الأنوار: ١٢، ط حجرية. [١]

٢- روضات الجنّات: ١٨٢/٢ رقم ١٧٠، ط قم [٢] منشورات إسماعيليان (بلا تاريخ).

٣- خاتمه مستدرّك الوسائل: ٤٦٦/٢ ط قم عام ١٤١٥ هـ بتحقيق مؤسسه آل البيت عليهم السّلام.

الفقه و عنه اخذ، و عليه تخرّج ابن اخته العلامه الحلّي رحمه الله و أمثاله أرباب التحقيق و التنقيح. و ليس في الطائفة أجلّ منه بعد الشيخ الطوسي رحمه الله» (١).

٢٠- و قال الشيخ عباس القمّي: «الشيخ الأجل الأعظم، شيخ الفقهاء بغير جاحد، و واحد هذه الفرقه و أئى واحد، أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلّي. حاله في الفضل و العلم و الثقه و الجلاله و التحقيق و التدقيق و الفصاحه و البلاغه و الشعر و الأدب و الإنشاء، و جميع الفضائل و المحاسن أشهر من أن يذكر. كان عظيم الشأن جليل القدر، رفيع المنزله، لا نظير له في زمانه. له شعر جيد و إنشاء حسن» (٢).

٢١- و قال السيد محسن الأمين: «كفاه جلاله قدر اشتهاره بالمحقّق، فلم يشتهر من علماء الإماميه على كثرتهم في كل عصر بهذا اللقب غيره و غير الشيخ على بن عبد العالى العاملى الكركى. و ما أخذ هذا اللقب إلا بجداره و استحقاق» (٣).

٢٢- و قال عنه العلامه الشيخ محمد تقى التستري: «هو أول من جعل الكتب الفقهيّه بترتيب المتأخرين، فجمع في شرائعه لبّ ما في نهايه الشيخ، الذى كان مضامين الأخبار، و ما في مبسوطه و خلفه اللّذين كانا على حذو كتب العامّه في جميع الفروع. و قبله كان بعضهم يكتب كالنهايه، كسرائر الحلّي، و بعضهم كالمبسوط و الخلاف، كمهدّب القاضى. و له تحقيقات أنيقه» (٤).

ص: ٣١

١- هامش «الؤلؤه البحرين»: ٢٢٨ [١] ترجمه ٨٣.

٢- الكنى و الألقاب للقمّي: ١٢٧/٣، ط صيدا [٢] عام ١٣٥٨ هـ.

٣- أعيان الشيعه: ١٢٩/٦ [٣] ترجمه ٣٤٥٧.

٤- قاموس الرجال: ٣٧٨/٢، و: ٨٩/٤، ط قم عام ١٤١٠-١٤١٩ هـ.

٢٣- وقال عنه خير الدين الزركلى: «فقيه إمامى مقدّم من أهل الحلّه فى العراق. كان مرجع الشيعة الإماميه فى عصره. له علم بالأدب، و شعر جيد» (١).

نثره و شعره:

لم ينحصر نبوغ المصنّف بعلوم الشريعة، بل نبغ فى شتى ميادين العلم و المعرفة، و تفوّق فى مختلف الفنون، كما مرّ علينا فيما تقدّم من كلمات العلماء فى حقّه، و هذا هو شأن النوابع و اولى حدّه المذهن، يفوقون الأقران فى كل واد يسلكوه، و يبدعون فى كل ميدان يقتحموه. فقد برع المصنّف فى كلّ ما طرقه من المجالات، و منها ميدان الأدب، و ظهرت براعته فى أوّل خطوه له فى ذلك، فتراه يجيد القريض فى أوّل مقطوعه له، و يلهب المشاعر فى بدايه الجوله، فإذا به و هو يخوض التجربه الأدبيه قدير على انتقاء المفردات العذبه، متمكّن من صياغه الجمل المتناسقه، آخذ بمجامع القلوب. فما بالك به لو أنّه واصل المشوار، و سلك هذا الدرب، و لم يقطع عليه والده المسيره، و لم يصدّه عن تلك الوجهه؟! حرصا على طاقاته الهيّاجه، و ذكائه الوقاد، و عمره الثمين، أن يبذل إلاّ فيما يجعله «صاحب الشرائع»، و شفقه عليه فى أن يشتهر إلاّ ب«المحقّق»، و أن يوصف إلاّ ب«نجم الدين»؛ فتحيه و ألف تحيه لهذا الأب. فمثله الجدير بأن يوصف ب(الأب). و أدرك الابن حسن الغايه، فحبس نفسه عن تعاطى الشعر و الأدب، و فرغ نفسه للتفقه فى الدين، حتّى صار مفخره لذلك الوالد، بل

ص: ٣٢

للامه الإسلاميه و المذهب الإمامي. و لنقرأ القصه بروايه المصنّف نفسه، في جواب رساله أته من أحد العلماء، طلب منه فيها أن يطلعه على شعره:

قال السيد الأمين: في مجموعه الشهيد (1) التي هي بخط الشيخ محمد ابن علي العاملي الجباعي، جدّ الشيخ البهائي: «قال الشيخ أبو القاسم جعفر ابن سعيد الحلّي: بسم الله الرحمن الرحيم. لمّا وقفت على ما أمر به صاحب، الصدر الكبير، العالم الكامل، العارف، المحقق، بهاء الدنيا و الدين، غياث الإسلام و المسلمين، أدام الله أيامه في عزّ مؤيّد، و فخر ممهد، و جدّ مجدّد، و نعمه قارّه العيون، باسقه الغصون، دارّه الحب، حميده المنقلب، محروسه الجوانب، مصونه من الشوائب؛ و تأملت ما برز عنه من الألفاظ، التي هي أعذب من الماء الزلال، و أطيب من الغنى بعد الإقلال، فهي التي يعجز الطامع ببيديها، و يعجب السامع حسن جمعها و ترصيعها، فكأنّ الشاعر عناه بقوله:

و لا ذنب للأفكار أنت تركتها إذا احتشدت لم ينتفع باحتشادها

تنوء بإيراد المعاني و ألفت خواطرك الألفاظ بعد شرادها

فإن نحن حاولنا اختراع بديعه حصلنا على مسروقها أو معادها

و ليس بمستغرب تفردّه ببيديع النثر و النظم، مع ما وهبه الله سبحانه من جوده القريحه، و قوه الفهم. نسأل الله أن يديم لفضلاء الآداب، و رؤساء الكتاب ما كنّفهم من ظلّه، و شملهم من فضله، و أباحهم من مراتعه، و سوّغهم من شرائعه، ليستمرّ نفاق سوقهم، و يشمروا للاجتهاد فيه

ص: ٣٣

١- كلمه (الشهيد) عند إطلاقها تنصرف إلى الشهيد الأوّل، و لكنّ المقصود بها هنا الشهيد الثاني، لأنّ وفاه الشهيد الأوّل في سنه ٧٨٦ هـ، و وفاه صاحب الخطّ في سنه ٨٨٦ هـ.

عن سوقهم. دلت ألفاظه الكريمة على استدعاء ما يكون تذكروه لأهل الوداد، و عهدا يجدد به ما أخلقتة يد العباد. فعند ذلك أحببت أن أدخل فيمن سارع إلى امتثال أوامره، لأكون في جملة من شرفه بذكره، و تخطره بخواطره، فأقول: إن الشعر من أفضل مشاعر الأدب، و أجمل مفاخر العرب، به تستباح المكارم، و تستعطف الطباع الغواشم، و تشحذ الأذهان، و تستل الأضغان، و يستلح الرأي الفاسد، و تستثار الهمم الجوامد، لكنه عسر المطلب، خطر المركب، لافتقاره إلى امور غريزيه، و اخرى كسيته، و هي شديده الامتناع، بعيده الاجتماع، فالمعتذر عن التعرض له معذور، و المعترف بالقصور عنه مشكور. و قد كنت زمن الحداثه أتعرض لشيء منه ليس بالمرضى، فكتبت أبياتا إلى والدي رحمه الله، اثني فيها على نفسي، بجهل الصبوه، و هي:

ليهنك أتى كل يوم إلى العلى

أقدم رجلا لا تزل بها النعل

و غير بعيد أن تراني مقدما

على الناس طرا ليس في الناس لي مثل

تطاوعني بكر المعاني و عونها

و تنقاد لي حتى كأنتي لها بعل

و يشهد لي بالفضل كل مبرز

و لا فاضل إلا ولى فوقه فضل

فكتب رحمه الله فوق هذه الأبيات ما صورته: لئن أحسنت في شعرك، لقد أسأت في حق نفسك، أمّا علمت أنّ الشعر صناعه من خلع العفّه، و لبس الحرفه، و الشاعر ملعون و إن أصاب، و منقوص و إن أتى بالشيء العجّاب،

و كَأَنِّي بَكَ قَدْ أَوْهَمَكَ الشَّيْطَانُ فَضِيلَهُ الشَّعْرَ، فَجَعَلْتَ تَنْفِقَ مَا تَلْفِقُ، بَيْنَ جَمَاعِهِ لَمْ يَعْرِفُوا لَكَ فَضِيلَهُ غَيْرَهُ، فَسَمَّوكَ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ وَصَمَهُ عَلَيْكَ آخِرَ الدَّهْرِ، أَلَمْ تَسْمَعْ:

و لست أرضى أن أكون شاعرا تبا لها من عدد الفضائل

فوقف خاطري عند ذلك، حتّى كَأَنِّي لَمْ أَقْرَعْ لَهُ بِأَبَا. وَ لَمْ أَرْفَعْ لَهُ حِجَابًا، وَ أَكَّوِدُ ذَلِكَ عِنْدِي مَا رُوِيَتْهُ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَ بِهِ رَجُلٌ أَطَافَ بِهِ جَمَاعَهُ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: عَلَامُهُ. فَقَالَ:

مَا الْعَلَامَةُ؟ قَالُوا: عَالَمٌ بِوَقَائِعِ الْعَرَبِ وَ أَنْسَابِهَا وَ أَشْعَارِهَا. فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ: ذَلِكَ عِلْمٌ لَا يُضِرُّ مِنْ جَهْلِهِ، وَ لَا يَنْفَعُ مِنْ عِلْمِهِ. وَ مِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ الْإِجَادَةَ فِيهِ تَفْتَقِرُ إِلَى تَمْرِينِ الطَّبْعِ، وَ صَرَفِ الْهَمِّ إِلَى الْفِكْرِ فِي تَنَاسُبِ مَعْنَاهُ، وَ رَشَاقَةِ أَلْفَاظِهِ، وَ جُودِهِ سَبْكِهِ، وَ حَسَنِ حَشْوِهِ، تَمْرِينًا مُتَكَرِّرًا، حَتَّى يَصِيرَ خَلْقًا. وَ كَمَا أَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ الْإِسْتِكْمَالِ فِيهِ، فَالْإِهْمَالُ سَبَبُ الْقُصُورِ عَنْهُ. وَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشْرَتْ فِي جَمَلِهِ آيَاتٌ:

هَجَرْتَ صَوْغَ قَوَافِي الشَّعْرِ مَذْزَمِنَ هِيَهَاتَ يَرْضَى وَ قَدْ أَغْضَبْتَهُ زَمِنًا

وَ عَدْتَ أَوْقَظَ أَفْكَارِي وَ قَدْ هَجَعْتَ عَنَفًا وَ أَزْعَجَ غَرْبِي بَعْدَ مَا سَكِنَا

إِنْ الْخَوَاطِرُ كَالْآبَارِ إِنْ نَزَحَتْ طَابَتْ وَ إِنْ بَقِيَ فِيهَا مَأْوَهَا أَجِنَا

فَاصْفَحْ شُكْرَتِ أَيَادِيكَ الَّتِي سَلَفَتْ مَا كُنْتَ أَظْهَرَ عَيْبِي بَعْدَ مَا كَمِنَا

وَ لِمَكَانِ إِضْرَابِي عَنْ نَظْمِهِ، وَ إِعْرَاضِي حَتَّى عَنْ ذِكْرِ اسْمِهِ، لَمْ يَبْقَ إِلَّا- مَا هُوَ حَقِيقٌ أَنْ يَرْفُضَ وَ لَا- يَعْضُرُ، وَ يَضْمُرُ وَ لَا يَظْهَرُ، لَكِنِّي مَعَ ذَلِكَ أورد ما أدخل به في حيز الامتثال، و إن كان ستره أنسب بالحال. فمنه:

وَ مَا الْإِسْرَافُ مِنَ خَلْقِي وَ إِنِّي لِأَجْزَأُ بِالْقَلِيلِ عَنِ الْكَثِيرِ

وَ لَا أَعْطَى الْمَطَامِعَ لِي قِيَادًا وَ لَوْ خَوَدَعْتَ بِالْمَالِ الْخَطِيرِ

و اغمض عن عيوب الناس حتى أخال بأن يناجيني ضميري

و أحتمل الأذى في كلّ حال على مضض و أعفو عن كثير

و من كان الإله له حسيباً أراه النجاح في كلّ الامور

و منه:

يا راقدا و المنايا غير راقده و غافلا و سهام الدهر ترميه

بم اغترارك و الأيام مرصده و الدهر قد ملأ الأسماع داعيه

أما أرتك الليالي قبح دخلتها و غدرها بالذي كانت تصافيه

رفقا بنفسك يا مغرور إن لها يوماً تشيب النواصي من دواهيها

و حسب تحصيل الغرض بهذا القدر، فنحن نقتصر عليه، و نستغفر الله سبحانه و تعالى من فرطات الزلل، و ورطات الخلل، و نستكفيه زوال النعم، و حلول النقم، و نستعبته محلّ العثار، و سوء المرجع في القرار. و من أفضل ما يفتح به النظام، و يختتم به الكلام؛ ما نقل عن النبي صَلَّى الله عليه و آله: من سلك طريقاً إلى العلم سلك الله به طريقاً إلى الجنّة. و قال صَلَّى الله عليه و آله: لا خير في الحياه إلاّ لعالم مطاع، أو مستمع واع. و قال صَلَّى الله عليه و آله: تلاقوا، و تذكروا، و تحدّثوا؛ فإنّ الحديث جلاء القلوب، إنّ القلوب ترين كما يرين السيف.

و قال صَلَّى الله عليه و آله: لا يزيد في العمر مثل الصدقه، و لا يردّ البلاء مثل الدعاء، و لا يتورّ العبد مثل الخلق الحسن، و لا يذهب الذنوب إلاّ الاستغفار.

و الصدقه ستر من النار، و جواز على الصراط، و أمان من العذاب. و قال صَلَّى الله عليه و آله:

صلوا الأرحام يغفر لكم، و تعاهدوا المساكين يبارك لكم في أموالكم، و يزداد في حسناتكم. و قال صَلَّى الله عليه و آله: إنّ الله سبحانه يقول: اطلبوا الحوائج عند ذوى الرحمه من عبادي، فإنّ رحمتي لهم، و لا تطلبوها عند القاسيه قلوبهم، فإنّ غضبي فيهم. و قال صَلَّى الله عليه و آله: صنائع المعروف تقى مصارع السوء. و قال صَلَّى الله عليه و آله:

من اقتصر من الدنيا على ما أحلّ له سلم، و من أخذ العلم من أهله و عمل به نجا، و من أراد به الدنيا فهو حظه. و كتب جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلّي «(١)».

و من نماذج شعره و نثره ما جاء في جوابه عن رساله وردته من الشيخ محفوظ بن وشاح، ذكرهما المحقق الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني، قال:

«رأيت بخطّ الشهيد الأوّل، في بعض مجاميعه، أنّ الشيخ شمس الدين محفوظ بن وشاح بن محمد، كتب إلى الشيخ المحقق نجم الدين بن سعيد، أبياتا، من جملتها:

أغيب عنك و أشواقى تجاذبنى إلى لقائك جذب المغرم العانى

إلى لقاء حبيب مثل بدر دجى و قد رماه بإعراض و هجران

و منها:

قلبي و شخصك مقرونان فى قرن عند انتباهى و بعد النوم يغشانى

يا جعفر بن سعيد يا إمام هدى يا واحد الدهر يا من ما له ثان

إنّى بحبّك مغرى غير مكترث بمن يلوم و فى حبيك يلحانى

فأنت سيّد أهل الفضل كلّهم لم يختلف أبدا فى فضلك اثنان

فى قلبك العلم مخزون بأجمعه تهدى به من ضلال كل حيران

و فوك فيه لسان حشوه حكم يروى (٢) به من زلال كلّ ظمآن

و فخرك الشامخ الراسى (٣) و زنت به رضوى فزاد على رضوى و تهلان

ص: ٣٧

١- أعيان الشيعة: ١٣٣/٦-١٣٤ [١] ترجمه ٣٤٥٧. و قد ذكر الشيخ الحرّ العاملى محلّ الشاهد منها، فى: أمل الآمل: ٥٠/٢-٥١ [٢] ترجمه ١٢٧.

٢- كذا فى الروضات. و [٣] فى الأعيان [٤] تروى).

٣- كذا فى الروضات. و [٥] فى الأعيان [٦] السامى).

فأجابه المحقق بهذه الأبيات:

لقد وافت قصائدك العوالى تهزّ معاطف اللفظ الرشيق

فضضت ختامهنّ فخلت أنّى فضضت بهنّ عن مسك فتيق

و جال الطرف منها فى رياض كسين بناضر الزهر الأنيق

فكم أبصرت من لفظ بديع يدلّ به على المعنى الدقيق

و كم شاهدت من علم خفىّ يقربّ مطلب الفضل السحيق

شربت بها كئوسا من معان غنيت بشربهن عن الرحيق

و لكنّى حملت بها حقوقا أخاف لتقلهنّ من العقوق

فسر يا با الفضائل بى رويدا فلسط اطيق كفران الحقوق

و حمّل ما اطيق به نهوضا فإنّ الرفق أنسب بالصديق

و كتب بعدها نثرا. من جملته: و لست أدرى كيف سوّغ لنفسه الكريمه، مع حنوّه على إخوانه، و شففته على أوليائه و خلّانه، إنقال كاهلى بما لا يطيق الرجال حمله، بل تضعف الجبال أن تقلّه، حتّى صيرنى بالعجز عن مجاراته أسيرا، و أوقفنى فى ميدان محاورته حسيرا» (١).

مؤلفاته و مصنفاته:

اشاره

قال السيد الأمين: «قد رزق فى مؤلفاته حظّا عظيما» (٢). و لعلّ السرّ فى هذا التوفيق - بعد الإخلاص فى العمل لله تعالى - أمران: أحدهما: أنّ مؤلفاته جاءت تلبية لحاجه فعليه، و كانت بدافع الضروره، فملأت الفراغ

ص: ٣٨

١- روضات الجنّات: ١٨٤/٢-١٨٥ [١] ترجمه ١٧٠، أعيان الشيعة: ١٣٤/٦ [٢] ترجمه ٣٤٥٧.

٢- أعيان الشيعة: ١٢٩/٦ ترجمه ٣٤٥٧.

الملموس، فأصبح لها الوقع الكبير في النفوس. وهذا ما يبدو بوضوح من إجراء مقارنه- وإن كانت عاجله- بينها وبين ما سبقها من كتب الإمامية في الفقه و اصوله.

ثانيتها: أنه مؤلف مقل، يهيمه الكيف لا الكم، يريح الإتيان على الإكثار. فقد صب كل ثقله العلمي في مؤلفاته، من حيث المادّه، و من حيث الأداء، و من حيث المنهجية. فخرجت مؤلفاته مهذبّه منقّحه. و هي:

١- شرائع الإسلام في مسائل الحلال و الحرام.

لقد وصفه العلامة الحجّه السيد حسن الصدر بأنه «قرآن الفقه» (١).

و قال فيه السيد الأمين: «هو عنوان دروس المدرسين في الفقه الاستدلالي في جميع الأعصار، و كل من أراد الكتابه في الفقه الاستدلالي يكتب شرحا عليه، كمسالك الأفهام، و مدارك الأحكام، و جواهر الكلام، و هدايه الأنام، و مصباح الفقيه، و غيرها. و صنف بعض العلماء شرحا لتردداته خاصّه.

و عليه من التعليقات و الحواشي عدد كثير (٢). و نسخه المخطوطه النفيسه لا- تحصي كثره. و طبع طبعات كثيره في إيران. و لا يكاد يوجد واحد من العلماء أو طلبه العلوم الدينيه ليس عنده منه نسخه. و طبع في لندن عاصمه بلاد الإنكليز». كما طبع في النجف الأشرف عام ١٣٨٩ هـ، في مطبعه الآداب في أربعه مجلّدات، بتحقيق عبد الحسين محمد علي البقال، و مقدّمه رائعه للعلامة الكبير السيد محمد تقى الحكيم. و قال فيه العلامة

ص: ٣٩

١- تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٣٠٦.

٢- ذكر العلامة الطهراني شروحه، في: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣١٦/١٣- ٣٣٢ ط النجف [١] عام ١٣٧٨ هـ، و ذكر حواشيه في نفس المصدر: ١٠٦/٦- ١٠٨، ط طهران عام ١٣٦٣ هـ.

الطهراني: «وقد ولع به الأصحاب من لدن عصر مؤلفه إلى الآن. ولا يزال من الكتب الدراسيه في عواصم العلم الشيعيه. وقد اعتمد عليه الفقهاء خلال هذه القرون العديده، فجعلوا أبحاثهم و تدرساتهم فيه، و شروحهم و حواشيم عليه» (١). و للتعرف على مزايا هذا الكتاب و خصائصه يرجع إلى مقدمه السيد الحكيم على طبعه النجف المذكوره.

٢- النافع.

و يطلق عليه (المختصر النافع). و هو متن فقهى متين، اختصر المصنّف كتابه السابق فيه، فهو مختصر «شرائع الإسلام». و قد نال هو الآخر، اهتمام الفقهاء، و إعجاب المحققين، فعكفوا عليه، و صار عنوانا لأبحاث طائفه اخرى من المجتهدين، و محطاً لأنظارهم. قال السيد الأمين «عليه شروح كثيره، مثل: كشف الرموز لتلميذه الآبى اليوسفى، و التنقيح الرائع للمقداد السيورى، و البرهان القاطع، و غيرها. و عليه من الحواشى و التعليقات شىء كثير لأجلاء العلماء» (٢).

و طبع عدّه مرّات، منها فى القاهره عام ١٣٧٦ هـ، بتحقيق لجنه من العلماء، و تقديم الشيخ أحمد حسن الباقورى، وزير الأوقاف فى مصر آنذاك، و اقرّ تدرسه فى جامع الأزهر. و منها فى النجف عام ١٣٨٣ هـ.

٣- المعتبر.

و هو كتاب فقهى استدلالى مقارن، وضعه المصنّف شرحاً لكتابه السابق، إذ قال فى مقدمته: «حتى اتفق لنا اختصار كتاب الشرائع بالمختصر

ص: ٤٠

١- نفس المصدر: ٤٧/١٣.

٢- أعيان الشيعة: ١٢٩/٦ [١] ترجمه ٣٤٥٧. و ذكر شروحه العلامة الطهراني، فى: الذريعه إلى تصانيف الشيعة: ٥٧/١٤، ط النجف [٢] عام ١٣٨١ هـ.

النافع، فمدقّ كثير من معانيه، لشدّه اختصاره، و اشتبهت مقاصده، لبعده أغواره؛ فحرّكني ذلك لشرح مشتمل على تحرير مسأله، و تقرير دلائله».

و لكن لم يخرج منه إلا كتاب الطهاره، و الصلاه، و الزكاه، و الصوم، و الاعتكاف، و شىء من كتاب الحجّ. و قد صدّره بمقدمه فى أربعة فصول.

الأول: فى وصايا نافع. الثانى: فى أنّ مذهب أهل البيت عليهم السّلام متعيّن الاتباع. الثالث: فى مستند الأحكام. الرابع: فى السبب المقتضى للاقتصار على نقل أقوال طائفه معيّنه من الفقهاء. و قد طبع عدّه مرّات، لعلّ آخرها فى مجلّدين، فى قم عام ١٣٦٤ هـ شمسى، بتحقيق جماعه. لكنّه بحاجه إلى طبعه لاثقه به.

٤- شرح نكت النهايه.

و هو مجموعه تعليقات له على كتاب «النهايه» للشيخ الطوسى، و قد يسمّى ب: «حلّ مشكلات النهايه» (١). و هو كتاب جليل مفيد، نافع فى حلّ مشكلات النهايه و غوامضها، و شرحها، و تفسيرها. و جاءت هذه التعليقات بصياغه أسئله و أجوبه عن نكات معيّنه غامضه فى بعض عبارات الشيخ الطوسى فى الكتاب المذكور. و قد طبع هذا الكتاب أخيراً منضمّاً إلى كتاب «النهايه» تحت عنوان «النهايه و نكتها» فى ثلاث مجلّدات، فى قم عام ١٤١٧ هـ، بتحقيق مؤسسه النشر الإسلامى التابعه لجماعه المدرسين بقم المقدّسه.

٥- أجوبه المسائل العزّيه.

٦- أجوبه المسائل العزّيه الثانيه.

ص: ٤١

١- مقدمه «النهايه و نكتها»: ١٢٨.

٧- أجوبه المسائل المصريه.

٨- أجوبه المسائل البغداديه.

٩- أجوبه المسائل الخمسه عشر.

١٠- أجوبه المسائل الكماليه.

١١- أجوبه المسائل الطبريه.

١٢- رساله التياسر فى القبله .

١٢- رساله التياسر فى القبله .(١)

١٣- المقصود من الجمل و العقود

١٣- المقصود من الجمل و العقود .(٢)

و هذه الرسائل التسع (٥-١٣) كلها فقهيه، و قد طبعت منضمه إلى بعضها فى مجلّد واحد تحت عنوان «الرسائل التسع» فى قم عام ١٤١٣ هـ، بتحقيق الاستاذ العلامه الشيخ رضا الاستاذى.

١٤- مختصر المراسم

١٤- مختصر المراسم .(٣)

قال العلامه الطهرانى: توجد منه نسخه فى مكتبه الشيخ محمد السماوى، فى النجف الأشرف (٤).

ص: ٤٢

١- قال الشيخ ابن فهد الحلّى، فى: المهذب البارع: ٣١٢/١: «و اعلم أنّه اتفق حضور العلامه المحقّق خواجه نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسى -قدّس الله روحه- مجلس المصنّف [يعنى: المحقّق الحلّى] طاب ثراه، و درسه؛ فكان فيما جرى بحضوره درس القبله، فأورد إشكالا على التياسر، فأجاب المصنّف فى الحال بما اقتضاه ذلك الزمان، ثمّ عمل فى المسأله رساله، و بعثها إليه، فاستحسنها المحقّق حين وقف عليها. و ها أنا موردها بلفظها...». و تقدّم ذكر القصّه.

٢- و هو مختصر «الجمل و العقود» للشيخ الطوسى.

٣- كتاب «المراسم فى الفقه الإمامى» لحمزه بن عبد العزيز الديلمى، الملقّب ب (سلار)، المتوفى سنه ٤٦٣ هـ، ط النجف الأشرف عام ١٤٠٠ هـ.

٤- الذريعه إلى تصانيف الشيعه: ٢٠٨/٢٠، ط طهران [١] عام ١٣٩٠ هـ.

١٥- رساله في عدم كفر من اعتقد بإثبات المعدوم.

توجد منها نسخه خطيه في مكتبه السيد الروضاتي بأصبهان (١).

١٦- فهرست المصنّفين، أو: تلخيص فهرست الشيخ الطوسي

١٦- فهرست المصنّفين، أو: تلخيص فهرست الشيخ الطوسي. (٢). (٣).

١٧- كتاب في المنطق.

و قد اختلف في ضبط اسمه، و تردد بين «النكهه» (٤) و «الكهنه» (٥).

قيل: توجد منه نسخه خطيه في طهران (٦).

١٨- المسلك في اصول الدين.

١٩- رساله الماتعیه.

و قد طبعا منضمين إلى بعضهما في مجلد واحد، في مشهد المقدّسه عام ١٤٢١ هـ، بتحقيق الاستاذ العلامة الشيخ رضا الاستاذي.

٢٠- المعارج في اصول الفقه.

بهذا الاسم ذكره ابن داود في رجاله (٧)، و الحرّ العاملي (٨)، و الميرزا الأفندي (٩)، و المحدّث البحراني (١٠)، و السيد الأمين (١١). و لكن سمّاه

ص: ٤٣

١- مقدّمه «الرسائل التسع»: ٢٠-٢١. [١]

٢- كما في: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣٩٥/١٦، ط طهران [٢] عام ١٣٤٧ شمسي.

٣- كما في مقدّمه «الرسائل التسع»: ٢٠. [٣]

٤- كما في رجال ابن داود: ٨٣ ترجمه ٣٠٠.

٥- كما في: أمل الآمل: ٤٩/٢ ترجمه ١٢٧، رياض العلماء: ١٠٦/١، [٤] لؤلؤه البحرين: ٢٣٥ [٥] ترجمه ٨٣، روضات الجنات: ١٨٣/٢ [٦] ترجمه ١٧٠، و غيرها.

٦- مقدّمه «الرسائل التسع»: ٢١. [٧]

٧- رجال ابن داود: ٨٣ ترجمه ٣٠٠.

٨- أمل الآمل: ٤٨/٢ ترجمه ١٢٧.

٩- رياض العلماء: ١٠٦/١. [٨]

١٠- لؤلؤه البحرين: ٢٣٥ [٩] ترجمه ٨٣.

١١- أعيان الشيعة: ١٣٢/٦ [١٠] ترجمه ٣٤٥٧.

الميرداماد ب«نهج المعارج»، فقال في «الرواشح» في بحث (المرسل): «قال المحقق في مختصره المعروف «نهج المعارج» في الاصول» (١). وقال العلامة الطهراني: إنه اسم آخر للكتاب (٢). و ذكره هو في عدّه مواضع (٣) بعنوان «معارج الاصول»، و في موضع بعنوان «معارج الأحكام» في اصول الفقه (٤). و الاسم الشائع على الألسن «معارج الاصول»، اختصارا و تخفيفا- كما يقال ل«العدّه في اصول الفقه» للشيخ الطوسي: «عدّه الاصول»- و هو العنوان الذي تحمله الطبعة الحجرية من الكتاب في طهران عام ١٣١٠ هـ. هذا ما يتعلق باسمه.

و أمّا الكتاب نفسه، فقد عزّفه العلامة الطهراني بقوله: «متن مختصر في اصول الفقه، للمحقّق الحلّي رحمه الله. و هو- كسائر تصانيفه- ممّا عكف عليه الأصحاب بالشرح و التعليق» (٥). و ذكر له من الشروح و الحواشي ما يلي (٦):

١- شرح معارج الاصول، بعنوان «قوله قوله»، لبعض الأصحاب المتأخّرين عن الشهيد الثاني.

٢- شرح معارج الاصول، للشيخ العالم الشهير بميرزا بابا

ص: ٤٤

١- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤٢٥/٢٤، ط طهران ١٣٩٨ هـ. [١]

٢- نفس المصدر. [٢]

٣- نفس المصدر: ٦٩/١٤-٧٠، و: ١٨٠/٢١، و: ١٩٣/٢٤-١٩٤، و: [٣] ٤٢٥/٢٤.

٤- نفس المصدر: ٢٠٤/٦. [٤]

٥- نفس المصدر: ٦٩/١٤. [٥]

٦- نفس المصدر: ٦٩/١٤-٧٠، و: ١٩٣/٢٤-١٩٤، و: ٢٠٤/٦. [٦]

السبزواری. قال الطهرانی: و نسخه موجوده فی مکتبه مدرسه المولی محمد باقر السبزواری فی مشهد الرضا علیه السلام.

۳- شرح معارج الاصول، للمیر عبد الصمد الحسینی، من أحفاد میر سید علیا الهمدانی الحائری العارف. قال الطهرانی: یوجد عند المیرزا عبد الرزاق المحدث الهمدانی، كما كتبه إلینا، و عند السید محسن الأمين العاملی، رأیته فی مکتبه بالشام.

۴- شرح معارج الاصول، للسید الأجل میر فیض الله بن عبد القاهر الحسینی التفریشی، المتوفی سنه ۱۰۲۵ هـ. قال الطهرانی: نسخه منه كانت عند الفاضل أبی المجد آقا رضا الأصفهانی كما كتبه إلینا. و نسخه عند الشیخ هادی كاشف الغطاء، ضمن مجموعه کلها بخط الشیخ شرف الدین علی بن جمال الدین المازندرانی النجفی، كتبها ۱۰ سنه ۱۰۵۵ هـ إلی ۱۰۶۰ هـ. و فیها كثير من المسائل و الرسائل و الفوائد.

۵- نظام الفصول فی شرح نهج الوصول إلی علم الاصول. قال الطهرانی: المتن هو (نهج المعارج) للمحقق الحلّی كما ذكره المیرداماد، أو (معارج الاصول) كما علی المطبوع ۱۳۱۰ هـ. و الشرح هذا لفتح الله بن علوان القبانی الدورقی المتوفی عام ۱۱۳۰ هـ، أو له (الحمد لله... و الصلاة و السلام علی أشرف العالمین). و أضاف: رأیت منه نسخه علیها تملک محمد بن إسماعیل الحجازی القیسی العاملی، ملكها فی المشهد الغروی - علی مشرفه السلام - فی ۱۱۷۵ هـ.

۶- شرح المعارج فی الاصول، للآخوند محمد کاظم ابن الحاج کمال الدین البزازی ابن قطب الدین البهبهانی، المتوفی سنه ۱۲۵۴ هـ، من

تلامذه الوحيد البهبهاني. نسخه منه في مكتبه مجلس الشورى بطهران (١).

٧- الحاشيه عليه، للمولى محمد أمين بن محمد شريف الاسترابادى الأخبارى، المتوفى بمكّه عام ١٠٣٨ هـ، تقرب من ألف بيت. قال الطهرانى: رأيتها في مكتبه مجد الدين.

٨- الحاشيه عليه، للشيخ عبد الحسين بن الحاج جواد البغدادى، المتوفى في رجب ١٣٦٥ هـ. قال الطهرانى: رأيتها في كتبه ببغداد.

و الملفت للانتباه في هذه الشروح و الحواشى أنّها متأخره التاريخ، ممّا يدلّ على بقاء هذا الكتاب رائجاً متداولاً بين أهل العلم، و الدراسه الحوزويه، رغم تعقّبه بمؤلّفات العلامه الحلّي المتعدّده في اصول الفقه، المختصره و المتوسطه و المبسوطه، ف«تهذيب العلامه» و إن لاقى إقبالاً شديداً في حوزات البحث و التدريس، و جعل متناً لكثير من الشروح و التعليقات (٢)، و لكن «المعارج» لم يفقد بذلك مكانته عند المحصّين، و لم تضعف منزلته عند المشتغلين. بل يدلّ زمن هذه الشروح و الحواشى على بقاء هذا الكتاب غصّاً نظراً في رياض البحوث العلميه، و جنائن الحوزات التدريسيه، رغم خروج مقدّمه «معالم الدين» للمحقّق الشيخ حسن نجل الشهيد الثانى، المتوفى عام ١٠١١ هـ، فإنّها لم تصبح بديلاً له كمنهج دراسى، و لم تحلّ محلّه كمتن اصولى، إلاّ بعد تطاول المدّه، و تعاقب الفتره.

ص: ٤٦

١- هذا الشرح لم يذكره العلامه الطهرانى، و إنّما ورد ذكره في مقاله نشرت في مجلّه «پیام بهارستان».

٢- راجع مقدّمه «تهذيب الوصول»: ١٩، ط قم [١] عام ١٤٢١ هـ.

وغيابه عن المحوريّ للتدريس فيما بعد، لم يستتبعه هجران ما فيه من آراء و نظريات لمؤلفه، بل بقيت آراء المحقّق الحلّي في اصول الفقه مطروحة على بساط البحث و التحقيق، و أقواله حيّه تخضع للمدارسه و التدقيق. فهذا الشيخ الأنصاري، مجدد علمي الفقه و اصوله عند الإماميه، و الذي قلب قواعد اصول الفقه و أركانها رأساً على عقب ليعيدها بهيكله فتيّه منقّحه، و يقيمها على مبان علميه رصينه، و يصوغها بمنهجيه جديده متطوّره؛ نراه لا يغفل آراء المحقّق و أقواله في هذه الحلقات، بل يتفطن إلى دقائق عباراته، و يحلّل ألغاز أفكاره، و يتبناها رأياً له أحياناً، يدعمه بالبرهان الساطع و الدليل القاطع، كما في مسأله التفصيل في حجه الاستصحاب بين الشك في المقتضى و الرفع (١).

هذا، على ما عليه الكتاب من الأهميه في كشفه عن المراحل التي مرّ بها علم اصول الفقه عند الشيعة الإماميه، و مجال معرفه تاريخ مفردات المباحث و المسائل المطروحة في هذا العلم، و تحديده لمعاني المصطلحات التي تعاقبت عليها الأدوار، كمصطلح الاجتهاد، الذي كان في كتابي «الذريعه» و «العدّه» ممقوتاً يوصف بالبطلان، لما له من معنى في ذلك العصر يضعه في عرض أدلّه الاستنباط، و مستند الأحكام، ثم أصبح في عصر «المعارج» مقبولاً، لا يتحاشاه الإماميه، و لا يبرءون منه، لما آل إليه من معنى «بذل الجهد في استخراج الأحكام الشرعيه من أدلّه الشرع» (٢).

و بعد، ف«المعارج» متن اصولي متقن، مختصر، مقارن. احتوى على

ص: ٤٧

١- فرائد الاصول: ٣/٥٠-٥١ ط قم [١] عام ١٤٢٢ هـ.

٢- راجع ص (٢٥٣) من هذا الكتاب.

عصاره الأفكار الاصوليه المعاصره له، و لباب المطالب المهمه، مع تهذيب المباحث، و تنقيح الأدله، و تبويب المسائل، بعيدا عن التكرار و الإطناب و بعثره المطالب. ذلك ما ميّزه عن ذريعه علم الهدى و عدّه شيخ الطائفه، و أفردّه عمّا أعقبهما من المصنّفات، فأصبح الكتاب الثالث للإماميه فى اصول الفقه.

هل للمصنّف كتاب آخر فى اصول الفقه؟

جاء فى بعض كتب التراجم و المعاجم عنوان «نهج الوصول إلى معرفه علم الاصول» فى عداد مؤلّفات المصنّف. و لكنّه وهم، نشأ من ورود هذا الاسم فى إجازة الشيخ حسن ابن الشهيد الثانى، نقلا عن الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن صالح السيبى القسینى، فى إجازة للشيخ نجم الدين طمان بن أحمد العاملى الشامى. و قد اشتملت هذه الإجازة على حكاية امور مستبعده، ذكرها السيد الخونسارى (١)، فلا- يمكن الاعتماد عليها. على أنّه لم يعثر على أىّ نسخه من هذا الكتاب. و ما ادعى له من النسخ فى الفهارس فهى نسخ «المعارج» التبس فيها الأمر على النسخ و المفهرسين. فلو كان للمصنّف كتاب كهذا لاشتهرت نسخه بين أهل العلم -لما لهم من إقبال على مؤلّفات المحقّق- و لعثر على بعضها. و ثالثا: إنّ للعلّامه الحلّى كتابا فى اصول الفقه بهذا العنوان (٢)، و هذا ينفى وجود كتاب للمحقّق بهذا الاسم، فمن المستبعد جدّا أن يؤلّف العلّامه الحلّى -و هو مجمع الفضائل و الكمالات- كتابا يحمل اسم كتاب استاذة و خاله. هذا،

ص: ٤٨

١- روضات الجنّات: ١٨٨/٢-١٨٩ [١] ترجمه ١٧٠.

٢- الذريعه إلى تصانيف الشيعة: ٤٢٦/٢٤، [٢] عن «الخلاصه».

و قد اعتبر البحّاثه الخبير العلامه الطهراني أنّ هذا العنوان هو اسم آخر لـ «المعارج» (١).

وفاته و مدفنه:

قال تلميذه ابن داود، في رجاله: «توفي في شهر ربيع الآخر سنة سته و سبعين و ستمائه» (٢). و نقل المحدث البحراني عن «بعض الأجلّاء الأعلام من متأخري المتأخرين» [أنّه] قال: رأيت بخط بعض الأفاضل ما صورته عبارته: في صبح يوم الخميس ثالث شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٦ هـ، سقط الشيخ الفقيه أبو القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد الحلّي رحمه الله من أعلى درجه في داره، فخرّ ميتا لوقته من غير نطق و لا حركه، فتفجّع الناس لوفاته، و اجتمع لجنائزه خلق كثير، و حمل إلى مشهد أمير المؤمنين عليه السّلام.

و سئل عن مولده، فقال: سنة ٦٠٢ هـ» (٣).

قال الحجّه السيد محمد صادق بحر العلوم: «أى: مشهد أمير المؤمنين عليه السّلام المعروف بـ (مشهد الشمس) بالحله. قال صاحب منتقى المقال:

«و قبره اليوم مزار معروف، و عليه قبه، و له خدام يتوارثون ذلك أبا عن جدّ.

و قد خربت عمارته منذ سنين فأمر الاستاذ العلامه -دام علاه- بعض أهل الحله فعمروها. و قد تشرفت بزيارته قبل ذلك و بعده». و يريد بـ (الاستاذ العلامه) الآغا محمّد باقر بن محمد أكمل البهبهاني المتوفى بكربلاء سنة ١٢٠٦ هـ. و ما زال قبر المحقّق الحلّي حتى اليوم في محلّه (الجبابيين)

ص: ٤٩

١- نفس المصدر: ١٩٣/٢٤-١٩٤، ٤٢٦-١٩٤، ٤٢٧.

٢- رجال ابن داود: ٨٣ ترجمه ٣٠٠.

٣- لؤلؤه البحرين: ٢٣١ [١] ترجمه ٨٣.

من الحله مائلا للعيان، و عليه قبه مجصيه، يتبرك الناس به خلفا عن سلف. و قد فتح أخيرا فى المحله المذكوره-حيث محل قبره-شارع جديد يعرف باسم (شارع المحقق) حتى اليوم. و عند ما فتح هذا الشارع تصدى الوجيه الحاج عبد الرزاق مرجان لشراء قطعه مجاوره للمرقد، و بناها ملحقه به، و بنى عليه قبه جميله من الحجر الكاشانى، و كان ذلك سنه ١٣٧٥ هـ» (١).

رثاؤه:

قال الشيخ الحرّ العاملى (٢): و لما توفى رثاه جماعه. منهم الشيخ محفوظ بن وشاح، فمن قصيدته يرثيه قوله:

أقلقنى الهمم (٣) و فرط الأسى و زاد فى قلبى لهيب الضرام

لفقد بحر العلم و المرتضى فى القول و الفعل و فصل الخصام

أعنى أبا القاسم شمس العلى الماجد المقدم لىث الزحام

أزمه الدين بتدييره منظومه أحسن بذاك النظام

شبه به البازى فى بحثه و عنده الفاضل فرخ الحمام

قد أوضح الدين بتصنيفه من بعد ما كان شديد الظلام

بعدك أضحى الناس فى حيره عالمهم مشتبه بالعوام

لولا الذى بين فى كتبه لأشرف الدين على الاصطلام

ص: ٥٠

١- هامش «لؤلؤه البحرين»: ٢٣١-٢٣٢. و [١] يراجع النص المنقول عن أبى على الحائرى صاحب: منتهى المقال: ٢/٢٤٠ ط قم عام ١٤١٦ هـ.

٢- أمل الآمل: ٢/٥١-٥٢ [٢] ترجمه ١٢٧.

٣- فى نسخه: «أتلبنى الدهر». و فى: أعيان الشيعة: ٦/٣٥: [٣] «أقلقنى الدهر».

قد قلت للقبر الذى ضمّه كيف حويت البحر و البحر طام

عليك متى ما حدا سائق أو غرد القمرى ألفا سلام

*** و فى الختام أذكر بأنّ ما تقدّم عن حياه المصنّف ليس إلّا قبسه عجلاّن، و إلّا فإنّ الإمام بشخصيته و أبعادها، و دراسه مصنّفاته المتعدّده فى مختلف العلوم و تقيّمها، له مجال آخر. و إنّما أردنا السير على ما جرت به العاده من تصدير الكتب بلمحه عن حياه مؤلّفها و مصنّفها، لئلاّ يدخل القارئ إلى الكتاب خالى الذهن عن شخصيّة صاحبه. و نستميح المصنّف و القراء العذر عن قصورنا و تقصيرنا فى إعطاء المصنّف حقّه بهذه الترجمة اليسيره.

النسخ الخطيّة المعتمده فى التحقيق:

اعتمدت فى تحقيق الكتاب على النسخ الخطيّة التاليه:

١- نسخه محفوظه فى مكتبه (ملك) فى طهران-منضمّه إلى «المسلک فى اصول الدين» للمصنّف، المحفوظ فيها فى مجموعه برقم (١٦٣٢)- و هى بخطّ محمد بن على... فرغ منها فى شهر شوال سنه (٦٧٤)هـ.

أى: قبل وفاه المصنّف بأكثر من سنتين. و قوبلت على الأصل المأخوذه عنه فى سنه ٦٨٢هـ. و قد سقط ما يزيد على ثلثها الأوّل. و قد أشرنا فى هامش ص (١٥٨) إلى موضع بدايتها. و رمزنا إليها فى الهامش بالحرف (أ).

٢- نسخه محفوظه فيها أيضا، بآخر المجموعه المذكوره. و هى نسخه نفيسه، جيده، كامله، مصححه، و عليها بعض الحواشى و التعليقات.

فرغ كاتبها منها فى رجب سنه (٧٠٧)هـ. و لكنّه ختمها بتسميه الكتاب ب (نهج الوصول إلى علم الاصول). فرمزنا إليها فى الهامش بالحرف الأوّل منه (ن) إلفاتا لذلك.

٣- نسخه محفوظه برقم (٩٠٤٩) فى مكتبه الإمام الرضا عليه السلام فى

مشهد-إيران. و هي بخطّ علي بن أحمد النباطي. فرغ منها في العاشر من شهر صفر من سنة (١٠١٠هـ). و هي مقابله بنسخه عليها خطّ المصنّف. و عليها تصحيحات، و بعض الحواشي. و رمزنا إليها في الهامش بالحرف (ب).

٤-نسخه محفوظه برقم (٢٩٤٨) فيها أيضا، مجهوله الناسخ و التاريخ. رمزنا إليها في الهامش بالحرف (ج).

٥-نسخه محفوظه برقم (٦٧١١) فيها أيضا. مجهوله الناسخ و التاريخ. و الورقه الأخيره منها مكتوبه بخطّ يغير خطّ ناسخها. رمزنا إليها في الهامش بالحرف (د).

٦-نسخه محفوظه برقم (٢٠١٣) في مكتبه المدرسه الفيضيه بقم- إيران. ناسخها أبو القاسم بن أحمد الحسيني، فرغ منها بأصبهان في العاشر من جمادى الثانيه عام (١٢٤٣)هـ. رمزنا إليها في الهامش بالحرف (ه).

كما قابلنا على النسخه المطبوعه حجريا في طهران عام ١٣١٠ هـ.

منهج التحقيق:

١-قابلت النسخ بعضها ببعض، و اتبعت طريقه التلفيق بينها في اختيار النصّ المثبت في المتن، فعند اختلاف النسخ أثبتت الصواب أو الأ-صوب في المتن، و أوردت في الهامش ما في النسخ الاخرى. كما أشرت في الهامش إلى اختلاف النسخ في الزيادة و النقيصه.

٢-أهملت ذكر ما اختلفت فيه النسخ تذكيرا و تأنيشا، و ما احتوته من أخطاء لغويه و إعرابيه و إملائيّه، فأوردت النص على وفق القواعد الأدبيه.

كما أهملت الإشاره إلى ما اختلفت فيه النسخ في إيراد كلمه (تعالى) و (سبحانه) بعد ذكر لفظ الجلاله، و اختلافها في (صلّى الله عليه و آله) و (عليه السلام) بعد ذكر النبي، و اختلافها في الترضى و الترحم بعد ذكر بعض العلماء كالسيد المرتضى و غيره، فأثبت في المتن ما ورد في أكثر النسخ و لم اشر في الهامش إلى اختلافها في مثل هذه الموارد.

٣- قمت بتقطيع النص، و وضع علامات الترقيم، ووفقا لما تمليه ماده البحث، كيلا- يجد المراجع مشقه عند مطالعه الكتاب و مراجعته، و العثور على مورد بحثه. و وضعت العناوين على حده بحروف متميزه، و وضعت على رأس سطر العبارات التي يبدأ بها البحث عن مسأله جديده، أو يبدأ بها الاستدلال، و ما أشبه ذلك.

٤- تخريج الآيات القرآنيه. و أثبت في الهامش رقمها و اسم السوره التي وردت فيها.

٥- تخريج الأحاديث الشريفه على كتاب (جامع الاصول) لابن الأثير، فقد احتوى غالب ما ورد في كتابنا من أحاديث، فهو كتاب يجمع الاصول. و أثبت في الهامش موضع وجود الحديث، كما أشرت إلى اختلاف لفظ الحديث إن وجد. و يلاحظ أن الأحاديث التي وردت في كتابنا هي التي تداولتها معظم كتب الاصول المتقدمه التصنيف على زمان المصنّف، فقد وردت في تلك الكتب إمّا للتمثيل بها، أو للاستدلال، أو لكون مدلولها هو محلّ البحث و هو موضوع المسأله، كما يجد القارئ ذلك في بحث (المجمل). و هناك عدّه قليله من الأحاديث لم أعرّ عليها في (جامع الاصول) استخراجها من مصادر حديثه اخرى، كما سيلاحظه القارئ.

٦- تخريج النصوص و العبارات المنقوله عن الكتب الاصوليه و غيرها، و مقابلتها بما جاء في تلك الكتب، و الإشاره إلى الاختلاف إن وجد، و الإشاره إلى موضع وجودها في المصدر المنقول عنه.

٧- تخريج الآراء و الأدله المنسوبه إلى العلماء. فقد قمت بالبحث عن الآراء و الأدله و استخراجها، إمّا من كتب أصحابها إن كان لصاحب القول أو الدليل كتاب في متناول اليد، و إمّا من الكتب الاصوليه الناقله لها ممّا هي

متقدّمه زمانا على المصنّف. فإذا نقل المصنّف قولاً- أو استدلالاً للجَيّائى مثلاً- فإنّى اشير فى الهامش إلى المصنّفات الاصوليه، السابقه على زمان المصنّف، الناقله له. و ربّما أوردت فى الهامش عددا كثيرا من المصادر، و ذلك لاحتمال أن يكون كل منها هو المصدر الذى اعتمده المصنّف فى نقل ذلك القول أو الدليل، مرتّباً لها عند ذكرها بحسب تاريخ وفاه أصحابها و طبقاتهم.

٨-نسبه الأقوال و الأدلّه لأصحابها. فإنّا نجد المصنّف أحيانا يذكر رأيا أو دليلا دون تعيين القائل، و إنّما يذكره بعنوان (قيل)، و يذكر الدليل بعنوان (احتجوا). و قد بحثت فى كتب الاصول عنها فإن وجدت القائل و المستدل ذكرته، و إلا أشرت فى الهامش إلى موضع وجود تلك الأقوال و الأدلّه فيها.

٩- أثبتّ فى آخر الكتاب أسماء المصادر التى رجعت إليها فى التحقيق، لإيضاح تفاصيل الطبعات التى اعتمدت عليها و تعيين النسخه من كل كتاب رجعت إليه، نظرا لتعدد طبعات الكتاب الواحد.

و الحمد لله أولا و آخرا، و ظاهرا و باطنا.

بقلم

محمد حسين ابن المرحوم العلامة السيد على نقى نجل الحجّه العلم صاحب الكرامات المشهوره آيه الله المقدّس الحاج السيد مرتضى الرضوى الكشميرى.

قم المقدّسه/ليه عيد الغدير من سنه ١٤٢٣ هـ.

ص: ٥٤

نماذج مصوّره من النسخ الخطيّه المعتمده في تحقيق الكتاب بدايه الموجود من نسخه أ

ص: ٥٥

نهايه النسخه أ

ص: ٥٦

بدايه النسخه ن

ص: ٥٧

نهايه النسخه ن

ص: ٥٨

بدايه النسخه ب

ص: ٥٩

نهايه النسخه ب

ص: ٦٠

بدايه النسخه ج

ص: ٦١

نهايه النسخه ج

ص: ٦٢

بدايه النسخه د

ص: ٦٣

نهايه النسخه د

ص: ٦٤

بدايه النسخه ه

ص: ٦٥

نهايه النسخه ه

ص: ٦٦

بدايه النسخه الحجريه

ص: ٦٧

نهايه النسخه الحجريه

ص: ٦٨

معارج الأصول للمحقّق الحلّي

الشیخ نجم الدّین ابی القاسم

جعفر بن الحسن بن یحیی بن سعید الهدلی

«صاحب الشّرائع»

٦٧٦-٦٠٢ هـ

حقّقه

السّید محمّد حسین الرّضویّ کشمیری

ص: ٦٩

بسم الله الرحمن الرحيم (١) أحمد الله على ما أتى به من نعمته (٢)، و سائغ عطيته، كما أشكره على جليل (٣) هيبته، و جميل هدايته، حمد معترف بكمال قدرته، مقرّ بجلال (٤) عظمته، معتقد أنه لا شبه له في أحديته، و لا مضاهي له في إلهيته (٥)، مدعن بقصور الأذهان عن اكتناه هويته، و انسداد المخارج المفضيه إلى الإحاطه بحقيقه معرفته، و أصلى على خير برئته، و أكرم خاصته، و على الطاهرين من عترته.

و بعد ذلك، فإنه تكرر من جماعه من الأصحاب-أيدهم الله تعالى بعصمته، و شملهم بعامّ رحمته-التماس مختصر في الاصول، مشتمل على

ص: ٧١

١- زاد في ن: (ربّ وفقني يا لطيف). و زاد في ب: (و به ثقني).

٢- في ب، د، الحجريه: (نعمه).

٣- في ه: (جزيل).

٤- في ه: (بجميل).

٥- في ج: (هيبته).

المهمّ من مطالبه، غير بالغ في الإطاله إلى حدّ يصعب على طالبه؛ فأجبتهم إلى ذلك، مقتصرًا على ما لا بدّ من الاعتناء به، غير متناول إلى إطاله مسائله، و تغليق مذاهبه، و من الله استمدّ التوفيق، إنّه على ذلك قادر، و بإسداءه حقيق.

و هو يشتمل على أبواب عشره:

ص: ٧٢

الباب الأول: المقدمات

اشاره

وهي ثلاثه

ص: ٧٣

اشاره

لما كان البحث في هذا الكتاب إنما هو بحث في اصول الفقه، لم يكن بد من معرفه فائده (١) هاتين اللفظتين:

فالأصل (٢) في الأصل هو: ما يبنى (٣) عليه الشيء و يتفرع عليه.

و الفقه هو: المعرفه بقصد المتكلم. و في عرف الفقهاء هو: جملة من العلم بأحكام شرعيه عمليه مستدل على أعيانها.

و نعى بالشرعيه: ما استفيدت بنقل الشريعه لها عن حكم الأصل، أو بإقرار الشريعه لها عليه.

و اصول الفقه في الاصطلاح هي: طرق الفقه على الإجمال.

فائدتان

الاولى: الأحكام عندنا هي المنقسمه إلى كون الفعل حسنا-واجبا كان، أو مندوبا، أو مباحا، أو مكروها-و إلى كونه قبيحا.

فالواجب: ما للإخلال به مدخل في استحقاق الذم.

ص: ٧٥

١- كلمه: (فائده) لم ترد في ه، الحجريه.

٢- في الحجريه: (و الأصل).

٣- في د، ه، الحجريه: (يبتنى).

و المندوب: ما بعث المكلف على فعله على وجه ليس لتركه تأثير في استحقاق الذم على حال.

و المباح: ما استوى طرفا (١) فعله و تركه في عدم استحقاق المدح و الذم.

و المكروه: ما الأولى تركه، و ليس لفعله تأثير في استحقاق الذم.

و القبيح: ما لفعله تأثير في استحقاق الذم. و لا يسمى القبيح حراما و لا محظورا حتى يزجر عنه زاجر.

الفائدة الثانية: إذا عرفت أنّ أصول الفقه إنّما (٢) هي طرق الفقه على الإجمال، و كان المستفاد من تلك الطرق إما علم، أو ظنّ عن دلاله أو أماره بواسطة النظر؛ لم يكن بدّ من بيان فائده كلّ واحد من هذه الألفاظ.

فالنظر: هو ترتيب علوم، أو ظنون، أو علوم و ظنون، ترتيبا صحيحا ليتوصّل به إلى علم أو ظنّ.

و العلم: هو الاعتقاد المقتضى سكون النفس، مع (٣) أنّ معتقده على ما تناوله. و الأقرب أنّه غنى عن التعريف، لظهوره.

و الظنّ: هو تغليب أحد مجوّزين ظاهري التجويز بالقلب.

و الدلالة: هي ما النظر الصحيح فيها يفضى إلى العلم.

و الأماره: هي ما النظر الصحيح فيها يفضى إلى الظنّ.

ص: ٧٦

١- في ن، ب، ج، د، ه: (طرف).

٢- كلمه: (إنّما) لم ترد في الحجرية.

٣- كلمه: (مع) لم ترد في ن، د، و لمعرفه الوجه لذكرها يراجع: الذريعة: ٢٠/١.

الخطاب هو:الكلام الذى قصد به مواجهه الغير.

و الكلام هو:ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المسموعه المتواضع عليها إذا صدرت من ناظم واحد.و منهم من شرط الإفاده (١).

و منهم من شرط المواضعه (٢).و الثانى يبطل بتقسيم أهل اللغه الكلام إلى المهمل و المستعمل،و مورد التقسيم مشترك.

و على ما قلناه؛فالكلام إما مهمل،و هو:ما لم يوضع فى اللغه لشيء.و إما مستعمل.

و المستعمل:إمّا أن لا يستقلّ بالمفهوميه،و هو الحرف.و إمّا أن يستقلّ:فإن دلّ على الزمان المعين فهو الفعل،و إن لم يدلّ فهو الاسم.

ثم الاسم:إمّا أن يكون تصوّر معناه مانعا من وقوع الشركه فيه،فهو (٣)الجزئى،أو لا.يمنع،فهو الكلّى (٤)؛و حينئذ إن دلّ على الماهيه فهو اسم الجنس عند النحاه،و إن دلّ على موصوفيتها فهو المشتق.

تقسيم

اللفظ و معناه:

إن اتحدا:فإمّا جزئى و إمّا كلّى.فإن كان كلّيا،و كان معناه فى موارد

ص:٧٧

١- الذريعه:٨/١،العدّه:٢٨/١. [١]

٢- المعتمد:١٠/١،المحصول:١٧٧/١-١٧٨.

٣- فى ن:(و هو).

٤- جمله:(فهو الكلّى)زياده من ه.

بالسويه؛فهو متواطئ،أو متفاوت؛فهو مشكك.

وإن تكثرت؛فالألفاظ متباينه،سواء كانت المعانى متصله أو منفصله.

وإن تكثرت الألفاظ و اتحد المعنى؛فهى مترادفه.

وإن تكثرت المعانى و اتحد اللفظ من وضع واحد:فإن كانت دلالتها على المعانى بالسويه؛فهى مشتركه.أو متفاوتة؛فالراجح حقيقه، و المرجوح مجاز.

ص:٧٨

المقدمه الثالثه: فى الحقيقه و المجاز. و هى ثلاثه فصول:

الفصل الأول: يشتمل على مسائل:

المسأله الاولى: فى تعريفهما:

أظهر ما قيل فى الحقيقه هى: كلّ لفظه افيد بها ما وضعت له فى أصل الاصطلاح الذى وقع التخاطب به (١).

و المجاز هو: كلّ لفظه افيد بها غير ما وضعت له فى أصل الاصطلاح الذى وقع التخاطب به، لعلاقه بينهما ٢.

المسأله الثانيه: فيما يفصل به بينهما

و هو إمّا بنصّ أهل اللّغه- بأن يقولوا: هذا حقيقه و ذاك مجاز- أو بالاستدلال بعوائدهم (٢)، كأن يسبق إلى أذهانهم- عند سماع اللّفظ- المعنى من دون قرينه.

و هاهنا فروق آخر (٣):

الأول: الاطراد فى فائدتها، دلالة على كون اللّفظ حقيقه فى تلك الفائده.

الثانى: صحّحه التصرف، كالثنيه و الجمع، دلالة على الحقيقه.

الثالث: استعمال أهل اللّغه، دلالة عليها أيضا.

ص: ٧٩

١- ١ و ٢) المعتمد: ١١/١، المحصول: ٢٨٦/١.

٢- فى هامش الحجريه: (أى: عاداتهم). و فى ه: (بعوائدهم). و قد وقع التعبير بكليهما فى كتب اصول الفقه، وفى: المعتمد: ٢٥/١؛ التعبير بالعادات، و فى: الذريعه: ١٣/١؛ التعبير بالفوائد.

٣- المعتمد: ٢٦/١-٢٧، العده: ٣٨/١-٣٩.

الرابع: تعليق اللفظه بما يستحيل تعلّقها به، دلالة على المجاز، كقوله تعالى: وَ سَأَلِ الْقَرْيَةَ (١).

و في الكلّ نظر (٢).

المسألة الثالثة: اللفظ إمّا أن يستفاد وضعه للمعنى بالشرع أو

إشاره

بالوضع

و الأول هو الحقيقة الشرعية. و الثاني: إمّا أن ينقل عن موضوعه (٣) لمواضعه طارئه، و هو العرفيه، أو لا ينقل، و هو اللغويه. و كلّ واحد من هذه الألفاظ: إمّا أن تكون موضوعه لمعنى واحد، و هي المفردة، أو لمعنيين فصاعداً، و هي المشتركة.

فوائد ثلاث

الأولى: لا- شبهه في وجود الحقيقة الوضعيه. و أمّا العرفيه فكذلك؛ أمّا الإمكان فظاهر. و أمّا الوقوع فبالاستقراء: إمّا من عرف عام، كالعائط للفضله و قد كان للمطمئن، و الدابّه للفرس و قد كان لما دبّ. و إمّا من عرف خاص، فكما للنحاه من الرفع و النصب، و لأهل الكلام من الجوهر و الكون.

تقسيم

العرف إمّا أن يجعل الاسم مستعملاً في غير ما كان مستعملاً فيه، أو في بعضه. و الثاني تخصيص، كلفظ الدابّه. و الأول: إمّا أن يرجح العرف الطارئ و يرفض السابق، و هو نقل، كالعائط و الراويه، أو لا يرجح، فيكون مشتركاً، كقولنا: (كلام زيد)، فإنّه يقع على لفظه، و على حكاية كلامه،

ص: ٨٠

١- يوسف ٨٢./

٢- وفاقاً للسيد المرتضى، في: الذريعة: ١/١٣-١٤.

٣- في الحجرية: (موضعه).

كقولنا: (هذا كلام أمير المؤمنين) عند إيراد خطبه.

الفائدة الثانية: الحقيقة الشرعية موجوده. و صار جماعه من الأشعريه (1) إلى نفيها. و نعى بالشرعيه: ما استفيد وضعها للمعنى بالشرع.

لنا: وجودها في ألفاظ الشارع، فإن الصوم في اللغة الإمساك، و في الشرع إمساك خاص، و الزكاه الطهاره، و في الشرع طهاره خاصه، و الصلاه الدعاء، و في الشرع لمعان مختلفه أو متواطئه، تاره تعرى عن الدعاء كصلاه الأخرس، و تاره يكون الدعاء منضمًا كصلاه الصحيح.

تفريع

الأصل عدم النقل، لأن احتمال النقل لو ساوى احتمال البقاء على الأصل لما حصل التفاهم عند التخاطب مع الإطلاق، لأنّ الذهن يعود مترددا بين المعنيين، لكنّ التفاهم حاصل مع الإطلاق، فكان الاحتمال منفيًا.

الفائدة الثالثة: لا شبهه في وجود الحقيقة المفردة. و اختلف في المشتركة؛ فمن الناس من أوجب وجودها، نظرا إلى كثره المعاني و قلّه الألفاظ (2). و منهم من أحالها، صونا للفهم عن الخلل ٣. و الأوّل باطل، لأننا لا- نسلم كثره المعاني عن الألفاظ. و الثانى باطل، لأنّ الغرض قد يتعلّق بالإبهام كما يتعلّق بالإبانه. و أمّا وجودها فاستقراء اللّغه يحقّقه.

فرعان

الأوّل: الأصل عدم الاشتراك، لأنّه لو لا ذلك لما حصل الفهم إلاّ عند

ص: ٨١

١- كالقاضي أبي بكر، و من تبعه، مستدلًا بوجهين. و لم يوافق الغزالي و غيره، فراجع:

المنحول: ٧٣، المستصفي: ٢٧٣/١، المحصول: ٢٩٨/١، الإحكام: ٣٣/١.

٢- ٢ و ٣) المعتمد: ١٧/١، المحصول: ٢٦٢/١، الإحكام: ٢٠/١.

العلم بعدمه، و هو باطل، لأنه يلزم بطلان الاستدلال بالنصوص، لجواز أن تكون ألفاظه (١) موضوعه لغير ذلك المعنى.

الفرع الثانى: يجوز أن يراد باللفظ الواحد كلا- معنيه- حقيقه كان فيهما، او مجازاً، أو فى (٢) أحدهما- نظراً إلى الإمكان لا إلى اللغه.

و أحال أبو هاشم (٣) و أبو عبد الله (٤) ذلك (٥). و شرط أبو عبد الله فى المنع شروطاً أربعة: اتحاد المتكلم، و العبارة، و الوقت، و كون المعنيين لا تضمّهما فائده واحده (٦). و قال القاضى (٧): ذلك جائز ما لم يتنافيا كاستعمال

ص: ٨٢

١- فى ب: (يلزمه) بدل: (يلزم). و فى ن: (الألفاظ) بدل (ألفاظه).

٢- كلمه: (فى) لم ترد فى ب.

٣- هو: عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائى -نسبه على غير قياس إلى (جبّياً) من قرى البصره- من أبناء أبان مولى عثمان: عالم بالكلام، هو و أبوه- أبو على- من كبار المعتزله. له آراء انفرد بها. و تبعته فرقه سمّيت (البهشميه) نسبه إلى كنيته (أبى هاشم). و ولد فى عام ٢٤٧ هـ. و توفى سنة ٣٢١ هـ. له مصنّفات، منها (الشامل) فى الفقه، و (تذكره العالم) و (العدّه) فى اصول الفقه. عن: الأعلام للزركلى: ٧/٤. [١]

٤- هو: أبو عبد الله البصرى؛ الحسين بن على بن إبراهيم، الملقّب ب(الجعل): فقيه حنفى المذهب، من شيوخ المعتزله، كان رفيع القدر، انتشرت شهرته فى الأصقاع لا- سيّما خراسان. مولده فى البصره عام ٢٨٨ هـ. و وفاته ببغداد سنة ٣٦٩ هـ. قال عنه أبو حنّان: «يرجع إلى قوّه عجيبيه فى التدريس، و طول نفس فى الإملاء، مع ضيق صدر عند لقاء الخصم». من كتبه (الردّ على الراوندى) و (الرد على الرازى). عن: الأعلام للزركلى: ٢/٢٤٤. [٢]

٥- المعتمد: ٣٠٠/١، العدّه: ٥٣/١، [٣] الإحكام: ٤٥٢/١.

٦- المعتمد: ٣٠٠/١، التبصره: ١٨٤. [٤]

٧- هو: عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار الهمداني الأسدآبادى، أبو الحسين: قاض، اصولى، كان شيخ المعتزله فى عصره. و هم يلقبونه ب(قاضى القضاء) و لا

لفظه (افعل) في الأمر و التهديد، أو (١) الوجوب و الندب (٢).

لنا: أنه ليس بين إرادته اعتداد المرأه بالحوض و اعتدادها بالطهر منافاه، و لا بين إرادته الحقيقه و إرادته المجاز معا منافاه، و إذا لم يكن ثمه منافاه لم يمتنع اجتماع الإرادتين عند التكلم (٣) باللفظ.

حججه المانع (٤): لو استعمل المتكلم اللفظه في حقيقتها و مجازها لكان جامعا بين المتنافيين، و إنما قلنا ذلك لوجهين: أحدهما: أنه يكون مريدا لاستعمالها فيما وضعت له و العدول بها عنه. و الثاني: أن المتجوز يضمن كاف التشبيه، و مستعمل الحقيقه لا يضمن، فلو استعملها في المعنيين لأراد الإضمار و عدمه.

الجواب: لا نسلم كونه جامعا بين المتنافيين. قوله: «يكون مريدا لموضوعها و العدول عنه». قلنا: تعنى بالعدول كونه مريدا لاستعمالها في غير ما وضعت له (٥) كما أراد استعمالها فيما وضعت له؟ أم تريد استعمالها فيما وضعت له و أن لا يستعملها فيه؟ الأول مسلم و لا ينفكك، و الثاني ممنوع.

ص: ٨٣

١- في ج، الحجريه: عطف بالواو.

٢- المعتمد: ٣٠١/١، الإحكام: ٤٥٢/١.

٣- في ه، الحجريه: (المتكلم).

٤- المعتمد: ٣٠٢/١.

٥- كلمه: (له) لم ترد في ب، د.

قوله في الوجه الثاني: «يريد الإضمار و عدمه». قلنا: لا بالنسبة إلى شيء واحد، بل بالنسبة إلى شيئين، وذلك ليس بمتناف.

و أمّا بالنظر إلى اللّغة: فتنزّل المشترك على معنييه باطل، لأنّه لو نزل على ذلك لكان استعماله في غير ما وضع له، لأنّ اللّغوى لم يضعه للمجموع، بل لهذا وحده، أو (١) لذلك وحده، فلو نزل عليهما معا لكان ذلك عدولا عن وضع اللّغه.

حجّه المخالف وجهان (٢):

الأوّل: قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ (٣).

الثاني: قال سيبويه: (الويل) (٤) دعاء و خبر.

جواب الأوّل: أنّ في الآية إضمارا: أمّا على قراءة النصب، فلايّ ذلك أدخل في باب التعظيم. و أمّا على قراءة الرفع، فلايّ العطف على اسم (إنّ) لا يصحّ إلاّ بعد تمام الخبر عند البصريين (٥)، فكان التقدير: (إنّ الله يصلّي و ملائكته يصلّون).

و عن الثاني: أنّ ذلك إخبار عن كون اللفظه موضوعه لهما معا، و ذلك غير موضع النزاع.

ص: ٨٤

١- في ه: عطف بالواو.

٢- الإحكام: ٤٥٣/١.

٣- الأحزاب ٥٦. و [١] وجه الاستدلال: أنّ الصلاة من الله الرحمة، و من الملائكة الدعاء و الاستغفار، و هما معنيان مختلفان، و قد اريدا بلفظ واحد. كما في: الإحكام: ٤٥٣/١.

٤- أي: قول القائل لغيره: (الويل لك). كما في: المعتمد: ٣٠٦/١. [٢]

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف للأبّاري: ١/١٨٦ مسألة (٢٣). ط عام ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

المسأله الرابعه:لا يجوز أن يخاطب الله تعالى عباده بما لا طريق لهم إلى العلم بمعناه،خلافًا للحشويه (١).

لنا:أن ذلك عبث،فيكون قبيحا.

احتجوا (٢):بقوله تعالى: كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ (٣)،و بقوله تعالى: حم (٤)،و الم (٥)،و ما أشبهها.

و الجواب:لا نسلم خلوّ ذلك عن الفائدة،لأنّ الأوّل كناية عن القبيح (٤)و استعاره فيه،و الثاني اسم للسوره.

ص:٨٥

١- المحصول:٣٨٥/١.

٢- المحصول:٣٨٦/١. [١]

٣- الصافات ٦٥.

٤- الآيه الاولى من السور التاليه:غافر،فصلت،الزخرف،الدخان،الجاثيه،الأحقاف.

٥- الآيه الاولى من:البقره،آل عمران،العنكبوت،الروم،لقمان،السجده.

٦- في د:(القبح).

الفصل الثاني: في المجاز و أحكامه. و فيه مسائل:

المسألة الاولى: أكثر الناس على إمكانه و وجوده

و منعه قوم إمكانا و آخرون وقوعا (١).

لنا: أن اسم (الحمار) يستعمل في البليد، و ليس حقيقه فيه، فهو مجاز.

احتجوا (٢): بأن المجاز إن دلّ بدون القرينه فهو حقيقه، و معها لا يحتمل إلا ذاك (٣)، فهو حقيقه أيضا.

جوابه: أن القرينه خارجة عن دلالة اللفظ، و كلامنا في دلالة مفردا.

على أن القرينه قد لا تكون لفظيه، و كلامنا في الدالّ بالوضع.

المسألة الثانية: المجاز ممكن الوجود في خطاب الله تعالى،

و موجود، خلافا لأهل الظاهر (٤).

لنا: قوله تعالى: جداراً يُريدُ أنْ يَنْقُضَ (٥)، وَ جاءَ رَبُّكَ (٦)،

ص: ٨٦

١- المعتمد: ٢٣/١، المنحول: ٧٥، الإحكام: ٤٠/١.

٢- المحصول: ٣٢٣/١، الإحكام: ٤١/١.

٣- في ج، ه: (ذلك).

٤- الإحكام لابن حزم: ٤٣٧-٤٤٠، المعتمد: ٢٤/١، [١] المحصول: ٣٣٣/١، [٢] الإحكام: ٤٢/١، المنتهى: ٢٣.

٥- الكهف: ٧٧. [٣]

٦- الفجر: ٢٢. [٤]

و قوله: لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ (١)، و ليست هذه موضوعه في اللّغه لما أراد الله تعالى بها قطعاً، و لا الشارع نقلها، لعدم سبق أذهان أهل الشرع عند إطلاقها إلى المراد بها، فتعين أن يكون مجازاً.

احتجوا: بأنّه لو تجوّز لكان ملغزاً معمياً (٢).

و جوابه: أنّه لا إلغاز مع القرينه.

المسألة الثالثة: اختلفوا في جواز تعديه المجاز عن موضع

الاستعمال

؛ فأجازه قوم (٣)، و منعه الأكثر (٤).

احتج المانع (٥): بأنّه لو كفت العلاقة، لصحّ تسميه الحبل الطويل نخله، كما يسمّى (٦) به الرجل الطويل، و يسمّى الأبخر أسداً.

المسألة الرابعة: تشمل على فوائد:

الاولى: لا- يجوز خلوّ اللفظ- بعد الاستعمال- من كونه حقيقه أو مجازاً، لأنّه إن استعمل فيما وضع له فهو حقيقه، و إلاّ فهو مجاز (٧).

الثانية: الحقيقه و المجاز لا يدخلان أسماء الألقاب، لأنّها لم تقع على مسميّاتها المعينه بوضع من أهل اللّغه و لا من الشرع، و إذا لم يكن كذلك لم يكن مستعملها في الأشخاص تابعاً لأهل اللّغه، لا بالحقيقه و لا بالمجاز (٨).

ص: ٨٧

١- ص ٧٥.

٢- المعتمد: ٢٥/١، المحصول: ٣٣٣/١، الإحكام: ٤٣/١.

٣- الذريعة: ١٤/١-١٥.

٤- المعتمد: ٣٠/١، المحصول: ٣٢٩/١، الإحكام: ٤٦/١.

٥- المعتمد: ٣٠/١-٣١، المحصول: ٣٢٩/١، الإحكام: ٤٦/١.

٦- في ب: (تسمّى). و في ن، ج، د، الحجريه: (سمّى).

٧- المعتمد: ٢٨/١.

٨- المعتمد: ٢٧/١-٢٨.

الثالثة: إذا تجرّد اللفظ عن القرائن نزل (١) على حقيقته، لأنّ واضع اللّغه وضعه للدلاله على معناه، فكأنّه قال: (عند الإطلاق اريد به ذلك المعنى)، فلو لم يفد به عند الإطلاق كان ناقضا (٢).

الرابعه: قال جماعه من الاصوليين (٣): يجب اطراد الحقيقه فى فائدتها دون المجاز، لأننا إذا علمنا أنّ أهل اللّغه سمّوا الجسم طويلا عند اختصاصه بالطول، و لو لا ذلك لما سمّوه طويلا؛ ووجب تسميه كلّ جسم فيه طول بذلك، قضيه للعلّه.

ص: ٨٨

١- فى د: (يدلّ).

٢- المعتمد: ٢٨/١.

٣- المعتمد: ٢٩/١، الذريعه: ١١/١.

الفصل الثالث: في جملة من أحكام الحروف:

(الواو) للجمع المطلق، لإجماع أهل اللّغه على ذلك (١). و أيضا: فإنه يستعمل فيما يمتنع فيه الترتيب، كقولنا: (تقاتل زيد و عمرو).

و احتجّ (٢): بإنكار رسول الله صلى الله عليه و آله على قائل: «من أطاع الله و رسوله فقد هدى، و من عصاهما فقد غوى» بقوله: «قل: و من عصى الله و رسوله» (٣).

و الجواب: أنّ الأفراد أدخل في باب التعظيم من الجمع، فلعله عليه السلام قصد ذلك دون الترتيب.

(الفاء) للتعقيب (٤)، بإجماع أهل اللّغه (٥). و منهم (٦) من جعلها للتراخي أيضا، لقوله تعالى: لا تفتروا على الله كذباً فيسيحتم (٧) و الإسحات متراخ عن الفريه (٨)، و لأنّ الفاء تدخل على التعقيب (٩).

و جوابه: أنّ الأوّل تجوّز، و الثاني تأكيد.

(ثم) للمهله. و قال آخرون: إلا في عطف الجمل، كقوله تعالى:

لِمَنْ تَابَ وَ آمَنَ وَ عَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى (١٠).

ص: ٨٩

١- قال السرخسى في اصوله: ٢٠/١: «هو قول أكثر أهل اللّغه».

٢- العدّه: ٣٢/١، [١] المحصول: ٣٦٧/١، الإحكام: ٦٠/١.

٣- جامع الاصول: ٧٣٩/١١-٧٤٠ ح ٩٤٣٤. و فيه: (رشد) بدل (هدى).

٤- أى: البعديه بلا مهله (هامش ب).

٥- المحصول: ٣٧٣/١.

٦- في ب، ه: (فيهم).

٧- طه ٦١. [٢]

٨- في ه: (الافتراء).

٩- المحصول: ٣٧٥-٣٧٦.

١٠- طه ٨٢. [٣]

(في) للظرفيه خاصه. و قيل (١): للسيبيه، كقوله: عليه السلام «في خمس من الإبل شاه» (٢). و لا يعرفه أهل اللغه (٣).

قيل: (الباء) إذا دخلت على المتعدى تبعيضية. و أنكر ذلك ابن جني (٤).

(إنما) للحصر، لأن (إن) للإثبات، و (ما) للنفي، فيجب أن يكون لنفي ما لم يذكر و إثبات ما ذكر، لاستحاله غيره من الأقسام. و يؤيده قول الشاعر:

«و إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي» (٥)، و قوله: «و إنما العزه للكاثر» (٦).

احتج المخالف (٧) بقوله: «إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم» (٨).

و (٩) جوابه: أنه للمبالغه.

ص: ٩٠

١- المحصول: ٣٧٧/١.

٢- جامع الاصول: ٥٩٠/٤-٥٩١ ح ٢٦٧٠.

٣- كذا ذكر الفخر الرازي، في: المحصول: ٣٧٧/١، قال: «لأن أحدا من أهل اللغه ما ذكر ذلك، مع أن المرجع في هذه المباحث إليهم». و لكن أثبتته ابن هشام الأنصاري، في: مغنى اللبيب: ١٦٨/١ ط القاهره [١] مطبعه المدنى بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، قال: «و الثالث: التعليل، نحو: (فذلك الذي لمتني فيه) (لمسيكم فيما أفضتم) و في الحديث (أن أمراه دخلت النار في هره حبستها)».

٤- المحصول: ٣٨٠/١.

٥- للفرزدق. و أوله: (أنا الذائد الحامي الذمار). راجع: شرح شواهد المغنى للسيوطي: ٧١٨/٢ رقم ٤٩٤. ط دمشق [٢] عام ١٩٦٦ م بتحقيق أحمد ظافر كوجان.

٦- للأعشى. و صدره: (و لست بالأكثر منهم حصي). راجع: المصدر السابق: ٩٠٢/٢ رقم ٧٨٢. [٣]

٧- المحصول: ٣٨٣/١. [٤]

٨- الأنفال: ٢. [٥]

٩- حرف العطف: لم يرد في ب، ه.

الباب الثاني: في الأوامر والنواهي

إشاره

و فيه فصول

ص: ٩١

الفصل الأول: فيما يتعلق بصيغته الأمر. وفيه مسائل:

المسألة الأولى: لا شبهة في وقوع لفظ (١) الأمر بالحقيقه على القول المخصوص. و اختلف في وقوعه على الفعل؛ فأنكر ذلك قوم (٢)، و اعتمده آخرون (٣)، و توسط أبو الحسين (٤)، فقال: هو مشترك بين القول المخصوص و بين الشيء، و الصفه، و الشأن، و الطريق (٥). و هو المختار.

لنا: أنّ القائل إذا قال: (هذا أمر بالفعل) علم القول، و إن قال:

(مستقيم) علم الشأن، و إن قال: (لأجله جاء زيد) علم الشيء و الغرض، و إن أطلقه حصل التوقف، و هو دلالة الاشتراك. و لا يجوز أن يكون لفظ

ص: ٩٣

١- في ب، ج، د: (لفظه).

٢- و قالوا: متى ما عتبر به عن الفعل كان مجازاً، كما في: الذريعة: ٢٧/١. و في: المعتمد: ٣٩/١، و: الإحكام: ٣٥٦/١؛ أنّ عليه أكثر الناس. و في: العده: ١٥٩/١؛ [١] أنّه مذهب أكثر المتكلمين و الفقهاء. و في: المحصول: ٩/٢؛ أنّه قول الجمهور.

٣- و قالوا: هو مشترك بين القول و الفعل، كما في: الذريعة: ٢٧/١. و في: المعتمد: ٣٩/١؛ أنّه قول طائفه من أصحاب الشافعي. و في: المحصول: ٩/٢؛ أنّ عليه بعض الفقهاء.

٤- هو: محمد بن علي الطيّب، أبو الحسين البصري: أحد أئمه المعتزله. ولد في البصره، و سكن بغداد و توفي بها سنه ٤٣٦ هـ. قال الخطيب البغدادي: «له تصانيف و شهره بالذكاء و الديانه...». من كتبه: (المعتمد في اصول الفقه) جزءان، و (شرح الاصول الخمسه) و (تصفّح الأدلّه) و (غرر الأدلّه) كلّها في الاصول، و كتاب في الإمامه، و غيرها. عن: الأعلام للزركلي: ٢٧٥/٦. [٢]

٥- المعتمد: ٣٩/١.

الأمر حقيقه فى مطلق الفعل، و إلاّ لسمّى الشرب اليسير أمرا.

احتجّ من خصّه بالقول: بأنّ الأصل عدم الاشتراك (١).

و جوابه: أنّ الأصل ظاهر لا قاطع، و قد يترك (٢) الظاهر لقيام الدلاله.

و احتجّ من جعله حقيقه فى الفعل بوجوه (٣):

أحدها: قوله تعالى: فَاتَّبِعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ (٤).

الثانى: قوله تعالى: وَ مَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاِحِدَةً (٥).

الثالث: أنّ (أمرا) فى الفعل جمعه (امور)، و الجمع دلالة الحقيقه.

الرابع: أنّه (٦) مستعمل فى الفعل، و الاستعمال دلالة الحقيقه.

و الجواب عن الأوّل: أنّه محمول على القول، و (٧) يؤيّده قوله:

فَاتَّبِعُوا (٨).

و عن الثانى: لا نسلم أنّ المراد بذلك الفعل، و إلاّ لكانت أفعاله كلّها واحده، بل الشأن، أى: شأننا ذلك.

و عن الثالث: لا نسلم أنّ التصرف دلالة الحقيقه.

سَلَّمناه (٩)، لكن لا نسلم أنّ (امورا) جمع (امر)، فإنّه لا فرق بين

ص: ٩٤

١- المحصول: ٩/٢، الإحكام: ٣٥٧/١.

٢- فى ب، ج، د: (ترك).

٣- المعتمد: ٤١/١-٤٢، العده: ١٦١/١، [١] اصول السرخسى: ١١/١-١٢، المحصول: ١١/٢-١٣، [٢] الإحكام: ٣٦١/١.

٤- هو د ٩٧. [٣]

٥- القمر ٥٠. [٤]

٦- فى ن، ب: (هو). و فى ج، د، حجرية: (و هو) بدل (أنّه).

٧- حرف العطف: لم يرد فى ب، د، ه.

٨- هو د ٩٧. [٥]

٩- فى ج، د، الحجرية: (سَلَّمنا).

قولهم: (أمر فلان مستقيم) و بين قولهم: (اموره مستقيمه).

سَلَمناه، لكن إطلاق ذلك لخصوص (١) كونه شأنًا، لا لعموم كونه فعلاً.

و عن الرابع: لا نسلم أن الأصل في الاستعمال الحقيقيه.

سَلَمناه (٢) لكنّه (٣) معارض بأن الأصل عدم الاشتراك.

المسأله الثانيه: الأمر القولى هو: استدعاء الفعل بصيغه (افعل) أو ما جرى مجراها على طريق الاستعلاء، إذا صدرت من مرید لإيقاع الفعل.

شرطنا الصيغه المخصوصه، احترازًا من: الخبر، و التمنى و شبهه (٤)، إذا تضمّن الاستدعاء.

و شرطنا الاستعلاء، احترازًا ممن طلب متذللًا ملتمسًا.

و شرطنا الإراده، على ما اختاره المرتضى (٥)، خلافاً للأشعريه (٦)،

ص: ٩٥

١- فى د: (بخصوص).

٢- فى ج، د، الحجريه: (سَلَمنا).

٣- فى ج، د، الحجريه: (لكن).

٤- فى ن: (شبههما).

٥- هو: أبو القاسم على بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم ابن الإمام موسى الكاظم عليه السّلام، الملقّب

ب(الشریف المرتضى) و ب(علم الهدى): نقيب الطالبين، و أحد الاثمه فى علم الكلام و الأدب و الشعر. ولد ببغداد سنه ٣٥٥ هـ، و

توفى بها سنه ٤٣٦ هـ. عدّه ابن الأثير من مجددى مذهب الاماميه فى رأس المائه الرابعه. له تصانيف كثيره، قال العلامة الحلى: «و

بكتبه استفادت الإماميه منذ زمنه إلى زماننا هذا و هو سنه ٦٩٣ هـ، و هو ركنهم و معلّمهم». من تصانيفه: (الشافى فى الإمامه) و (تنزيه

الأنبياء) و (الذريعه) فى اصول الفقه، و (الانتصار) و (المسائل الناصريه) فى الفقه. و (الغرر و الدرر) يعرف ب(أمالى

المرتضى). عن: الكنى و الألقاب للقمى: ٤٣٩-٤٤٣، الأعلام للزركلى: ٢٧٨/٤-٢٧٩. و راجع ما اختاره هنا: الذريعه: ٤١/١.

٦- فإنهم أثبتوا للطلب معنى مغايرا للإراداه. انظر: التبصره: ١٧-٢١، المنحول:

و جماعه من الفقهاء (١).

لنا: أنّ الصيغه ترد أمرا، كقوله تعالى: وَ أقمِ الصَّلَاةَ (٢)، و غير أمر، كقوله: (افعلوا ما شئتم)، و لا مخصّص إلاّ الإراده، لبطلان ما عداه من الأقسام.

احتجّ المخالف بوجهين (٣):

أحدهما: لو لم يكن الأمر أمرا إلاّ بالإرادته، لما صحّ الاستدلال بالأمر على الإراده.

الثاني: أنّ أهل اللغه قالوا: الأمر هو قول القائل لغيره: (افعل) مع الرتبه؛ و لم يشترطوا الإراده، فجرى ذلك مجرى استعمال لفظ (الإنسان) في موضوعه (٤)، فإنّه لا يفتقر إلى الإراده.

و جواب الأول: أنّا لا نستدلّ على الإراده بالأمر من حيث كان أمرا، بل من حيث هو على صيغه (افعل) و قد تجرّد، لأنّ هذه الصيغه موضوعه لطلب المراد حقيقه، فإذا تجرّدت، و جب حملها على موضوعها.

و جواب الثاني: سلّمنا عدم (٥) اشتراطها نطقا (٦) لظهورها، و لكن لا- نسلم عدم اشتراطها في نفس الأمر، كما لم يشترطوا انتفاء القرائن.

ص: ٩٦

١- المعتمد: [١] ٤٣/١.

٢- هو د ١١٤/.

٣- المعتمد: ٤٧/١.

٤- في ج، الحجريه: (موضعه).

٥- في ب، الحجريه: (بعدم).

٦- في ه: (لفظا).

و ليس تمثيل (١) تسميه (الإنسان) ممّا نحن فيه، لأنّا (٢) لا- نخالف (٣)- عند إطلاق هذه اللفظه- أنّها تحمل على الأمر، بل الخلاف: هل يسمّى أمرا و إن لم يرد الفعل؟

المسألة الثالثة: لفظه (افعل) حقيقه فى الطلب بلا خلاف. و هل هى حقيقه فى التهديد أم لا؟ الأظهر عدمه، و إلا لتوقف الذهن فى فهم أحد الأمرين عند الإطلاق، و هو باطل.

و أيضا: فإنّها حقيقه فى الطلب، فلتكن مجازا فى غيره، دفعا للاشتراك.

المسألة الرابعة: لفظه (افعل) حقيقه فى الوجوب. و قال آخرون:

الإيجاب (٤). و هو اختيار الشيخ أبى جعفر (٥)(٦). و قال أبو هاشم: هى للندب،

ص: ٩٧

١- فى د: (بمثله).

٢- فى ج، ه: (لأنّ). و فى الحجرية: (لأنّه).

٣- فى ب، ج، د، الحجرية: (لا يخالف).

٤- الذريعة: ٥١/١، العده: ١٧١/١. [١]

٥- هو: أبو جعفر محمد بن الحسن بن على الطوسى: عماد الشيعة و رافع أعلام [٢] الشريعة، شيخ الطائفة الإماميه على الإطلاق، و رئيسها الذى تلوى إليه الأعناق. صنّف فى جميع علوم الإسلام و كان القدوة فى ذلك و الإمام. و كان فضلاء تلامذته المجتهدين يزيدون على ثلاثمائة من الخاصّه، و من العامّه ما لا يحصى. ولد سنة ٣٨٥ هـ، و انتقل من خراسان إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ، و أقام فيها أربعين سنة، و كان له فيها كرسى الكلام، ثم رحل إلى النجف فاستقرّ فيها إلى أن توفى فيها سنة ٤٦٠ هـ. من مصنّفاته: (التبيان فى تفسير القرآن) عشر مجلدات، و (المبسوط) فى الفقه ثمان مجلدات، و (الخلاف) فى الفقه المقارن، و (التهذيب) فى الحديث عشر مجلدات، و (العده) فى اصول الفقه، و (تلخيص الشافى) فى علم الكلام و الإمامه. عن الكنى و الألقاب للقمى: ٣٥٧/٢-

٣٥٩، [٣] الأعلام للزركلى: ٨٤/٦. [٤]

٦- العده: ١٧٢/١.

إذا صدرت من الحكيم، و كان المقول له في دار التكليف (١). و توقّف آخرون (٢). و قال المرتضى: هي مشتركة بينهما، نظرا إلى اللغه (٣).

قال: و أوامر الشارع المطلقة تحمل على الوجوب، مدعيا في ذلك الإجماع (٤).

حجّتنا: أنّ العقلاء يذمّون العبد الممتنع عند قول سيّده: (افعل) مع إطلاق الأمر، و يعلّلون حسن ذمّه بمجرد ترك الامتثال، و لا معنى للوجوب إلاّ هذا. و ما يشيرون إليه من القرائن تفرض ارتفاعه، و استحقاق الذمّ باق بحاله قطعا.

احتجّ المرتضى (٥): بأنّها وردت للإيجاب و الندب (٦)، و الأصل في الاستعمال الحقيقيه.

و جوابه كما أنّ الأصل عدم التجوّز، فالأصل عدم الاشتراك.

المسألة الخامسة: صيغه الأمر الوارده بعد الحظر كحالها قبله. و قال قوم: تنفيذ بعد الحظر الإباحه (٧).

لنا: أنّ صيغه الأمر تنفيذ طلب الفعل، و الإباحه تنفيذ التخيير فيه، فلم يكن مستفادا منها. و غير ممتنع انتقال الشىء من الحظر إلى الوجوب.

ص: ٩٨

١- المعتمد: ٥١/١، الذريعه: ٥١/١.

٢- اصول السرخسى: ١٦/١.

٣- الذريعه: ٥١/١-٥٣.

٤- الذريعه: ٥٥/١.

٥- الذريعه: ٥٢/١-٥٣.

٦- في ن، د: (للندب).

٧- المعتمد: ٧٥/١، الذريعه: ٧٣/١، العده: ١٨٣/١، [١] التبصره: ٣٨، اصول السرخسى: ١٩/١.

احتجَّ الخصم (١): بقوله تعالى: وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا (٢).

و جوابه: معارض بقوله: فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ (٣).

المسألة السادسة: ذهب الجبائيان (٤) إلى أنّ الأمر المطلق لا يقتضى التعجيل، و جَوَزا التأخير عن أوّل (٥) أوقات الإمكان (٦). و صار آخرون إلى تحريم التأخير (٧). و اختاره الشيخ (٨). و قال المرتضى بالاشتراك (٩).

و الظاهر: أنّه لا إشعار فيه بفور و لا تراخ.

لنا: أنّه ورد مع الفور تاره، و مع التراخي اخرى، فيجعل حقيقه فى القدر المشترك بينهما، صونا للكلام عن الاشتراك و التجوّز.

و أيضا: فإنّ قول القائل (افعل) هو طلب للفعل (١٠) فى المستقبل، فجرى (١١) مجرى (تفعل) فى كونه إخبارا عن الفعل فى المستقبل، و كما يجوز وقوعه بعد مدّه، فكذلك الأمر.

ص: ٩٩

١- المعتمد: ٧٧/١، العده: ١٨٤/١، [١] التبصره: ٣٩-٤٠. [٢]

٢- المائده: ٢. [٣]

٣- التوبه: ٥. [٤]

٤- هما أبو على، و ابنه أبو هاشم. و تقدّمت ترجمه الابن، و ستأتى ترجمه الأب.

٥- كلمه: (أول) لم ترد فى ج، ه، الحجرية.

٦- المعتمد: ١١١/١، [٥] العده: ٢٢٤/١، [٦] الإحكام: ٣٨٧/١.

٧- المعتمد: ١١١/١، [٧] اصول السرخسى: ٢٦-٢٧، الإحكام: ٣٨٨/١.

٨- العده: ٢٢٧/١. [٨]

٩- الذريعه: ١٣١/١.

١٠- فى ه: (الفعل).

١١- فى ج، د، الحجرية: (و جرى).

احتجّ القائلون بالفور (١): بقوله تعالى: فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ (٢)، و بأنه لو جاز تأخيره، فإما مع بدل، و يلزم سقوط المبدل، و هو باطل، أو لا معه، و هو يناهى الوجوب.

و جواب الأول: أنه استدلال على غير المطلوب.

و جواب الثاني: أنه (٣) منقوض بما لو صرح بالتأخير (٤).

المسألة السابعة: الأمر بالشيء على الإطلاق لا يقتضى التكرار، خلافا لبعض الأصوليين (٥).

لنا وجهان:

أحدهما: أن السيد إذا أمر عبده بدخول الدار، ثم فعل، لم يحسن منه ذمّه على ترك المعاودة.

الثاني: لو أفاد التكرار لعمّ الأوقات، لعدم الأولويه، و هو باطل.

احتجّ المخالف بوجهين (٦):

الأول: لو لم يفد التكرار لما اشتبه على سراقه حين قال لرسول الله صلى الله عليه وآله:

«أحجّتنا هذه لعامنا أم للأبد؟» (٧).

ص: ١٠٠

١- الذريعة: ١٣٣/١-١٣٤، العدة: ٢٢٧/١-٢٢٩، [١] لتبصره: ٥٤-٥٥.

٢- البقره ١٤٨. [٢]

٣- كلمه: (أنه) لم ترد في ب، ج، الحجرية.

٤- في د: (بالتراخي) بدل (بالتأخير).

٥- المعتمد: ٩٨/١، الذريعة: ٩٩/١، العدة: ٢٠٠/١، التبصره: ٤١، اصول السرخسي: ٢٠/١، الإحكام: ٣٧٨/١.

٦- المعتمد: ١٠٠/١-١٠٢، المحصول: ١٠٣/٢، الإحكام: ٣٧٩/١.

٧- جامع الاصول: ٣/٣-٥ ح ١٢٦٧، ١٢٦٦، ١٢٦٥، بتصرّف في اللفظ. و السائل هو الأقرع بن حابس التميمي، لا سراقه.

الثاني: أن فيه احتياطا فيجب المصير إليه.

و جواب الأول: أن هذا لا يصلح حجة للقاطعين بالتكرار، بل لأصحاب الاشتراك، و لا فرج (1) أيضا لأولئك، لأننا لا نسلم أن الاشتباه بالنظر إلى اللفظ، بل لا يجوز أن يكون اعتقده مماثلا للصلاه و الصيام؟! فأراد إزاله هذا الاشتباه.

و يدلّ على أنه ليس للتكرار قول النبي صَلَّى الله عليه و آله: «لو قلت هذا لوجب» (2) لأنه إشعار بكون الوجوب مستفادا من قوله، لا من اللفظ.

و جواب الثاني: أن الاحتياط يجب مع عدم الدلاله على عدم وجوب التكرار، و أما مع وجودها فلا.

المسأله الثامنه: الأمر المعلّق على شرط، أو صفه، لا يتكرر بتكررهما، سواء كان شرطا حقيقيا، كقوله: (إن كان الزاني محصنا فارجمه)، أو مؤثرا، كقوله: (إن زنى فارجمه). و مثال الصفه: وَ السَّيِّئَاتُ وَ الشَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا (3). و قال قوم (4): إنه يتكرر بتكررهما.

لنا وجهان:

الأول: أن السيّد إذا قال لعبده: (إن دخلت السوق فاشتر لحما) لا يقتضى التكرار.

ص: ١٠١

١- فى الحجريه: بالحاء المهمله.

٢- فى الحديث المتقدم تخريجه آنفا.

٣- المائده ٣٨/١. [١]

٤- المعتمد: ١٠٦/١، [٢] الذريعه: ١٠٩/١، العده: ٢٠٦/١، [٣] التبصره: ٤٧، [٤] المستصفى: ١٠/٢، [٥] المحصول: ١٠٧/٢،

[٦] الإحكام: ٣٨٤/١.

و الثاني: لو أفاد الأمر مع الشرط التكرار، لم يخل: إمّا أن يفيد لفظاً أو معنى. و القسمان باطلان؛ أمّا اللفظ فظاهر. و أمّا المعنى: فلائنه لو أفاد ذلك (١) لكان ذلك لكون الشرط كالعلة عندهم، و ذلك باطل، لأن الشرط يقف عليه تأثير المؤثر، فلا يمتنع تكرار (٢) الشرط، دون العلة، فلا يحصل الحكم، و إذا كان اللفظ لا يقتضى التكرار، و الشرط لا يقتضيه، فمجموعهما كذلك.

المسألة التاسعة: الأمر المقيد بالشرط، منتف عند انتفاء الشرط، خلافاً للقاضي (٣).

لنا: أن قول القائل: (أعط زيدا درهما إن أكرمك) جار مجرى قولنا:

(الشرط في إعطائه (٤) إكرامك)، و في الثاني ينتفى العطاء عند انتفاء الإكرام، فكذلك في مسألتنا.

و أيضاً: فإن الشرط هو ما يقف (٥) عليه الحكم، فلو حصل بدونه لم يكن شرطاً.

و لا- حجه للمخالف (٦) في قوله تعالى: وَ لَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً (٧) لأنه لما ذكر الإكراه شرط إرادته التحصن ليتحقق الإكراه.

ص: ١٠٢

١- كلمه: (ذلك) زياده من ج، الحجرية.

٢- في ه، الحجرية: (تكرار).

٣- المراد به إمّا عبد الجبّار و إمّا أبو بكر الباقلاني، فكلاهما مخالفان في المسألة، فراجع: المعتمد: ١٤٢/١، المحصول: ١٢٢/٢، الإحكام: ٨٤/٢، المنتهى: ١٥٢.

٤- في ب: (عطائه).

٥- في ج، ه: (يتوقف).

٦- المعتمد: ١٤٤/٢، المحصول: ١٢٧/٢، الإحكام: ٨٧/٢.

٧- النور ٣٣. [١]

المسألة العاشرة: إذا تكررت الأوامر، فإن اختلف المأمور به، تعدّد كقوله: (صلّ صم). فإن تماثلا: فإما أن يصحّ فيهما التزايد أو لا يصحّ، فإن صحّ: فإما أن يكون الثاني معطوفا أو لا يكون، فهنا ثلاثة أقسام:

الأول: أن يصحّ فيه التزايد و لم يكن معطوفا؛ فعند القاضى (1) يفيد غير ما أفاده الأول، إلا أن تمنع العاده منه، أو يكون الثانى معرّفا، كقولك:

(اسقنى ماء اسقنى ماء)، فإنه لا يتكرر عاده، وكذلك: (صلّ ركعتين صلّ الركعتين)، لأنّ الظاهر أنّ الألف و اللّام للعهد، فإذا تجرّد عن العاده و التعريف تعدّد. و توقّف أبو الحسين (2).

لنا: لو حمل الثانى على الأول، لكان الثانى تكرارا أو تأكيدا، و كلاهما خلاف الأصل.

الثانى: أن يكون الثانى معطوفا؛ فإن لم يكن معرّفا أفاد غير ما أفاده الأول، كقوله: (صلّ ركعتين و صلّ ركعتين). و إن (3) كان الثانى معرّفا، كقوله: (صلّ ركعتين و صلّ الركعتين) يجب هاهنا التوقّف، لأنّ اللّام للعهد، و العطف يقتضى المغايره، فتعارضوا.

الثالث: أن يكون ممّا لا يصحّ فيه التزايد؛ فإن كانا عامّين أو خاصّيين اتحدا، سواء كان بعطف أو بغير عطف. و أمّا إن كان أحدهما عامّا و الآخر خاصّا؛ فإن كان الثانى معطوفا؛ قال القاضى (4): لا يدخل تحت الأول،

ص: ١٠٣

١- أى: عبد الجبار، كما فى: المعتمد: ١٦١/١.

٢- المعتمد: ١٦٢/١. [١]

٣- فى ن، ب، ج، د، ه: (فإن).

٤- أى: عبد الجبار، كما فى: المعتمد: ١٦٤/١. [٢]

مراعاة لحكم العطف. و الأولى التوقّف. و إن كان الثانى غير معطوف، كقوله: (صم كل يوم صم يوم الجمعة)، فإنّ الثانى تأكيد قطعاً. و قال قوم بالتوقّف (١).

المسألة الحادية عشره: تعليق الحكم على العدد لا يدلّ على نفي ما زاد عليه، و لا ما نقص عنه، من حيث اللفظ، بل باعتبار زائد، لأنّ الأعداد مختلفه، فلم يجب اتفاقها فى الحكم.

احتجّ الخصم بوجهين (٢):

أحدهما: أنّه لو لم يدلّ لم يكن لذكر العدد فائده.

الثانى: أن النبى عليه السّلام لما نزل عليه: **إِنْ تَسِيءُوا لِنَفْسِكُمْ سَاءَ مَا يَكُونُ لَكُمْ بِهِ عَذَابٌ أَلِيمٌ** (٣) قال: «لأزيدنّ على السبعين» (٤)، فلو لم يسبق إلى فهمه بأنّ

ص: ١٠٤

١- المعتمد: ١٦٤/١.

٢- المعتمد: ١٤٧/١. [١]

٣- التوبه ٨٠. [٢]

٤- رواه البخارى و مسلم و النسائى، كما فى: جامع الاصول: ١٦٧/٢-١٦٨ ح ٦٥٨. هذا و قد ردّ السيد المرتضى، فى: الدرعيه: ١/٤١٠؛ هذا الخبر، قائلاً: «و النبى صلّى الله عليه و آله أفصح و أفطن لأغراض العرب من أن يجوز عليه مثل ذلك، لأنّ معنى الآيه النهى عن الاستغفار للكفار، فإنّك لو أكثر فى الاستغفار للكفار ما غفر الله لهم، فعبر عن الإكثار بالسبعين، و لا فرق بينها و بين ما زاد عليها». و قطع الغزالي، فى: المنحول: ٢١٢؛ بكذب الحديث قائلاً: «إذ الغرض منه التناهى فى تحقيق اليأس من المغفره، فكيف يظنّ برسول الله (ص) ذهوله عنه». و قال فى: المستصفى: ٨٧/٢: «[٣] الأظهر أنّه غير صحيح». و روى البخارى و الترمذى و النسائى، كما فى: جامع الاصول: ١٦٩/٢ ح ٦٥٩، أنّ النبى (ص) قال: «لو أعلم أنّى إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها». قال السيد المرتضى، فى: الدرعيه: ١/٤١٠: «و على هذه الروايه لا شبهه فى الخبر».

ما زاد بخلافه، لما قال ذلك.

و جواب الأول: أنه يدل بطريق دليل الخطاب، و سنين ضعفه.

و عن الثاني: لا نسلم أنه عقل من اللفظ، بل لأن الأصل جواز الغفران، و نحن لا نأبى العلم بذلك بدليل (١) آخر، كما نعلم حظر ما زاد على الثمانين في القذف بدليل الأصل.

المسألة الثانية عشره: الحكم المعلق على الاسم لا يدل على حكم ما عداه، سواء كان خيرا، كقوله: (زيد في الدار)، أو إيجابا، كقوله: (أكرم زيدا)، خلافا لأبي بكر الدقاق (٢)(٣).

لنا: لو صح ذلك لما صح الإخبار عن إنسان (٤) بشيء إلا بعد العلم بانتفائه عما عداه، و هو باطل.

و أيضا: فكان يلزم أن يكفر الإنسان بقوله: (موسى رسول الله)، لأنه يتضمن نفي رساله عن غيره.

احتج: بأن تعليق الحكم على الاسم يقتضى فائده، و لا فائده إلا اختصاصه بالحكم (٥).

و جوابه: منع المقدمه الأخيره.

المسألة الثالثة عشره: تعليق الحكم على الصفه لا يدل على نفيه

ص: ١٠٥

١- فى ن، ب، ج: (من دليل). و فى ه: (عن دليل).

٢- هو: القاضى محمد بن محمد بن جعفر البغدادى، المولود سنه ٣٠٦ هـ، و المتوفى سنه ٣٩٢ هـ فى بغداد: اصولى، شافعى. عن هامش: المحصول: ١٣٤/٢.

٣- المحصول: ١٣٤/٢، الإحكام: ٩٠/٢، المنتهى: ١٥٢.

٤- فى ج، د، الحجريه: (الإنسان).

٥- المحصول: ١٣٥/٢، المنتهى: ١٥٢.

عَمَّا عداها نظرا إلى اللفظ، و لا نمنع (١) أن يستدلّ على ذلك بالأصل، أو بدليل آخر، خلافا لمعظم أصحاب الشافعي (٢)، و أبي عبد الله البصري (٣).

لنا: لو دلّ لدلّ إمّا بلفظه، أو بفحواه و معناه، و القسمان باطلان. أمّا الملازمه فظاهره. و أمّا بطلان دلالاته بلفظه؛ فإنّه ليس في اللفظ ذكر ما عدا الصفه. و أمّا الفحوى فلا تدلّ إلا بطريق التعليق و اللزوم، و لا لزوم بين تعلّق الحكم عند صفه و انتفائه عند اخرى.

الثاني (٤): قد ورد معلقا على الصفه و انتفى عن غيرها، كقوله: «في سائمه الغنم زكاه» (٥)، و ورد لا- مع انتفائه، كقوله: «و لا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ» (٦)، فيجعل حقيقه للقدر المشترك بينهما، و هو ثبوته عند الصفه حسب (٧)، صونا للكلام عن الاشتراك و المجاز.

احتجّ الخصم: بأنّه لو ثبت الحكم مع انتفاء الصفه لكان تعليقه على الصفه عريّا عن الفائده (٨)، و يجرى مجرى قولك: (الإنسان الأشقر لا يعلم

ص: ١٠٦

١- في ه: (يمنتع).

٢- المعتمد: ١٤٩/١، الذريعه: ٣٩٣/١-٣٩٤، المحصول: ١٣٧/٢، الإحكام: ٧٠/٢، المنتهى: ١٤٩.

٣- المعتمد: ١٥٠/١، الإحكام: ٧٠/٢، المنتهى: ١٤٩. [١]

٤- في ج، ه، الحجريه: (فإنّه) بدل (الثاني).

٥- مضمون أحاديث الزكاه، فراجع: جامع الاصول: ٥٩٠/٤-٥٩٤ ح ٢٦٧٠، ٢٦٧١.

٦- الإسراء: ٣١. [٢]

٧- كلمه: (حسب) لم ترد في ه. و ضرب عليها المصحح لنسخه ب.

٨- المعتمد: ١٥٨/١، الذريعه: ٤٠٢/١، الإحكام: ٧٤/٢، المنتهى: ١٥١.

الغيوب)، و: (الأسمر إذا نام لا يبصر) (١).

و جواب الأول: منع الملازمه، و هذا لأنّ هاهنا فوائد غير ما ذكره:

منها: إعلام السامع أنّ الحكم متناول للصفه، لثلاث يتوهم خروجها عنه (٢)، كقوله مثلا: **وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ** (٣)، لأنّه لو لا اعتبار الخشيه لأمكن أن يتوهم أنّ القتل جائز معها، فذكر ذلك ليعلم ثبوت التحريم عندها أيضا.

و منها: أن تكون المصلحه تقتضى إعلامه حكم الصفه بالنصّ، و ما عداها بالنظر و الفحص.

و أمّا التمثيل بالأشقر و الأسمر؛ فلا نسلم أنّ الاستقباح جاء من حيث ذكروا (٤)، بل من حيث هو بيان للواضحات.

و أيضا: فما ذكره معارض بقولنا: (يجوز التضحية بالشاه العوراء)، فإنّه لا يدلّ على نفي الإجزاء (٥) عن الصحيحه.

ص: ١٠٧

١- المحصول: ١٤٣/٢-١٤٤، مع تغيير المثال.

٢- كلمه: (عنه) لم ترد في الحجريه.

٣- الإسراء ٣١. [١]

٤- في ه: (ذكرهما).

٥- في الحجريه: (الصحه) بدل (الإجزاء).

الفصل الثاني: في المأمور به. وفيه مسائل:

المسألة الاولى: الأمر بالأشياء على طريق التخيير يفيد وجوب الكلّ على البدل. وقال قوم: الواجب واحد لا - بعينه. وقال آخرون: الواجب واحد، وهو يتعين باختيار المكلف (١).

و معنى كون الكلّ واجبا: أنّه لا يجوز الإخلال بجميعها، ولا يجب الجمع بين اثنين منها. فإن كان الخصم يسلمّ ذلك، فهو وفاق، وإن أنكره حصل الخلاف.

لنا: لو كان الواجب معينا لما خيّر المكلف، وإلا لكان تخيرا بين الواجب وغيره.

لا يقال: يتعين باختيار المكلف.

لأننا نقول: الواجب حاصل قبل الاختيار، فالموصوف به قبل الاختيار إمّا الكلّ على البدل، وهو مذهبنا، أو البعض، وذلك ينافي التخيير. وليست المسألة كثيرة الفوائد.

المسألة الثانية: الأمر يقتضى الإجزاء. نعى بذلك سقوط التعيّد عند الإتيان بالمأمور به (٢). وقال القاضى (٣): إنّ معنى وصف العبادة بكونها

ص: ١٠٨

١- المعتمد: ٧٩/١، الذريعة: ٨٨/١، العدة: ٢٢٠/١، [١] التبصرة: ٧٠، [٢] المنحول: ١١٩، المستصفى: ٨١/١-٨٢، [٣] المحصول: ١٥٩/٢-

١٦٠، الإحكام: ٨٨/١، المنتهى: ٩٧. [٤]

٢- كلمه: (به) لم ترد في ب.

٣- عبد الجبار، كما فى: المعتمد: ٩١/١، الإحكام: ٣٩٥/١، المنتهى: ٩٧. [٥]

مجزيه هو أنه لا يجب قضاؤها.

و هذا باطل، لأنّ كثيرا من العبادات لا تقضى و إن لم تكن مجزيه، كصلاه الجمعة و العيدين إذا اختلّ بعض شرائط صحّتها (١)، و لأنّ القضاء يمكن تعليقه بأنّ العباده غير مجزيه، و العله غير المعلول.

و إنّما قلنا إنّ الأمر يقتضى الإجزاء بهذا التفسير، لأنّ وجوب المأمور به يدلّ على اختصاصه بالمصلحه، فلو لم يكن الإتيان به على ذلك الوجه كافلا (٢) بتحصيل المصلحه المطلوبه، لما حصل الأمر به.

لا يقال (٣) الحجّه التي حصل الوطء فيها يجب إتمامها و لا تجزى.

لأنّ نقول: تجزى فى البراءه من عهده الأمر المتناول للمضى فيها، و لا تجزى فى سقوط القضاء.

المسأله الثالثه: الأمر بالشىء ليس بنهى عن ضده نطقا. و خالف فى ذلك قوم (٤).

لنا: أنّ أهل اللغه فرّقوا بين صيغتي الأمر و النهى، و الفرق دليل على قطع الشركه.

حجّه المخالف (٥): أنّ الأمر بالشىء مرید له، و إرادته للشىء كراهته (٦)

ص: ١٠٩

١- كذا فى النسخ. و المناسب تشيه الضمير.

٢- فى ه: (كافيا).

٣- المعتمد: د: ٩٢/١، الذريعه: ١٢٢/١-١٢٣، العده: ٢١٣/١،

[٢] المنخول: ١١٨، المستصفي: ١٣/٢، المحصول: ٢٤٨/٢، الإحكام: ٣٩٧/١، المنتهى: ٩٨. [٣]

٤- المعتمد: ٩٧/١، اصول السرخسى: ٩٤/١، المستصفي: ٩٦/١، المنتهى: ٩٥.

٥- الذريعه: ٨٦/١، العده: ١٩٨، [٤] التبصره: ٩٠، [٥] المنتهى: ٩٥. [٦]

٦- فى ه: (كراهيه).

[١] التبصره: ٨٦

لضدّه (١).

و جوابه: منع الثانيه.

و أمّا من جهه المعنى: فالأمر بالشىء على وجه الوجوب يدلّ على كراهيه تركه و ضدّه إذا كان له ضد واحد، لأنّ الواجب تركه قبيح، إلا أنّ هذا ليس من دلالة اللفظ فى شىء.

المسأله الرابعه: ما لا يتم الواجب إلاّ به: إن لم يتمكّن المكلف من تحصيله لم يكن واجبا. و إن تمكّن: فإن توقّف عليه الوجوب لم يجب.

و إن توقّف عليه الواجب لزم، و ذلك كنصب السلم لصعود السطح.

لنا: أنّ الأمر مطلق، و الشرط مقدور، فيجب، و إلاّ لكان التكليف من دونه تكليفا بما (٢) لا يطاق.

ص: ١١٠

١- فى ب، ج، د، هـ، الحجريه: (ضده).

٢- فى ب، د، الحجريه: (لما).

المسأله الاولى: الفعل إما أن يزيد على الوقت، ولا (١) يجوز التعييد بإيقاعه فيه، أو يكون مساويا له (٢)، كصوم يوم معين، و هو جائز إجماعا، أو يقصر عن الوقت، كقوله تعالى: أقم الصلاة لِتُدلُّوكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ (٣). و الأكثرون على جوازه. و منع بعض الحنفية ذلك. و قال بعضهم: الوجوب مختص بأول الوقت. و قال آخرون: بآخره (٤). و قال أبو الحسن (٥): هو مراعى (٦).

لنا: أنَّ الوجوب معلق على الوقت، فيجب أن يكون في كَلِّه، و إلا لكان في بعضه، و هو ترجيح من غير مرجح، أو لا في شىء منه، و هو باطل بالإجماع.

ص: ١١١

١- في ن: (فلا).

٢- كلمه: (له) لم ترد في الحجرية.

٣- الإسراء ٧٨. [١]

٤- المعتمد: ١/١٢٥، [٢] العده: ١/٢٣٤-٢٣٥، [٣] التبصره: ٦٠-٦١، [٤] المستصفى: ١/ ٨٣-٨٤، [٥] المحصول: ٢/١٧٣-١٧٥، [٦] الإحكام: ١/٩٢، المنتهى: ٣٥-٣٦. [٧]

٥- هو: أبو الحسن، عبيد الله بن الحسين الكرخي، نسبه إلى الكرخ جانب من جانبي بغداد: فقيهه، انتهت إليه رئاسه الحنفية بالعراق. مولده في الكرخ سنه ٢٦٠ هـ، و وفاته ببغداد سنه ٣٤٠ هـ. له رساله في الاصول، و عليها مدار فروع الحنفية، و (شرح الجامع الصغير) و (شرح الجامع الكبير). عن: الأعلام للزركلی: ١٩٣/٤. [٨]

٦- المعتمد: ١/١٢٥، [٩] التبصره: ٦١، [١٠] المحصول: ٢/١٧٤، [١١] الإحكام: ١/٩٢، المنتهى: ٣٦. [١٢]

حجّه المخالف (١): لو وجب في أوّل الوقت لقبح تركه فيه.

و جوابه: أنا نقول يترك إلى بدل، و هو العزم عند القوم (٢)، و عند آخرين هو فعله بعد ذلك، فلا يلزم قبح تركه (٣)، كخصال الكفاره.

المسأله الثانيه: إذا لم يفعل الموسّع في أوّل الوقت، لا يجب العزم.

و قال الشيخ (٤): يجب العزم.

لنا: لو وجب العزم، لسقط التكليف بالفعل في الثاني، لأنّه إن قام العزم مقامه، كفى في الإتيان بمقتضى الأمر، فلو وجب في الثاني بذلك الأمر، لزم أن يكون الأمر للتكرار، و قد أبطلناه.

فرعان

الأوّل: الأمر المؤقت بزمان معين، لا يقتضى فعله فيما بعده إذا عصى المكلف بتركه، لأنّ الأمر لا يدلّ على ما عدا ذلك الوقت، لا بمنطوقه، و لا بمعناه.

الفرع الثاني: الأمر المطلق إذا لم يفعله المكلف في أوّل وقت الإمكان، هل يجب الإتيان به في الثاني؟ قال من نفى الفور: نعم. و اختلف القائلون بالفور على قولين (٥).

ص: ١١٢

١- الذريعه: ١/١٥١، التبصره: ٦٢، الإحكام: ٩٣/١.

٢- في ه: (قوم).

٣- في ه: (لتركه).

٤- العدّه: ١/٢٣٥. [١] وفاقا للسيد المرتضى في: الذريعه ١/١٤٦-١٥٢، ١٤٧.

٥- الحقت هذه المسأله بالسابقه في بعض كتب اصول الفقه، ك: المحصول:

احتجّ مسقطوه (١): بأنّ قوله: (افعل) يجرى مجرى قوله: (افعل فى الآن الثانى من الأمر)، و لو صرّح بذلك لما وجب الإتيان به فيما بعد، لما سلف.

احتجّ الموجب (٢): بأنّ الأمر يقتضى كون المأمور فاعلا على الإطلاق، و ذلك يوجب استمرار الأمر.

ص: ١١٣

١- المعتمد: ١٣٦/١.

٢- المعتمد: ١٣٥/١.

الفصل الرابع: في المباحث المتعلقة بالمأمور. وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إذا تناول الأمر جماعه: فإما على سبيل الجمع، و يسمى فرض عين، كقوله: وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ (١)، أو لا- على سبيل الجمع، و يسمى فرض (٢) كفايه.

و الفرض فيه موقوف على العلم، أو غلبه الظنّ، فإن علم أو ظنّ قوم أنّ غيرهم يقوم به سقط عنهم. و إن علموا أو ظنّوا أنّ غيرهم لا يقوم به وجب عليهم.

المسألة الثانية: الكفار مخاطبون بالعبادات. و أنكر ذلك بعض الحنفية (٣).

لنا: وجهان:

أحدهما: كلّ خطاب تناول الناس تناولهم، كقوله: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا (٤)، و عارض الكفر لا يصلح معارضا، لأنّه يمكن إزالته.

الثاني: قوله تعالى: مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنْ

ص: ١١٤

١- البقره ٤٣. [١]

٢- كلمه: (فرض) لم ترد في الحجريه.

٣- المحصول: ٢٣٧/٢، الإحكام: ١٢٤/١، المنتهى: ٤٢. و [٢] قال السرخسى فى اصوله: ٧٤/١-٧٥: «و مشايخ ديارنا يقولون بأنهم لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات. و جواب هذه المسأله غير محفوظ من المتقدمين من أصحابنا رحمهم الله نضا، و لكن مسائلهم تدلّ على ذلك».

٤- البقره ٢١. [٣]

الْمُصَلِّينَ (١)، وقوله: وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ (٢).

و وجه الدلالة: توجيه الذم إليهم على ترك الصلاة و الزكاة، و الذم لا يتحقق مع عدم الوجوب.

لا يقال: الذم إنما توجه بانضمام كونهم مشركين، و بانضمام التكذيب بيوم الدين.

لأننا نقول: الظاهر تعلق (٣) الذم بكل واحد من الخصال المذكوره.

ص: ١١٥

١- المدثر ٤٢/٤٣. [١]

٢- فصلت ٧٤/٧٥. [٢]

٣- في ه: (توجهه) بدل (تعلق).

الفصل الخامس: في مباحث النهي. وفيه مسألان:

المسألة الأولى: النهي هو قول القائل لغيره: (لا تفعل) أو ما جرى مجراه، على سبيل الاستعلاء، مع كراهية المنهي عنه. و تقريره ما مرّ. و هو يقتضى التحريم.

أمّا أولاً: فلأنّ العقلاء يستحسنون ذمّ من خالف مقتضى النهي إذا صدر ممّن تجب طاعته.

و أمّا ثانياً: -و هو يخصّ مناهى النّبى صلّى الله عليه و آله (١)- فقولهُ (٢) تعالى: وَ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا (٣).

المسألة الثانية: النهي يدلّ على فساد المنهي عنه في العبادات، لا في المعاملات.

و نعنى بالفساد: عدم ترتّب الأحكام، كالإجزاء في العبادات، و كانتقال الملك في البيع، و حصول بينونه بالطلاق (٤).

و إنّما قلنا ذلك: لأنّ النهي يقتضى كون ما تناوله مفسده، و الأمر يقتضى كونه مصلحه، و أحدهما ضدّ الآخر، فالآتى بالمنهي عنه (٥) لا يكون

ص: ١١٦

١- في ه: (الرسول) بدل (النبي).

٢- في ج، الحجريه: (لقوله). و في ه: (بقوله).

٣- الحشر ٧. [١]

٤- كذا في النسخ. و المناسب: في الطلاق.

٥- كلمه: (عنه) لم ترد في ب، ج، د، الحجريه.

آتيا بالمأمور به (١)، و يلزم عدم خروجه عن عهده الأمر.

و أمّا فى المعاملات: فإنّه لا يدلّ، لأنّه لو دلّ لدلّ (٢) إمّا (٣) بالمطابقه، أو الالتزام، و القسمان باطلاق. أمّا المطابقه فظاهر. و أمّا الملازمه: فلعدم اللزوم بين النهى و بين (٤) الفساد، لأنّه لو صرّح بالنهى، و أخبر بأنّ المخالفه ليست مفسده، لم يتناف، و ذلك يدلّ على عدم اللزوم.

احتجّ الخصم (٥): بقوله عليه السّلام: «من أدخل فى ديننا ما ليس منه فهو ردّ» (٦)(٧).

و أيضا: فإنّ الصحابه كانت تحكم بفساد الحكم عند سماع النهى عنه (٨).

و جواب الأوّل لا- نسلمّ أنّه أدخل فى الدين ما ليس منه، و إنّما يكون ذلك باعتقاد كونه من الدين. و أمّا أحكامه (٩) فلا نسلمّ أنّها ليس من الدين.

و جواب الثانى: سلّمنا أنّ الصحابه حكمت عنده، لكن لا به. يدلّ

ص: ١١٧

١- كلمه: (به) لم ترد فى ن، ب، ج، د، الحجرية.

٢- كلمه: (لدلّ) لم ترد فى ب، د، الحجرية.

٣- فى ب: (فإمّا).

٤- كلمه: (بين) لم ترد فى الحجرية.

٥- كلمه: (الخصم) لم ترد فى ب، د، الحجرية.

٦- المعتمد: ١٧٤/١، الذريعه: ١٨٤/١، التبصره: ١٠١، [١] المستصفى: ٢١/٢، [٢] المحصول: ٢٩٧/٢، [٣] الإحكام: ٤٠٩/١، المنتهى: ١٠٠.

٧- جامع الاصول: ٢٨٩/١ ح ٧٥. و اللفظ: «من أحدث فى أمرنا».

٨- المعتمد: ١٧٧/١، الذريعه: ١٨٤/١، المستصفى: ٢١/٢-٢٢، [٤] المحصول: ٢٩٧/٢، [٥] الإحكام: ٤٠٩/١، المنتهى: ١٠٠. [٦]

٩- فى ه: (الأحكام).

على ذلك حكمها في موضع آخر بالصَّحَّه مع سماع النهي، كالنهي عن بيع حاضر لباد (1)، و تلقى الركبان (2).

ص: ١١٨

١- جامع الاصول: ٥٢٩/١-٥٣٢، ٥٣٠ ح ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦ ح ٥٣٠، ٥٣٢-٥٢٩/١.

٢- جامع الاصول: ٥٣٠/١-٥٣٢ ح ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦ ح ٥٣٢-٥٣٠/١.

الباب الثالث: في العموم والخصوص

اشاره

و فيه فصول

ص: ١١٩

و فيه مسائل:

المسألة الأولى: الكلام (١) العام هو: المستغرق لجميع ما يصلح له، إذا أفاد في الكلّ فائده واحده. و زاد قاضى القضاة (٢): في أهل اللّغه من غير زياده. و احترز به من التشبيه و الجمع المنكّر.

و وصف ما ليس بلفظ بالعموم مجاز، لعدم الأطراد، لأنّه لا يقال:

(عمّهم الأكل) كما يقال: (عمّهم المطر). و أيضا: فإنّ العموم يقتضى كون المعنى حاصلًا بجملته لكلّ واحد، و ذلك غير حاصل في قولهم: (عمّهم المطر).

و قال قوم: هو مشترك بين المعانى و الألفاظ (٤). و ذلك غير بعيد.

المسألة الثانية: في اللّغه ألفاظ موضوعه للعموم. و هو اختيار الشيخ (٥). و قال المرتضى (٦): هي مشتركة كلّها بين العموم و الخصوص، نظرا إلى الوضع لا إلى الشرع. و قال قوم: هي حقيقه فى الخصوص، مجاز

ص: ١٢١

١- كلمه (الكلام) لم ترد فى ه.

٢- المعتمد: ١/١٩٠.

٣- فى ن، ج، ه، الحجريه: (أصل). و ما أثبتناه يوافق ما فى: المعتمد: ١/١٩٠.

٤- الإحكام: ١/٤١٥-٤١٦.

٥- العدّه: ١/٢٧٩. [١]

٦- الذريعه: ١/٢٠١.

فى العموم (١). و توقّف آخرون (٢).

لنا: لو كانت (كلّ) و (جميع) مثلا للعموم و الخصوص على الاشتراك لكان القائل: (رأيت الناس كلّهم أجمعين) مؤكّدا للاشتباه، و ذلك باطل.

بيان الملازمه: أنّ لفظه (كلّ) و (أجمعين) عند الخصم مشتركة على سبيل الحقيقه، و اللفظ الدالّ على شىء يتأكّد بتكريره، فيلزم أن يكون الالتباس متأكّدا (٣) عند تكريره. و أمّا بطلان اللازم؛ فلأنّنا نعلم ضروره (٤) من مقاصد أهل اللغه إزاله الاشتباه بتكرير هذه الألفاظ.

الوجه الثانى: لا شكّ أنّ قول القائل: (ضربت كلّ الناس) يناقضه:

(لم أضرب كلّ الناس)، فلو لم يكن الأوّل مستغرقا للكلّ، لم يكن الثانى نقیضا (٥).

الوجه الثالث: أنّ ألفاظ العموم يصحّ الاستثناء فيها، و الاستثناء دلالة التناول، لوجهين: أحدهما: النقل. و الثانى: أنّه مشتق من الثنى، و هو:

المنع و الصرف. و إذا كان للإخراج، فلو لم يتناول اللفظ الأوّل ذلك (٦) المخرج، لما كان إخراجا.

ص: ١٢٢

١- المعتمد: ١٩٤/١، المستصفى: ٣٣، ٢٩/٢، [١] الإحكام: ٤١٧/١، المنتهى: ١٠٢-١٠٣. [٢]

٢- التبصره: ١٠٥، المستصفى: ٣٤/٢، [٣] المحصول: ٣١٥/٢، [٤] الإحكام: ٤١٧/١، المنتهى: ١٠٣. [٥]

٣- فى ه: (مؤكّدا).

٤- فى ه: (نقضا).

٥- فى ه: (نقضا).

٦- كلمه: (ذلك) لم ترد فى د.

احتج الآخرون بوجوه:

أحدها: لو كانت للاستغراق، لعلم ذلك إمّا بالبديهة، أو بالمشافهة، أو بالتواتر، أو بالآحاد. والثلاثة الأولى باطلة، لأنها لو كانت حقًا لاستوتينا فيها، والآحاد ليست طرقًا إلى العلم (١).

الوجه الثاني: ألفاظ العموم مستعمله في العموم والخصوص، فتجعل حقيقه فيهما (٢).

الوجه الثالث: لو كانت للاستغراق، لسبق إلى الفهم عند سماع لفظه (٣).

و جواب الأول: أنه معلوم بطرق مركبة من العقل والنقل المتواتر، وهو ما بيناه من الوجوه. ثم نقول: إن زعمتم أنه للخصوص فالحجّه مقلوبه عليكم. وإن قلتم بالاشتراك، فالحجّه عليكم لا لكم.

و جواب الثاني: لا نسلم أن الاستعمال دلالة على الحقيقه، وإلا لكان استعمال (البحر) في الكريم كذلك. سلّمناه (٤) لكن: إن زعمتم أنها تستعمل في الخصوص حقيقه، فهو موضع الخلاف. وإن قلتم: تستعمل فيه بغير قرينه، فيكون حقيقه. قلنا: هذا باطل، لأنّ المشترك لا يستعمل في أحد معنيه إلا بقرينه.

ص: ١٢٣

١- المعتمد: ٢٠٧/١، التبصره: ١١٠، المستصفى: ٣٤/٢، المحصول: ٣٤٥/٢.

٢- المعتمد: ٢٠٩/١، الذريعة: ٢٠١/١-٢٠٢، المستصفى: ٣٤/٢-٣٥، [١] المحصول: ٣٤٥/٢، الإحكام: ٤٢٣/١-٤٢٤، المنتهى: ١٠٤.

٣- المعتمد: ٢٠٨/١، التبصره: ١١١، المستصفى: ٣٥/٢، المحصول: ٣٤٧/٢، الإحكام: ٤٢٤/١، المنتهى: ١٠٤.

٤- في ه: (سلّمنا).

و جواب الثالث: منع وجوب سبق الذهن إلى فائده اللفظ، فإنّه ليس كلّ معلوم يعلم بأوّل وهله. سلّمناه (1) لكن معنا (2) من (3) الألفاظ ما هو كذلك، كلفظه (كلّ) و (جميع).

فوائد ثلاث

الاولى: (من) و (ما) إذا كانتا معرفتين بمعنى (الذّي) لا تعمّان. و إن وقعتا للمجازاه أو الاستفهام عمّتا، إذ لو كانتا مشتركتين، لوجب أن يتوقّف سامع (من دخل دارى أكرمته) على استفهام مستحقّ الإ-كرام، و عدم التوقّف دلالة على الاستغراق. و أيضا: فإنّه يجوز الاستثناء منهما، و جواز الاستثناء دلالة على التناول. و تقريره ما مرّ.

و كذلك (متى) تفيد الاستغراق فى الأزمنه. و (أين) فى الأمكنه.

و تقريره ما ذكرناه.

الثانية: (كلّ) و (جميع) تفيدان الاستغراق، للتأكيد كانتا أو لغيره.

و تقريره ما مرّ. و نزيد هنا: أنّ (4) الجزء نقيض الكلّ، فلو لم يكن الكلّ مستغرقا، لما كان الجزء نقيضه.

ص: ١٢٤

١- فى ج، د، الحجريه: (سلّمنا).

٢- فى ه، الحجريه: (منعنا). و هو تصحيف.

٣- فى الحجريه: (عن).

٤- فى ب: (فإنّ).

الثالثة: النكره فى سياق النفى (١) تعمّ جمعا (٢) و فى الإثبات بدلا، لوجهين:

أحدهما: أنّ قولك: (أكلت شيئا) يناقضه: (ما أكلت شيئا)، فلو لم تكن الثانيه عامّه، لم تحصل المناقضه.

الثانى: لو لم تكن للعموم، لما كان قولنا: (لا إله إلا الله) توحيدا.

المسأله الثالثه: الجمع المعرف باللام- مشتقا كان أو غير مشتق- إن كان [هناك] معهود انصرف إليه، وإلا فهو للاستغراق، خلافا لأبى هاشم (٣).

لنا: أنّه يؤكّد بما يقتضى العموم فى قولك: (قام القوم كلّهم) و(رأيت المشركين كلّهم)، فلو لم يكن الأوّل للاستغراق، لما كان الثانى تأكيدا.

الثانى: أنّ قوله: (رأيت رجالا-) يفيد الجمع، فإذا دخلت اللام، فإن أفاد (٤) الجمع أيضا لم يكن ثمّه (٥) فائده، فلا بدّ من إفاده الاستغراق، وإلا لتجرّدت اللام عن تجديد فائده.

حجّه المخالف وجهان (٦):

ص: ١٢٥

١- زاد فى هذا الموضع فى ن، ب: (مبنيه)، و فى ج، د، الحجريه: (منفيه).

٢- فى ج، ه، الحجريه: (جميعا).

٣- المعتمد: ٢٢٣/١، العده: ٢٩٢/١، المحصول: ٣٥٧/٢.

٤- فى ن، ب، ج، د، ه: (افادت).

٥- فى ن، ب، ه: (ثم).

٦- المعتمد: ٢٢٥/١، المحصول: ٣٦١/٢.

أحدهما: أن قولهم: (جمع الأمير الصاغة) لا يعقل أنه جمع كل صائغ.

الثاني: لو كان اللام في صورته النزاع - للاستغراق، لكان في العهد مجازاً.

و جواب الأول: أن ذلك علم بقربنه تعدد جمع صاغة الدنيا، و يلزمهم تجويز جمع صاغة الدنيا، لأنهم لا يرفعون (١) عنه (٢) الجواز.

و جواب الثاني: أن اللام تقتضى التعريف، و هو القدر المشترك بين العهد و الاستغراق، فإن كان ثمَّ (٣) عهد انصرف إليه، و إلا انصرف إلى الاستغراق، لأن المخاطبين به أعرف ممَّا (٤) ليس بمعهود.

فأئده

الجمع المضاف، كقولك: (عبيدى) و (عبيد زيد) للاستغراق.

و الحجج عليه جواز الاستثناء. و تقريره ما مرّ.

ص: ١٢٤

١- فى ه: (يدفعون).

٢- كلمه: (عنه) لم ترد فى ن، ب، ج، د، الحجرية.

٣- فى ن، ب: (ثم).

٤- فى ه: (بما).

إشارة

المسألة الأولى: الاسم المفرد إذا دخل عليه (لام التعريف) أفاد الجنس، لا الاستغراق، مشتقاً كان أو غير مشتق. و قال الشيخ (١): يعم.

لنا وجهان:

الأول: لو دلّ على الاستغراق، لا كدّم بمؤكّدات الاستغراق، نحو (كلّ) و (جميع)، و ذلك باطل، لأنك لا تقول: (رأيت الإنسان كلّهم)، و لا:

(جاءني الكريم أجمعون).

الثاني: لو استغرق لصحّ الاستثناء منه مطرداً، و إلا فلا. أمّا الملازمه فظاهره. و أمّا بطلان اللازم فلائك لا تقول: (جاءني الرجل إلا الطوال)، و لا: (رأيت العالم إلا النحاه).

احتجّ الخصم بوجهين:

أحدهما (٢): أنه يجوز وصفه بالجمع، كما يقال: (أهلك الناس الدرهم البيض، و الدينار الصفر).

الثاني (٣): يصحّ الاستثناء منه، كقوله تعالى: **إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا (٤).**

و الجواب عنهما: أنّ ذلك مجاز، لعدم الاطراد، فإنك لا تقول:

ص: ١٢٧

١- العدة: ٢٩٣/١. [١]

٢- المعتمد: ٢٢٨/١، [٢] المحصول: ٣٦٩، [٣] الإحكام: ٤٢٢/١.

٣- العدة: ٢٩٣/١، [٤] المحصول: ٣٦٨/٢. [٥]

٤- العصر ٢-٣. [٦]

(جاءني الرجل القضاء)، و لا: (العالم إلا الفقهاء). و لو قيل: إذا لم يكن ثمه (١) معهود، و صدر من حكيم، فإن قرينه حاله تدلّ على الاستغراق؛ لم ينكر ذلك.

المسألة الثانية: الجمع المنكر لا يدلّ على الاستغراق. و حمله الشيخ (٢) على الاستغراق من جهة الحكمة. و هو اختيار الجبائي (٣)(٤).

لنا: أنه وضع للدلالة على الجمع، لأنه يفسّر بالقلة و الكثرة، فيجب أن لا- يحمل على أحدهما إلا- لدلاله، لكن أقلّ الجمع من ضروريات محتملاته، فيجب أن يقتصر عليه، إلا لدلاله زائده (٥).

احتجّ الجبائي (٦): بأنّ حمل اللفظ على الاستغراق، حمل له على جميع حقائقه، فكان أولى.

و احتجّ الشيخ (٧): بأنّ هذه اللفظة إذا دلّت على القلة و الكثرة،

ص: ١٢٨

١- في ن، ب، ه: (ثم).

٢- العدة: ٢٩٦/١.

٣- هو: أبو علي، محمد بن عبد الوهّاب بن سلام الجبائي: من أئمة المعتزلة و رئيس علم الكلام في عصره. و إليه نسبت الطائفة الجبائية. له مقالات و آراء انفرد بها في المذهب. نسبته إلى (جبا) من قرى البصرة. ولد سنة ٢٣٥ هـ، و اشتهر في البصرة، و توفي سنة

٣٠٣ هـ، و دفن ب(جبا). له (تفسير) حافل مطوّل ردّ عليه الأشعري. عن: الأعلام للزركلي: ٢٥٦/٦. [١]

٤- المعتمد: ٢٢٩/١، المحصول: ٣٧٥/٢، التبصرة: ١١٨.

٥- في ه: (ظاهرة) بدل (زائده).

٦- المعتمد: ٢٢٩/١، المحصول: ٣٧٦/٢، الأحكام: ٤٢٢/١.

٧- العدة: ٢٩٥/١. حكى الشيخ هذه الحجّة عن أبي علي الجبائي و اعتمدها. كما

و صدرت من حكيم، فلو أراد القلّه لبيّنها، و حيث لا قرينه، و جب حملة على الكلّ.

و جواب الأوّل: لا- نسلم أنّ اللفظ موضوع لهما حقيقه، بل موضوع لمطلق الجمع، لا للقلّه من حيث هي قلّه، و لا للكثرة من حيث هي كذلك، و الدالّ على الكلّي غير دالّ على الجزئيّ. سلّمنا أنّه حقيقه فيهما، لكن يجب (1) التوقّف إلّا لقرينه، و القرينه موجوده مع أقلّ الجمع، لأنّه مراد قطعاً. ثم نقول: لم (2) زعمتم أنّه يجب حملة على جميع حقائقه؟ لا بدّ لهذا من دليل.

و جواب الثاني: لا نسلم تجرّده من ٣ القرينه، و قد بيّنا وجودها. سلّمنا أنّه لا قرينه، و لكن لو أراد الكلّ لبيّنه أيضاً.

فائدتان

الأولى: الجمع في الاشتقاق: ضمّ الشيء إلى الشيء، فمعناه موجود في الاثنين فصاعداً. و في العرف: يفيد ألفاظاً مخصوصه. و لفظ الجمع كقولنا: (رجال) يفيد الثلاثة فما زاد. و قيل: يقع على الاثنين أيضاً ٤.

لنا: فرّق أهل اللغه بين ألفاظ التثنيه و الجمع.

ص: ١٢٩

١- في ب، ج، د: (لا يجب). و هو خطأ.

٢- في ج، د، حجرية: (إن) بدل (لم).

الثاني: أن ألفاظ الجمع توصف بالثلاثة فما زاد، فيقال: (رجال ثلاثة)، ولا يقال: (رجال اثنان).

الفائدة الثانية: ضمير الجماعة يبنى على ما يعود إليه، فإن كان مستغرقا، كان كذلك، وإلا فهو خاص.

المسألة الثالثة: نفى المساواة بين الشيئين لا يقتضى عموم نفى المساواة، خلافا لبعض الشافعية (١).

لنا: أن المساواة تقتضى (٢) الاستواء فى جميع الصفات، فنفى المساواة نفى لذلك المجموع، ونفى المجموع من حيث هو كذلك يحصل بنفى بعضه، فلا يلزم نفى المساواة من كل وجه.

المسألة الرابعة: إذا اجتمع المذكر و المؤنث فى لفظ غلب التذكير.

فإن ورد مجردا عن القرينه الداله على المراد به، هل يحمل على الذكران منفردين؟ قال قوم: نعم (٣). و حمله الشيخ (٤) عليهما.

حجّه الأولين (٥): أن (قاموا) مثلا- يفيد تضعيف فائده (قام)، و هو للمذكر خاصه، فكذلك تضعيفه.

حجّه الشيخ (٦): نصّ أهل اللغه أن مع اجتماعهما يغلب لفظ التذكير.

ص: ١٣٠

١- المعتمد: ٢٣٢/١، اصول السرخسى: ١٤٣/١، الإحكام: ٤٥٧/١، المنتهى: ١٠٥. [١]

٢- فى الحجرية: (تفيد) بدل (تقتضى).

٣- المعتمد: ٢٣٣/١، التبصره: ٧٧، المحصول: ٣٨١/٢، المنتهى: ١١٥.

٤- العده: ١٩٥/١.

٥- المعتمد: ٢٣٣/١، المحصول: ٣٨١/٢، المنتهى: ١١٥.

٦- العده: ١٩٥/١.

إشاره

المسأله الاولى: وصف الكلام بأنه خصوص و خاص يفيد: أنه وضع لشيء واحد. و وصف الكلام بأنه مخصوص هو: أنه قصر على بعض فائدته. و قولهم: (خص فلان العموم) يستعمل بالحقيقه على أنه جعله خاصاً، و لا يجعله كذلك إلا إذا استعمله في بعض فائدته. و التخصيص:

ما دلّ على أنّ المراد باللفظ بعض (١) ما تناوله.

فأئده

الفرق بين النسخ و التخصيص من وجوه:

الأول: أنّ التخصيص لا يصحّ إلا في (٢) الألفاظ، و النسخ قد يكون لما علم بدليل شرعي، لفظاً كان أو غيره.

الثاني: التخصيص يؤذن بأنّ المخصوص غير مراد من اللفظ عند الخطاب، و النسخ يؤذن أنّ المنسوخ مراد عند الخطاب.

الثالث: أنّ النسخ يدخل على عين واحده، و التخصيص بخلاف ذلك.

الرابع: التخصيص قد يكون بدلاله العقل، و الاستثناء، و أخبار الآحاد، و النسخ لا يقع بذلك.

الخامس: التخصيص مقارن، و النسخ متراخ.

ص: ١٣١

١- من قوله: (فائدته) إلى هذا الموضوع؛ ساقط من ب.

٢- في ن: (مع) بدل (في).

المسأله الثانيه:يجوز أن يستعمل الله تعالى العام فى الخصوص.أما الإمكان؛فلأن أهل اللغه تجوزوا بمثل ذلك فى كلامهم،وقد بينا أن المجاز جائر الحصول فى خطابه تعالى.و أما الوقوع؛فظاهر فى القرآن و الأحاديث.

لا يقال:الحكمه تمنع من ذلك،لأنه يوهم الكذب.

لأننا نقول:متى؟إذا تجرد عن القرينه أم لا (1)،و نحن لا نجيزه إلا مع القرينه.

المسأله الثالثه:يجوز تخصيص ألفاظ العموم حتى يبقى واحد.

و هو اختيار الشيخ (2)،و مذهب القفال (3)(4).وقيل:حتى يبقى ثلاثه (5).

ص: ١٣٢

١- كتب فى ن،ب فى هذا الموضع ما يلى:(م ع).و فى ج،د،الحجرية:(ممنوع).

٢- العده:٣٧٩/١-٣٨٠.

٣- هو:محمد بن على بن إسماعيل الشاشى،القفال،أبو بكر:من أكابر علماء عصره بالفقه و الحديث و اللغه و الأدب،من أهل ما وراء النهر.و هو أول من صنّف الجدل الحسن من الفقهاء،و عنه انتشر مذهب الشافعى فى بلاده.مولده فى الشاش (وراء نهر سيحون) عام ٢٩١ هـ،و بها وفاته سنة ٣٦٥ هـ.رحل إلى خراسان و العراق و الحجاز و الشام.من كتبه(اصول الفقه)و(محاسن الشريعة)و(شرح رساله الشافعى).عن:الأعلام للزركلى:٢٧٤/٦. [١]

٤- مذهب القفال التفصيل بين لفظه(من)و بين ألفاظ الجمع،فيجوز فى الاولى أن يبلغ التخصيص إلى الواحد،و لا يجوز ذلك فى الثانيه،بل نهايه التخصيص فيها أن يبقى تحتها ثلاثه.كذا حكى عنه فى:المعتمد:٢٣٦/١،الذريعة:٢٩٧/١،الإحكام:٤٨٨/١.و اقتصر فى:التبصره:١٢٥،و: [٢]المحصول:١٣/٣؛على ذكر رأيه فى ألفاظ الجمع.

٥- المستصفى:٥٣/٢،المنتهى:١١٩.

و منهم من فصل بين لفظ الجمع و غيره من الألفاظ (١). و قال أبو الحسين (٢):

حتى يبقى كثره إلا- على سبيل التعظيم. و هو الأظهر، لأننا نعلم قبح قول القائل: (أكلت كل ما فى البستان (٣) من الرمان) و فيها ألف، و قد أكل واحده. و كذلك يقبح: (أخذت كل ما فى الصندوق من الذهب) و فيه ألف، و قد أخذ ديناراً.

المسألة الرابعة: يجوز تخصيص العام بالشرط، و الغايه، و الصفه، و الاستثناء، و دلاله العقل، و الكتاب، و الإجماع، و السنه متواتره كانت أو آحاداً.

فالشرط هو: ما يقف عليه الحكم. و هو ضربان: مؤكّد، كقوله: (قم إن استطعت)، و مبين، كقوله: (أكرمه إن فعل). و له صدر الكلام تقدّم أو تأخر. و لا يدخل إلا على المتوقع لفظاً أو تقديرًا. و لا يدخل على الماضى و الحاضر. و لا يمتنع كون الشىء شرطاً لأشياء كثيره، كما يكون للشىء الواحد شروط كثيره.

و الغايه: كقوله: **و لا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ (٤)**. و قد اختلف فيما بعد الغايه (٥). و الأظهر انتفاء الحكم السابق معها.

ص: ١٣٣

١- هو مذهب الفقّال، كما تقدّم.

٢- المعتمد: ٢٣٦/١.

٣- فى ن، ب، ج، د، الحجريه: (بالسله) بدل (فى البستان). و فى: المعتمد: ٢٣٦/١: (فى الدار).

٤- البقره ٢٢٢/١. [١]

٥- المعتمد: د: ٢٤٠/١، الذريعه: ٤٠٧/١، العده: ٤٧٨/٢، [٢] المستصفى: ٩٤/٢، [٣] المحصول: ٦٦-٦٧،

[٤] الإحكام: ٥١٦/١، المنتهى: ١٢٨.

و الصفه تخصّ العام، و تقيّد المطلق. أمّا العام؛ فكقولك: (أكرم الرجال الطوال).

و لنضع للمطلق مسأله على حياها:

المسأله الخامسه: فى المطلق و المقيّد. و المطلق هو: الدال على الماهيه. و المقيّد هو: الدالّ عليها مع صفه. مثال الأوّل قوله تعالى:

فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ (١). و مثال الثانى قوله: فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ (٢).

فإذا وردا: فإمّا أن يكون بينهما تعلّق، و يجب تنزيل المطلق على المقيّد. و إمّا أن لا- يكون بينهما تعلّق: فإن كان حكماهما مختلفين؛ كان المطلق على إطلاقه، كأن يأمر بالصلاه، ثم يأمر بالصيام متتابعاً. و إن كان حكمهما متفقاً، و كان سببهما واحداً، و علم أنّ المراد بأحدهما هو الآخر؛ كان المطلق مقيّداً بتلك الصفه؛ لأنّ الأمور به واحد، و التقييد يقتضى اشتراطه، فلو لم يقيّد المطلق به لكان غيره. و إن لم يعلم أنّ المراد بأحدهما هو الآخر، كان المطلق على إطلاقه، و المقيّد على تقييده، و تغايرا. و إن كان سببهما مختلفاً، بقى المطلق على إطلاقه، و لا يجب تقييده بالصفه إلا لدلاله، خلافاً لبعض الشافعيه (٣).

لنا: أنّ الأمر على الإطلاق لسبب (٤) معيّن، لا ينافى التقييد لسبب (٥) آخر، و إذا لم يتنافيا؛ لم يجب تنزيل أحدهما على الآخر، و لا تقييده به.

ص: ١٣٤

١- المجادله ٣. [١]

٢- النساء ٩٢. [٢]

٣- المعتمد: ٢٨٩/١، العده: ٣٣١/١، [٣] اصول السرخسى: ٢٦٧/١، الإحكام: ٧/٢، المنتهى: ١٣٦. [٤]

٤- فى ن، ج، ه: (بسبب).

٥- فى ن، ج، ه: (بسبب).

احتجّوا: بأنّ القرآن كالكلمه الواحده (١).

و جوابه: إن أردتم فى عدم التناقض؛ فمسلّم. و إن أردتم فى وجوب تنزيل المطلق على المقيّد؛ فممنوع.

ص: ١٣٥

١- المعتمد: ٢٩١/١، الذريعه: ٢٧٦/١، العده: ٣٣٣/١، [١] المحصول: ١٤٥/٣، الإحكام: ٧/٢، المنتهى: ١٣٦.

المسأله الاولى: الاستثناء يخرج من (١) الكلام ما لولاه لوجب دخوله تحته، ولا تكفى الصلاحيه. و هو اختيار أبي جعفر (٢)، لوجهين:

أحدهما: لو كفت الصلاحيه لصحّ: (رأيت رجلا إلا زيدا)، أو (٣):

(رجالا إلا زيدا)، لأنّ الصلاحيه موجوده.

الثاني: يصح الاستثناء من الأعداد، و لولاه لوجب دخوله، فيجب في الكلّ، صونا للفظ الاستثناء عن الاشتراك.

و الوجهان ضعيفان:

أمّا الأوّل: فحسنه لازم له (٤) أيضا، لأنّه يقول: النكره يجب أن تعمّ بدلا. و لو كفى الوجوب، لجاز الاستثناء حيث ذكر. فإنّ أجاب: بأنّ الوجوب مشروط بالشمول، كان لخصمه منع ذلك.

و أمّا الثاني: فنقول: لا نسلم صحّ الاستثناء في الأعداد لخصوص الوجوب، بل لعموم الصلاحيه.

و استدللّ بعض الاصوليه (٥) لذلك بأنّه: لو كفت الصلاحيه لتساوى قولنا:

(اضرب رجلا إلا زيدا)، و: (الرجال إلا زيدا)، و عدم التساوى

ص: ١٣٦

١- في الحجريه: (مخرج عن).

٢- العده: ٢٧٩/١. [١]

٣- في ب، ج، د، الحجريه: عطف بالواو. و زاد بعدها في الحجريه: (رأيت).

٤- كلمه: (له) لم ترد في ج، د، الحجريه.

٥- المعتمد: ٢٠٣/١-٢٠٤.

٦- في ن، ب، ج، د، الحجريه: (رجالا).

دليل على أن الاستثناء لا يكون حقيقه إلا في موضع الوجوب.

المسألة الثانية: شرط كون الاستثناء مخصصا، كونه متصلا أو متراخيا بما جرت العاده بأن المتكلم لم يستوف غرضه. ولا يجوز تراخيه عن ذلك، خلافا لما حكى عن ابن عباس (1). ولا نزاع في الجواز عقلا، بل وضعا، فإن أهل اللغه يستقبحون قول القائل: (اضرب الرجال) ثم يقول بعد سنه: (إلا زيدا)، بمعنى: أنهم لا يعدون ذلك استثناء، فمستعمله إذن خارج عن أهل اللغه. وجاء في شواذ أخبارنا (2) جواز استثناء المشيئه في اليمين إلى أربعين يوما، وليس بمعتمد.

المسألة الثالثة: الاستثناء من غير الجنس مجاز، لأن الاستثناء لإخراج ما لولاه لتناوله اللفظ، وليس كذلك صورته النزاع.

وهو واقع وضعا، كقوله: «و ما بالربع من أحد إلا أوارى» (3)، و شرعا،

ص: ١٣٧

١- المعتمد: ٢٤٢/١، الذريعة: ٢٤٢/١، العده: ٣١٤/١، [١] التبصره: ١٦٢، [٢] المحصول: ٢٨/٣، الإحكام: ٤٩٤/١، المنتهى: ١٢٤. [٣] هذا وقد شكك الغزالي في نسبه ذلك إلى ابن عباس، فقال في المنحول: ١٥٧: «و الوجه تكذيب الناقل، فلا يظن به ذلك». وقال في المستصفي: ٧٥/٢: «و لعله لا يصح عنه النقل، إذ لا يليق ذلك بمنصبه».

٢- الكافي- الفروع/ كتاب الأيمان و النذور و الكفارات/ باب الاستثناء في اليمين/ ح ٤، ٦؛ و: التهذيب/ كتاب الأيمان و النذور و الكفارات/ باب الأيمان و الأقسام/ ح ٢١، ٢٠.

٣- للنابعه الذب [٤] ياني، من معلقته التي مطلعها: يا دار ميه بالعلياء فالسند أقوت و طال عليها سالف الأمد و محلّ الشاهد من بيتين منها، هما: وقفت فيها اصيلا لا اسائلها عيت جوابا، و ما بالربع من أحد

كقوله تعالى: فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ (١).

فأئده

اختلفوا فى جواز استثناء أكثر الشىء؛ فمنعه قوم، و الأكثرون على جوازه (٢).

و الظاهر: أنّ الكثرة قد تنتهى إلى حدّ يقبح استثناءها، فإنّه يقبح عادة أن يقال: (له عندى مائة إلا تسعة و تسعين درهما و نصفاً). و هذا ظاهر.

المسألة الرابعة: الاستثناء إذا تعقّب جملاً معطوفه، و لم يكن الثانى إضراباً؛ قال الشيخ أبو جعفر ٣: يرجع إلى جميعها. و قال السيد المرتضى ٤: يرجع إلى الأخير قطعاً. و توقّف فى رجوعه إلى الأوّل إلا لدلاله.

احتجّ الشيخ بوجهين ٥.

ص: ١٣٨

١- الحجر ٣٠-٣١.

٢- الدرعيه: ١/٢٤٧، المعتمد: ١/٢٤٤، العده: ١/٣١٥-٣١٦، التبصره: ١٦٨، المحصول: ٣/٣٧، الإحكام: ١/٥٠١-٥٠٢، المنتهى: ١٢٥.

الأول: إذا تعقب الشرط جملاً رجع (١) إلى الكل، فكذلك الاستثناء، و الجامع كون كل واحد منهما لا يستقل بنفسه.

الثاني: أن حرف العطف يصير الجمل المعطوفه في حكم الجمله الواحده، إذ لا فرق بين قولك: (رأيت زيد بن عمرو، و زيد بن خالد) و بين قولك: (رأيت الزيد بن)، فيجب رجوع الاستثناء إليهما.

احتج المرئى بوجهين (٢):

أحدهما: حسن استفهام المستثنى عقيهما عن كل واحد منهما، و الاستفهام دلالة الاشتراك.

الثاني: وجدنا الاستثناء تاره يعود إليهما، و تاره إلى الأخيره، فيجعل مشتركاً، لأن الأصل فى الاستعمال الحقيقه.

المسأله الخامسه: إذا تعقب الاستثناء استثناء آخر: فإن كان معطوفاً، كانا عائدين إلى الأول. و إن لم يكن معطوفاً: فإن كان الاستثناء الثانى مثل الاستثناء الأول فصاعداً، رجع إلى المستثنى منه أيضاً. و إن كان دونه، رجع إلى الاستثناء. و قيل (٣): يرجع إلى المستثنى منه. و الأول أظهر.

ص: ١٣٩

١- فى ج، د، الحجرية: (يرجع).

٢- الذريعه: ٢٥٠/١.

٣- المحصول: ٤١/٣. [١]

الفصل الخامس: في بقیة المخصّصات. وفيه مسائل:

المسألة الاولى: العام يخصّ بالدليل العقلي، لأننا نخرج الصبي و المجنون من قوله تعالى: يا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ (١) هذا في حال كونهما كذلك، وإن كانا عند البلوغ و العقل مخاطبين بالعبادة بتلك العبارة.

احتجّ المانع (٢): بأنّ المخصّص مقارن، و دليل العقل متقدّم.

و جوابه: لا نسلم اشتراط المقارنه في كلّ مخصّص.

المسألة الثانية: تخصيص الكتاب بالكتاب جائز، كقوله تعالى:

فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ (٣)، ثمّ قال في موضع آخر:

حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ (٤).

و كذلك تخصيص الكتاب بالسنة قولاً، كتخصيص آية المواريث (٥) بقوله عليه السّلام: (القاتل لا يرث) (٦)، و فعلاً، كتخصيص آية الجلد (٧) برجمه عليه السّلام ماعزاً (٨).

ص: ١٤٠

١- البقره ٢١. [١]

٢- العده: ٣٣٨/١. و [٢] حكى في: المعتمد: ٢٥٢/١، و المستصفى: ٥٦/٢، و [٣] الإحكام: ٥١٨/١؛ عن المانع اعتبار التأخر في المخصّص، لا المقارنه.

٣- محمد ٤. [٤]

٤- التوبه ٢٩. [٥]

٥- النساء ١١-١٢.

٦- جامع الاصول: ٦٠١/٩، ح ٧٣٧٧.

٧- النور ٢.

٨- جامع الاصول: ٥١٥/٣-٥٣١ ح ١٨٣٣-١٨٣٩.

و بالإجماع، كالتسوية بين العبد و الأمة في تنصيف الحدّ (١)، تخصيصاً لآيه الجلد (٢).

و أما تخصيص السنّة بالسنّه، فقد أنكره قوم (٣). و الأصحّ جوازه.

المسألة الثالثة: يجوز تخصيص العموم المقطوع به بخبر الواحد.

و أنكر ذلك الشيخ أبو جعفر (٤)، سواء كان العموم مخصوصاً أو لم يكن، و هو اختيار جماعه من المتكلمين (٥). و من الاصوليه من فضّل (٦).

احتجّ المجيز (٧): بأنّهما دليلان تعارضان، فيجب العمل بالخاص منهما، لبطلان ما عداه من الأقسام.

احتجّ المانع (٨): بأنّ العموم المقطوع يوجب العلم، و الخبر يوجب الظنّ، و لا يجوز ترك المعلوم للمظنون.

أجاب الأولون: بأنّ ما ذكرته منقوض بالبراءه الأصلية، فإنّها تترك بالخبر. و أيضاً: فإنّ تناول العموم لموارده مظنون، و إن كان مقطوع النقل، و الخبر و إن كان مظنون النقل فتناوله لما يتناوله و العمل به مقطوع، فتساويا في القطع و الظنّ.

ص: ١٤١

١- المعتمد: ٢٥٦/١، المنتهى: ١٣١-١٣٢.

٢- النور: ٢.

٣- المعتمد: ٢٥٥/١، الإحكام: ٥٢٣/١، المنتهى: ١٣٠.

٤- العده: ٣٤٤/١. [١]

٥- الدرعيه: ٢٨٠/١، التبصره: ١٣٢، المنحول: ١٧٤.

٦- الدرعيه: ٢٨٠/١، العده: ٣٤٤/١، [٢] التبصره: ١٣٢-١٣٣، المستصفي: ٦٠/٢، المحصول: ٨٥/٣، [٣] الإحكام: ٥٢٥/١، المنتهى: ١٣١.

٧- التبصره: ١٣٤، المحصول: ٨٦/٣، [٤] الإحكام: ٥٢٤/١.

٨- العده: ٣٤٤/١، [٥] التبصره: ١٣٤، المستصفي: ٦٠/٢، المحصول: ٩٣/٣، [٦] الإحكام: ٥٢٧/١، المنتهى: ١٣١. [٧]

و نجيب عن الأول: بأننا لا نسلّم أنّ خبر الواحد دليل على الإطلاق، لأنّ الدلالة على العمل به الإجماع على استعماله فيما لا يوجد عليه دلالة، فإذا وجدت الدلالة القرآنية سقط وجوب العمل به، و ما يدّعون من الأخبار التي حكم بتخصيص العموم بها، عنه (١) جوابان: عام، و خاص:

فالعام: أن نقول: أحصل الإجماع على التخصيص؟ فإن قالوا: لا، سقط الاستدلال. و إن قالوا: نعم، قلنا: لا نسلّم أنّه حصل التخصيص بها، بل الإجماع. فإن قالوا: لا بدّ للإجماع من مستند. قلنا: نعم، لكن لا نسلّم أنّ المستند هو ما ذكرتم.

الثاني: أنا (٢) نعارضهم بأخبار مثلها. فإذا استدّلوا بخبر أبي هريره (٣) في تحريم نكاح المرأة على عمّتها و خالتها، و رجوع الصحابه إلى ذلك (٤)؛ عارضنا بخبر فاطمه بنت قيس (٥)، المتضمّن لسقوط نفقه المبتوته و سكتها، فإنّ عمر طرحه (٦) و عمل بالآيه (٧).

ص: ١٤٢

-
- ١- في ن، ب، ج، د، الحجريه: (عنها).
 - ٢- في ج، د، الحجريه: (أن).
 - ٣- جامع الاصول: ١١/٤٩٤ ح ٩٠٥٥. فهو مخصص لقوله تعالى: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ: النساء: ٣، [١] كما في: التبصره: ١٣٣، [٢] أو لقوله تعالى: وَ أَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ: النساء: ٢٤، [٣] كما في: المحصول: ٣/٨٩، و: الإحكام: ١/٥٢٥.
 - ٤- التبصره: ١٣٣، [٤] المستصفي: ٢/٦١، [٥] المحصول: ٣/٨٩، [٦] الإحكام: ١/٥٢٥، المنتهى: ١٣١. [٧]
 - ٥- جامع الاصول: ٨/١٢٨-١٣٤ ح ٥٩٧٦.
 - ٦- المعتمد: ١/٣٩٨، التبصره: ١٣٣-١٣٤، [٨] المحصول: ٣/٩١، الإحكام: ١/٥٢٦، المنتهى: ١٣١.
 - ٧- و هي قوله تعالى: أَشْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ: الطلاق: ٦. [٩]

الفصل السادس: فى العام المخصوص. و فىه مسائل:

المسأله الاولى: العام إذا خصّ صار مجازاً، سواء خصّ بدليل متصل أو منفصل. و هو اختيار أبى جعفر (١). و جعله قوم حقيقه على الإطلاق (٢). و منهم من فصل (٣).

لنا: أنّ العموم حقيقه فى الاستغراق، فإذا اريد به الخصوص كان مجازاً، لأنه استعمال له فى غير موضوعه. لا يقال: العام مع القرينه حقيقه فى الخصوص. لأننا نقول: ذلك يسدّ باب المجاز، فإنّ المجاز لا ينفكّ عند استعماله من القرينه.

المسأله الثانيه: يجوز التمسك بالعام المخصوص - إذا لم يكن التخصيص مجملاً - مطلقاً. و منهم من فصل (٤).

لنا: أنّ اللفظ متناول لما عدا المخصوص، فيجب استعماله فيه.

و إنّما قلنا أنّه متناول له لأننا بينا أنّ ألفاظ العموم حقيقه فى استغراق الكلّ،

ص: ١٤٣

١- العده: ٣٠٦/١-٣٠٧. [١]

٢- المعتمد: ٢٦٢/١، الذريعه: ٢٣٧/١، التبصره: ١٢٢، [٢] المستصفى: ٣٨/٢، [٣] المحصول: ١٤/٣، [٤] الأحكام: ٤٣٩/١، المنتهى: ١٠٦. [٥]

٣- المعتمد: ٢٦٢/١، العده: ٣٠٦/١-٣٠٧، [٦] التبصره: ١٢٢-١٢٣، [٧] المستصفى: ٣٨/٢-٣٩، [٨] المحصول: ١٤/٣، [٩] الأحكام: ٤٣٩/١-٤٤٠، المنتهى: ١٠٦. [١٠]

٤- المعتمد: ٢٦٥/١-٢٦٦، التبصره: ١٨٧-١٨٨، اصول السرخسى: ١٤٤/١، المحصول: ١٧/٣، الأحكام: ٤٤٣/١-٤٤٤، المنتهى: ١٠٧-١٠٨. و نسب الغزالي، فى: المنحول: ١٥٣، القول بأنّه مجمل فلا يتمسك به؛ إلى جمهور المعتزله.

و لا معنى للكُلّ سوى مجموع الآحاد، و التخصيص لا يمنع التناول، و إلاّ لدار.

احتجّ ابن أبان (١) بوجهين (٢):

أحدهما: أنّ العام لمّا عرض له التخصيص، صار مجازاً، فلم يجز التعلّق به (٣).

الثاني: أنّ إخراج البعض المعين، يجرى مجرى قوله: (لم ارد الكلّ)، و لو قال ذلك لمنع من التعلّق بظاهره، فكذلك ما جرى مجراه.

و جواب الأوّل: سلّمنا أنّه مجاز بالنظر إلى تناول الكلّ، لكن لا نسلم أنّه مجاز في تناول الباقي، فإنّا بيننا أنّه متناول له في أصل الوضع، سمّي مجازاً أو لم يسمّ.

و جواب الثاني: أنّه قياس من غير جامع. و الفرق بينهما عدم إمكان الوصول إلى المراد في الاولي، و إمكان الوصول إليه في الثانيه.

المسأله الثالثه: إذا ورد عام و خاص متنافي الظاهر، كقوله عليه السلام:

«في الرقّه ربع العشر» (٤)، و قوله: «ليس فيما دون خمس اواق من الورق

ص: ١٤٤

١- هو: عيسى بن أبان بن صدقه، أبو موسى: قاض، من كبار فقهاء الحنفية. كان سريعاً ينفذ الحكم، عفيفاً. خدم المنصور العباسي مدّه. و ولي القضاء بالبصره عشر سنين، و توفي بها سنه ٢٢١ هـ. له كتب، منها (إثبات القياس) و (اجتهاد الرأي) و (الجامع) في

الفقه. عن: الأعلام للزركلي: ١٠٠/٥. [١]

٢- المعتمد: ٢٦٨/١، الإحكام: ٤٤٦/١.

٣- اصول السرخسي: ١٤٥/١، المستصفى: ٤٠/٢، المحصول: ٢١/٣، المنتهى: ١٠٨.

٤- جامع الاصول: ٥٩٣/٤-٥٩٤ ح ٢٦٧١.

صدقه» (١): فإمّا أن يعلم تاريخهما أو يجهل. فإن علم: فإمّا أن يعلم اقترانهما، أو تقدّم العام، أو تأخره. فههنا أربعة مباحث:

الأول: إذا علم اقترانهما، بنى العام على الخاص بلا خلاف.

الثاني: إذا تقدّم العام و تأخر الخاص: فإن كان ورد بعد حضور وقت العمل بالعام، فإنه يكون نسخا. وإن كان قبله، كان تخصيصا للعام، عند من يجيز تأخير بيان العام.

الثالث: إذا كان الخاص متقدّما، و العام متأخرا؛ فعند الشيخ أبي جعفر يكون العام ناسخا (٢)، لأنّه لا- يجيز تأخير البيان. و قال الأكثرون (٣): إنّ العام يبني على الخاص. و هو الأظهر.

لنا: دليلان تعارضا، فلو عمل بهما لتناقضا، و لو عمل بالعام لالغى الخاص، فيجب العمل بالخاص، صونا لهما عن الإلغاء.

الرابع: إذا جهل التاريخ بينهما؛ فالذى يجيء على ما اخترناه أن يبني العام على الخاص. و توقّف بعض الحنفية (٤).

لنا: إمّا أن يكون مقارنا، أو متقدّما، أو متأخرا؛ و على التقديرات الثلاثة، و يجب بناء العام عليه على ما قلناه، فكذلك فى صوره الجهاله، لأنّه لا يعدو أحد الأقسام.

ص: ١٤٥

١- جامع الاصول: ٤/٥٨٧ ح ٢٦٦٨.

٢- العدة: ١/٣٩٣. [١]

٣- المعتمد: ١/٢٥٧، الذريعة: ١/٣١٥، التبصرة: ١٥٣، المستصفي: ٢/٦٨، المحصول: ٣/١٠٦.

٤- المعتمد: ١/٢٦١، التبصرة: ١٥٣، المحصول: ٣/١١١. [٢]

الفصل السابع: فيما الحق بالمخصصات. وفيه مسائل:

المسألة الاولى: الخطاب العام الوارد على السبب الخاص: إمّا أن يكون مستقلاً بنفسه، وإمّا أن لا يستقلّ. فإن لم يستقلّ، كان مقصوداً على سببه، كقول النبي عليه السلام- وقد سئل عن بيع الرّطب بالتمر-: «أ ينقص إذا ييس؟ فقيل: نعم. فقال: لا إذن» (١). وإن كان مستقلاً: فإن كان عامّاً في غير ما سئل، فلا شكّ في عمومته، كقوله عليه السلام- وقد سئل عن ماء البحر- فقال: «هو الطهور ماؤه، الحلّ ميتته» (٢). وإن كان أعمّ منه في ذلك الحكم، لم يقصر العام على السبب الخاص. وهو اختيار أبي جعفر (٣). و صار جماعه إلى قصره عليه (٤).

لنا: أنّ المقتضى، للعموم موجود، والعارض لا يصلح معارضاً. أمّا وجود المقتضى؛ فما يتناه من كون الصيغه حقيقه في العموم. و أمّا فقدان العارض؛ فلاّ المانع هو ما يذكره المخالف، و سنبطله إن شاء الله تعالى.

احتجوا (٥): بأنّ الخطاب لو كان عامّاً لكان ابتداءً و جواباً، و ذلك يتنافى (٦)، لما بين الجواب و الابتداء من التفاوت.

ص: ١٤٦

١- جامع الاصول: ١/٥٦٤-٥٦٥ ح ٣٩٢.

٢- جامع الاصول: ٧/٦٢ ح ٥٠٢٧.

٣- العده: ١/٣٦٩. [١]

٤- الذريعة: ١/٣٠٨، التبصره: ١٤٥، [٢] المحصول: ٣/١٢٥، الإحكام: ١/٤٤٩، المنتهى: ١٠٨. [٣]

٥- الإحكام: ١/٤٥٠.

٦- في ن: (متناف).

و أيضا (١): فَإِنَّ مِنْ حَقِّ الْجَوَابِ مِطَابِقَهُ السُّؤَالِ، وَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالسَّوَاءِ.

و جواب الأول: لا نسلّم التنافى بين الجواب و الابتداء، كما لو صرّح بذلك.

و عن الثانى: لا نسلّم انحصار المطابقه فى المساواه، بل بمعنى انتظام الجواب مع (٢) السؤال، و هو موجود.

المسأله الثانيه: إذا تعقّب العام صفه أو استثناء أو حكم، و كان ذلك لا يتأتى فى جميع ما يتناوله العموم، بل فى بعضه؛ قال قوم يقصر العموم عليه (٣)، و أنكره القاضى (٤). و هو مذهب الشيخ أبى جعفر (٥). و الأولى التوقف (٦)، لأنّ صيغه العموم للاستغراق، و ظاهر الكنايه الرجوع إلى ما ذكر، فيجب التعارض، لعدم الترجيح.

لا يقال: التمسك بالعموم أولى، لأنّه ظاهر (٧).

لأنّا نمنع الأولويه، و لعلّ الكنايه أولى.

المسأله الثالثه: إذا عطف على العام، و كان فى المعطوف إضمار

ص: ١٤٧

١- المعتمد: ٢٨٣/١، [١] الإحكام: ٤٥١/١، المنتهى: ١٠٩.

٢- فى ن، ب، ج، د، الحجريه: (لجميع) بدل (مع).

٣- المحصول: ١٤٠/٣، الإحكام: ٥٣٥/١.

٤- عبد الجبار، كما فى: المعتمد: ٢٨٣/١.

٥- العده: ٣٨٤/١-٣٨٥. [٢]

٦- و إليه ذهب أبو الحسين، فى: المعتمد: ٢٨٣/١، و السيد المرتضى، فى: الذريعه: ٣٠٠/١، و الفخر الرازى، فى: المحصول: ١٤٠/٣.

٧- المعتمد: ٢٨٤/١-٢٨٥.

مخصوص؛ قال القاضي (١): لا- يجب إضمار مثله في المعطوف عليه، كقوله عليه السّلام: «لا- يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده» (٢)، ففي (٣) الثاني إضمار مخصوص، وهو (بكافر حربى)، لأنّ ذا العهد يقتل بالذمى بلا خلاف.

و الأولى التوقّف، لأنّ العطف يقتضى الاشتراك، خصوصا في عطف المفرد، و صيغه العموم تقتضى الاستغراق، و ليس أحدهما أولى من الآخر.

المسألة الرابعة: لا- يجوز تخصيص العموم بمذهب الراوى، لأنّ المقتضى للعموم موجود، و هو الصيغه الموضوعه للاستغراق، و عدول الراوى يجوز أن يكون عن أماره أو نظر فاسد.

لا يقال (٤): لو لم يعلم من شاهد حال النبى عليه السّلام التخصيص، لبيّن وجه العدول.

لأننا نقول: لا نسلم وجوب إظهار الوجه إلاّ عند المطالبه، فلعلّها لم تحصل. سلّمنا حصولها، لكن لم ينقل، لأنّ النقل (٥) ليس واجبا على السامع.

المسألة الخامسة: ذكر بعض ما يتناوله (٦) العام لا يخصّ العموم،

ص: ١٤٨

١- عبد الجبار، كما فى: المعتمد: ٢٨٦/١.

٢- جامع الاصول: ٢٦/٨-٢٨ ح ٥٨٦٣.

٣- فى ه، الحجريه: (و فى).

٤- المعتمد: ١٧٦/٢، [١] الذريعه: ٣١٣/١، المحصول: ١٧٦/٢، [٢] المنتهى: ١٣٣.

٥- فى ن، ب، ج، د، الحجريه: (نقلها). و استظهر مصحح نسخه (د) أنّ الصواب: (نقله). و مرجع الضمير (وجه العدول)، كما أنه مرجع الضمير فى (ينقل).

٦- فى ب: (تناوله).

خلافاً لأبي ثور (١)(٢)؛ لأنّ التخصيص مشروط بالتنافي، ولا تنافي.

و كذلك قصد المتكلم بخطابه إلى المدح و الذمّ، لا يمنع من كونه عامّاً، خلافاً لبعض الشافعية (٣)؛ لأنّ قصد المتكلم ذلك لا ينافي صيغه العموم، لا وضعاً و لا عادة، لصحّه الجمع بينهما.

ص: ١٤٩

١- هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي: الفقيه، صاحب الإمام الشافعي. قال ابن حبان: صنّف الكتب، و فرّع على السنن و ذبّ عنها، يتكلم في الرأي فيخطئ و يصيب. مات ببغداد شيخاً عام ٢٤٠ هـ. قال ابن عبد البر: له مصنّفات كثيرة، منها كتاب ذكر فيه اختلاف مالك و الشافعي، و ذكر مذهبه في ذلك. و هو أكثر ميلاً إلى الشافعي. عن: الأعلام للزركلي: ٣٧/١. [١]

٢- المعتمد: ٢٨٨/١، المحصول: ١٢٩/٣، الإحكام: ٥٣٤/١، المنتهى: ١٣٣. [٢]

٣- المعتمد: ٢٧٩/١، التبصره: ١٩٣، المحصول: ١٣٥/٣، الإحكام: ٤٨٥/١، المنتهى: ١١٨.

الباب الرابع: في المجمل والمبين

اشاره

و فيه فصول

ص: ١٥١

الفصل الأول: فى تفسير ألفاظ يحتاج إليها فى هذا الباب

المجمل؛ قد يراد به: ما أفاد جملة من الأشياء، من قولهم: (أجملت الحساب). و فى الاصطلاح هو: ما أفاد شيئاً من جملة أشياء، هو معين فى نفسه، و اللفظ لا يعينه.

و البيان فى العرف هو: كلام أو فعل دالّ على المراد بخطاب لا يستقلّ بنفسه فى معرفه المراد.

و الميّن: قد يطلق على ما يحتاج إلى بيان، و قد ورد عليه بيانه. و قد يطلق على الخطاب المبتدأ المستغنى عن بيان.

و المفسّر: له المعنيان أيضاً.

و النصّ هو: الكلام الذى يظهر (1) إفادته لمعناه، و لا يتناول أكثر ممّا هو مقول فيه.

ص: ١٥٣

١- فى ج: (ظهر).

الفصل الثاني: فيما يحتاج إلى بيان

و الضابط فيه: أن كل ما لا يستقل بنفسه، في معرفه المراد به؛ فهو مجمل.

و تقسيم ذلك أن نقول: الأدله الشرعيه إما أقوال أو أفعال.

فالأقوال على ضربين: ما يستقل بنفسه في معرفه المراد به. و هو (١) يدلّ إمّا بصريحه، كقوله تعالى: **وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا** (٢)، و قوله:

وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (٣)، أو بفحواه، كقوله: **فَلَا تَقْعَلْ لَهْمَا أُفٌّ** (٤)، و هذا حقيقه عرفيه في نفى الأذيه مطلقا. و قيل (٥): يعلم ذلك بالقياس. و هو باطل؛ لأنه يعلمه من لا يستحضر القياس، و من لا يعتقد صحته أيضا.

و (٦) ما لا- يستقل بنفسه. و هو نوعان: أحدهما: يحتاج إلى بيان ما لم يرد منه، كقوله تعالى: **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** (٧).

ص: ١٥٤

١- زاد في ه هاهنا كلمه: (ما).

٢- الكهف ٤٩. [١]

٣- النساء ١٧٦. [٢]

٤- الإسراء ٢٣. [٣]

٥- القائل الشافعيه، و يسمونه القياس الجلي، كما في: المعتمد: ١/٢٢٦، العده: ١/٤١٠، [٤] التبصره: ٢٢٧، المستصفي: ٨٤/٢

[٥] المنخول: ٣٣٤، المحصول: ٣/١٧٣، الإحكام: ٢/٦٥، المنتهى: ١٤٨.

٦- زاد في ن، ب، ج، د، ه، الحجريه؛ كلمه: (منه) في هذا الموضع. و الصواب عدمها، كما استظهره مصحح نسخه (ب).

٧- المائدة ٣٨. [٦]

و هذا يصحّ التعلّق به. و منهم من أدخله في حيّز المجمل (١). و الأظهر ما ذكرناه. و النوع الثاني: ما يفتقر إلى بيان ما أريد به. و هو على أقسام:

الأول: ما وضع في اللّغه لمعنى واحد موجود في أشخاص متعدّده؛ فإنّه بالنظر إليها أو إلى بعضها المعين، مجمل، كقوله تعالى: وَ آتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ (٢).

الثاني: ما وضع لمعان مختلفه متعدده، و هو المشترك، فهو مجمل أيضا، على ما مرّ بيانه، كقوله تعالى: ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ (٣).

الثالث: ما استعمل في بعض موضوعه لمخصص مجمل (٤)، كقوله تعالى: أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ (٥).

الرابع: ما استعمل في غير موضوعه. و هو ضربان: أحدهما: الأسماء الشرعيه، منقوله كانت، كقوله تعالى: وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ (٦)، أو مختصّه، كقوله تعالى: ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ (٧). و الثاني: ما استعمل في مجازه، و تساوت المجازات بالنسبه إليه، فهو مجمل فيها.

و أمّا الأفعال: فكلّها محتاجه إلى البيان، لأنها لا تنبئ عن الوجوه التي

ص: ١٥٥

١- المعتمد: ٣١٠/١، الذريعه: ٣٥٠/١، العدّه: ٤٤٠/٢، المحصول: ١٧١/٣، الإحكام ١٩/٢، المنتهى: ١٣٩.

٢- الأنعام ١٤١. [١]

٣- البقره ٢٢٨. [٢]

٤- كلمه: (مجمل) لم ترد في ب، د، الحجريه.

٥- المائده ١. [٣]

٦- البقره ٤٣. [٤]

٧- البقره ١٨٧. [٥]

وقعت عليها (١). وقد يقترب بها ما ينبئ عن الوجوه التي وقعت عليها، كما إذا رأى مثلاً أنه صَلَّى صلاة جماعة بأذان وإقامه، علم أنها واجبه، لأن ذلك من دلائل الوجوب.

ص: ١٥٦

١- كتب في هامش ب: (من الوجوب و الندب).

الفصل الثالث: فيما ادخل في المجمل. وفيه مسائل:

المسألة الاولى: التحريم و التحليل المعلقان على الأعيان، ينصرف إلى المنفعه المطلوبه من تلك العين عرفا. و قال أبو عبد الله (١): هو مجمل.

لنا: أنّ الذهن يسبق إلى ذلك، فإنّ القائل: (هذا الطعام حرام) يسبق إلى الذهن تحريم أكله، و: (هذه المرأه حرام) يسبق إلى الذهن تحريم الاستمتاع بها، و سبق الذهن إلى الشيء دلالة على كون اللفظ حقيقه فيه.

احتجّ (٢): بأنّ الأعيان غير مقدوره، فلا يتناولها النهى، و ليس مجاز أولى من مجاز، فوجب التوقف.

و جوابه: منع الثانيه، لقيام الأولويه الباديه بقضيه العرف.

المسألة الثانيه: قال الشيخ أبو جعفر (٣): (الباء) في قوله تعالى:

وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ (٤) للتبعيض، لأنّ الفعل متعدّ بنفسه، فلو لم تفد التبعيض لم يكن ثمّه (٥) فائده.

و قال القاضي (٦): تفيد الإلصاق فحسب، كما تقول: (امسح يدك بالمنديل)، فإنّه يوجب إلصاق يده بالمنديل، إمّا بكّله أو ببعضه.

ص: ١٥٧

١- المعتمد: ٣٠٧/١، التبصره: ٢٠١. [١]

٢- المعتمد: ٣٠٧/١، التبصره: ٢٠٢.

٣- العده: ٤٤٠/٢. [٢]

٤- المائده: ٦.

٥- في ن، ب، ه: (ثم).

٦- عبد الجبار، كما في: المعتمد: ٣٠٨/١.

وقال بعض العراقيين (١): هي مجمله، لأنها تحتمل مسح الكلّ والبعض، فإذا مسح النبي عليه السلام بناصيته، كان ذلك بيانا للمجمل.

المسألة الثالثة: حرف (٢) النفي إذا دخل على المصدر، كقوله: «لا صلاة إلا بطهور» (٣)؛ قال أبو عبد الله البصرى (٤): هو مجمل. و قال قوم (٥):

إن كان الفعل شرعياً، انتفى عند انتفاء الصفه المذكوره، كقوله: «لا صلاة إلا بفتح الكتاب» (٦)، لأنّ الشرع أخبر (٧) بانتفاء ذلك. وإن كان حقيقياً (٨) انصرف إلى حكمه: فإن كان له حكم واحد، انتفى ذلك الحكم، كقوله: «لا شهاده لقاذف» (٩). وإن كان له أحكام متساويه، كان مجملاً.

ص: ١٥٨

١- المعتمد: ٣٠٨/١، المحصول: ١٦٤/٣، الإحكام: ١٤/٢، المنتهى: ١٣٧. [١]

٢- (*) بدايه النسخه (أ).

٣- جامع الاصول: ٤٣٩/٥ ح ٣٦٠٠. واللفظ: «بغير طهور».

٤- المعتمد: ٣٠٩/١، التبصره: ٢٠٣. [٢]

٥- المعتمد: ٣٠٩/١، المحصول: ١٦٦/٣-١٦٧.

٦- جامع الاصول: ٣٢٦-٣٢٧ ح ٣٤٢٣، و: ٤٢٨/٥ ح ٣٥٨٣، و: ٦٤٤/٥-٦٤٥ ح ٣٩١٥. واللفظ: «لمن لم يقرأ بفتح الكتاب».

٧- في ب: (أخبرنا).

٨- في ن، ب، ج، د، ه، الحجريه: (حقيقه).

٩- لم أجد حديثاً بهذا اللفظ. نعم ورد مضمونه، فانظر: وسائل الشيعه/كتاب الشهادات ٣٦-باب قبول شهاده القاذف بعد التوبه و عدم قبولها قبله.

الفصل الرابع: في البيان. وفيه مسائل:

المسألة الأولى: البيان يقع بأشياء:

الأول: القول، وهو ظاهر.

الثاني: الكتاب، كما بين الله تعالى لملائكته بما كتبه في اللوح (١)، و الرسول بما كتبه لعماله (٢)، والأئمة من بعده (٣).

الثالث: الإشارة، كما قال: «الشهر هكذا و هكذا» بأصابعه العشر، ثم أعاد و حبس إصبعه في الثالثه (٤). و هذا القسم لا يصح في حق الله تعالى، لافتقاره (٥) إلى الأعضاء، و استحالتها في حقه تعالى.

الرابع: الفعل. و أنكر ذلك قوم (٦). و الأصح جوازه، كما بين النبي عليه السلام الحجّ و الوضوء بفعله. و لا يكون بيانا حتى يعلم ذلك من قصده،

ص: ١٥٩

- ١- و كحديث الصحف الاثنى عشر، المروى في: اصول الكافي: ٢٧٩/١-٢٨٤/ كتاب الحجّه/باب أنّ الأئمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئا و لا- يفعلون إلا- بعهد من الله عزّ و جل و أمر منه لا- يتجاوزونه/ح ١،٢،٤؛ و كحديث اللوح، المروى في المصدر السابق: ٥٢٧/١-٥٢٨/باب ما جاء في الاثنى عشر و النصّ عليهم عليهم السلام/ح ٣.
- ٢- راجع كتاب: مكاتيب الرسول، للشيخ على الأحمدي المياني: ٥٠٧/٢-٧٠٦ مطبعه دار الحديث طهران عام ١٤١٩ هـ.
- ٣- اصول الكافي: ٢٣٨/١-٢٤٢/كتاب الحجّه/باب فيه ذكر الصحيفة و الجفر و الجامعه و مصحف فاطمه عليها السلام/ح ١،٦.
- ٤- جامع الاصول: ٢٧٩/٦-٢٨٢ ح ٤٣٩٤، ٤٣٩٣.
- ٥- في ج، د، الحجريه: (لافتقارها).
- ٦- المعتمد: ٣١١/١، [١] الذريعه: ٣٣٩/١-٣٤٠، ١٨٠/٣، اصول السرخسي: ٢٧/٢، الإحكام: ٢٥/٢، المنتهى: ١٤٠.

أو بنصّه، كقوله: «صلّوا كما رأيتموني أصلي» (١)، أو بالدليل العقلي، كما إذا فعل وقت الحاجة إلى بيان الخطاب.

الخامس: الترك، كأن يتركه عليه السيّلام بعد فعله عمداً، أو يكون الخطاب متناولاً له ولامته، ثم يتركه (٢)، فيعلم خروجه عن العموم.

فرعان

الأوّل: الفعل أكشف من القول في البيان، لأنّ الفعل ينبئ عن صفة المبيّن عياناً، والقول إخبار عن تلك الصفة، وليس الخبر كالعيان.

الفرع الثاني: إذا ورد عقيب المجرّم قول و فعل يحتمل أن يكون كلّ واحد منهما بياناً: فإن لم يتنافيا، و علم تقدّم أحدهما، كان هو البيان، و الثاني تأكيداً. و إن جهل، كانا (٣) سواء في الاحتمال. و إن تنافيا، و علم تقدّم أحدهما، كان هو البيان. و إن جهل، كان القول هو البيان دون الفعل، لأنّه يدلّ بنفسه، و ليس كذلك الفعل.

المسألة الثانية: لا- يجب أن يكون البيان كالمبيّن في القوه، خلافاً للكرخي (٤)، فإنّه لا- يعمل بخبر الأوساق (٥)، مع قوله عليه السلام: «فيما سقت السماء العشر» (٦).

ص: ١٦٠

١- جامع الاصول: ٥٧٦/٥-٥٧٧ ح ٣٨٢٠.

٢- زاد في أفي هذا الموضوع كلمه: (هو).

٣- في أ، د، ه: (كان).

٤- المعتمد: ٣١٣/١، المحصول: ١٨٤/٣، الأحكام: ٢٨١/٢، المنتهى: ١٤١.

٥- جامع الاصول: ٥٨٧/٤-٥٩٠ ح ٢٦٦٩، ٢٦٦٨.

٦- جامع الاصول: ٥٨٧/٤-٥٨٩ ح ٦١١/٤، ٢٦٦٨، ٦١٣ ح ٢٦٩٧، ٢٦٩٤. بألفاظ متفاوتة.

و إنّما قلنا ذلك لأنه لا يمتنع تعلّق المصلحه به، و هو متضمّن لحكم شرعى عملى، فجاز استفادته بالخبر المظنون، على ما سيأتى
إن شاء الله تعالى.

ص: ١٦١

الفصل الخامس: في المبين له. وفيه مسائل:

المسألة الأولى: يجوز أن يؤخر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَبْلِيغَ الْعِبَادَةِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا. وَأَوْجِبُهُ قَوْمٌ قَبْلَ الْحَاجَةِ (١).

لنا: لو علم ذلك، لعلم إما سمعا أو عقلا، والقسمان منتفیان (٢).

احتجوا (٣): بقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ (٤)، الأمر للفور.

و جوابه: أن المراد بذلك القرآن، لأنه هو المستفاد عند إطلاق التنزيل.

المسألة الثانية: لا خلاف بين أهل العدل أن تأخير البيان عن (٥) وقت الحاجة غير جائز، إذا لم يكن للمكلف طريق إلى معرفه ما

كلف به إلا بالبيان، وإلا لكان تكليفا بما لا يطاق (٦).

و اختلفوا في جواز تأخيره عن وقت الخطاب؛ فأجازه جماعه من

ص: ١٦٢

١- المعتمد: ٣١٤/١-٣١٥، الذريعه: ٣٦٠-٣٦١، العده: ٤٤٧/٢، [١] المحصول: ٢١٨/٣، الإحكام: ٤٤/٢، المنتهى: ١٤٣-١٤٤.

٢- في ب، ج، د، الحجريه: (منتفیان).

٣- المصادر السابقه.

٤- المائده ٦٧. [٢]

٥- في ج، الحجريه: (عند).

٦- المعتمد: ٣١٥/١، الذريعه: ٣٦١-٣٦٢، العده: ٤٤٨/٢، [٣] المحصول: ٢١٥/٢، الإحكام: ٣٠/٢، المنتهى: ١٤١. [٤]

الشافعيه مطلقا (١). و أنكره أبو علي، و أبو هاشم (٢). و أجاز أبو الحسين (٣) تأخير ما لا- ظاهر له، و منع من تأخير ما له ظاهر استعمل في خلافه، كالعام إذا اريد به (٤) الخصوص، و النكره إذا اريد بها معين، و الأسماء الشرعيه.

احتج الأولون بوجوه (٥).

الأول: أن البيان إنما يراد ليتمكّن المكلف من الإتيان بما كلف، فلا حاجه إليه عند الخطاب، كما لم يجب تقديم قدره.

الثاني: لو قبح تأخير زمانا طويلا، لقبح تأخير زمانا قصيرا.

الثالث: لو قبح تأخير بيان العام، لقبح تأخير (٦) بيان المنسوخ.

الرابع: قوله تعالى: فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (٧)، و (ثم) للتراخي.

الخامس: أمره تعالى بنى إسرائيل بذبح بقره (٨)، و هو لا يريد الإطلاق، و أخر بيان صفتها إلى ما بعد السؤال (٩). لا يقال: البيان توجه إلى

ص: ١٦٣

١- المعتمد: ٣١٥/١، التبصره: ٢٠٧، المستصفي: ٢٨٦/١، [١] المحصول: ١٨٨/٣، [٢] الإحكام: ٣٠/٢، المنتهى: ١٤١. [٣]

٢- نفس المصادر.

٣- المعتمد: ٣١٦/١.

٤- في ج، د، الحجريه: (في) بدل (إذا اريد به).

٥- المعتمد: ٣٢٢/١-٣٢٦، التبصره: ٢٠٩-٢١٠، المستصفي: ٢٩٠، ٢٨٧/١، [٤] المحصول: ١٩٣، ١٨٩/٣، الإحكام: ٣٠/٢-٣٠

٣٨، المنتهى: ١٤٢. [٥]

٦- كلمه: (تأخير) ساقطه من ب، ج، د، الحجريه.

٧- القيامه ١٨-١٩. [٦]

٨- البقره ٦٧.

٩- البقره ٦٨-٧١.

تكليف ثان؛ لأنّ ظاهر الكنايات العود إلى المذكور.

ويمكن أن يجاب عن الأوّل: بأنّنا لا نسلم انحصار فائده الخطاب فيما ذكرتم، بل له فائده اخرى، وهى ارتفاع العبث و إزاله الإغراء باعتقاد الجهل، وهذه الفائده لا تحصل إلّا مع مقارنه البيان للخطاب.

و عن الثانى: بإظهار الفرق، و منع الملازمه؛ فإنّ الإنسان قد يتكلّم بما لا يفهم أصلاً، ثم يبيّنه فى الحال، و لا يقبح ذلك منه. و يقبح أن يتراخى (١) ببيانه عن الزمان القصير. و لأنّ الكلام إذا اتصل به البيان صار كالجمله الواحده.

و عن الثالث: بالتزام التسويه بين النسخ و الخصوص، فإنّه لا يجوز إسماع المنسوخ إلّا مع الإشعار بالنسخ.

و عن الرابع: بأنّ ظاهر الكنايه عودها إلى جميع القرآن، و كلّه لا يفتقر إلى بيان.

فإن قلت: يجب تنزيلها على ما يفتقر منه إلى بيان، كالمجمل و العموم.

قلت: ليس ما ذكرته (٢) أولى من التمسك بظاهر الكنايه، و يكون البيان إظهاره بالتنزيل، أو يكون إشاره إلى البيان التفصيلى (٣).

احتجّ أبو الحسين (٤): بأنّه لو تأخّر بيان ما له ظاهر، لكان المخاطب:

ص: ١٤٤

١- فى ج، د، الحجرية: (إن تراخى).

٢- فى ج، د، الحجرية: (ذكره).

٣- فى ه: (بيان التفصيل).

٤- المعتمد: ٣١٦/١-٣١٧. [١] بتصرّف.

إمّا أن لا يريد إفهامنا بذلك، وإمّا أن يريد (١)، و يلزم من الأوّل بطلان كونه خطاباً، و من الثّاني تكليف ما لا يطاق، أو الإغراء باعتقاد الجهل، لأنّه إن أراد منّا فهم ظاهره، لزم الإغراء بالجهل، و إلّا لكان (٢) تكليفاً بما لا سبيل إليه.

و هذا ينتقض بجواز تأخير النسخ، و بأنّه قد يتوجّه الخطاب إلى من يموت قبل تمكّنه من الإتيان بالفعل، فيعلم خروجه عن الخطاب، و لم يبيّن ذلك.

و احتجّ أبو هاشم (٣): بأنّه لو جاز تأخير بيان المجمل، لجاز مخاطبه العربي بالزنجيه، و لا يبيّن له في الحال، و الجامع كون السامع لا يعرف المراد في الحالين.

و جوابه: منع الملازمه، و إبداء الفرق، و هو أنّ العربي لا يفهم موضوع الزنجيه، و ليس كذلك في صورته النزاع، لأنّ السامع يعلم أنّ المتكلم أراد أحد احتمالات اللفظ، و قد يتعلّق الغرض بإبانه مثل ذلك القدر.

المسأله الثالثه: يجوز إسماع العام من لم (٤) يعرف الخاص، سواء

ص: ١٦٥

١- في أ، ب، ج، د، الحجريه: (إمّا أن يريد إفهامنا بذلك و إمّا أن لا يريد). و هو خطأ.

٢- في ه: (كان).

٣- المعتمد: ٣٢١/١، [١] التبصره: ٢١١، [٢] المستصفي: ٢٨٨/١، المحصول: ٢٠٥/٣ - ٢٠٦، [٣] الإحكام: ٤٢/٢.

٤- في د: (لا) بدل (لم).

كان المخصص عقليا أو شرعيا، خلافا لأبي الهذيل (١)، و أبي علي (٢).

لنا: حصول الاتفاق على جواز إسماع العام المخصوص بالعقل، فليجز (٣) مثله في الخصوص بالنقل، و الجامع كون السامع في كل واحد من الأمرين يتمكن (٤) من فهم المراد.

احتجَّ الخصم بوجهين (٥):

أحدهما: لو جاز ذلك لزم الإغراء بالجهل، أو الخطاب بما لا يفهم.

الثاني: لو جاز ذلك لما جاز العمل بالعام إلا بعد العلم بانتفاء المخصص، و ذلك يسدّ باب الاستدلال بالعمومات.

و جواب الأول: أنّ الإغراء و الجهل منتفیان، لأنّ السامع يجوز التخصيص، فيسعى في طلب المخصص.

و جواب الثاني: أنّ غلبه الظنّ بانتفاء المخصص تكفي في جواز العمل بالعام.

ص: ١٦٦

١- هو: محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، مولى عبد القيس، أبو الهذيل العلاف: من أئمة المعتزلة. ولد في البصرة عام ١٣٥ هـ. و اشتهر بعلم الكلام، له مقالات في الاعتزال و مجالس و مناظرات، إليه تنسب فرقه الهذلية من المعتزلة. و ذكر أنّ الجيائي صنّف كتابا في تكفيره. توفي سنة ٢٣٥ هـ. له كتب كثيرة، منها كتاب سمّاه (ملاس) على اسم مجوسى أسلم على يده. عن: الأعلام للزركلي: ١٣١/٧، و [١] هامش: المحصول: ٢٢١/٣.

٢- فإنّهما فضلا، فأجازا في العقلي دون الشرعي، كما في: المعتمد: ٣٣١/١، المحصول: ٢٢١/٣، الإحكام: ٤٥/٢.

٣- في أ: (فلنجز).

٤- في أ، ن، ب، د، هـ: (ممكن).

٥- المعتمد: ٣٣٢/١، المحصول: ٢٢٢/٣-٢٢٣، الإحكام: ٤٦/٢.

الباب الخامس: في الأفعال

إشاره

و فيه فصلان

ص: ١٤٧

الفصل الأول: فى أفعال النبى صلى الله عليه وآله. و فيه مسائل:

المسأله الأولى: التأسى فى الفعل هو: أن يفعل صورته ما فعل (١) الغير (٢)، على الوجه الذى فعل، لأجل أنه فعل.

و فى الترك هو: أن يترك مثل الذى ترك لأجل أنه ترك.

و الاتباع: قد يكون فى القول، و هو: امتثال مقتضاه من وجوب أو ندب أو حظر. و قد يكون فى الفعل و الترك، و هو مثل التأسى.

و الموافقه هى: المشاركة فى صورته ما يشتركان فيه، سواء كان فى عقيدته أو فى فعل.

و المخالفه: قد تكون فى القول، و هى: العدول عن مقتضاه. و فى الفعل، و هى: العدول عن مثل فعله إذا وجب، لأنه لو لم يجب، لم يسم العادل مخالفاً، كما لا يقال: (الحائض مخالفه للنبي صلى الله عليه وآله (٣) فى ترك الصلاة).

و الائتمام: هو فعل مثل ما فعله تبعاً له.

المسأله الثانية: أفعال النبى صلى الله عليه وآله:

إن كانت بيانا لمجمل واجب؛ كانت على الوجوب فى حقنا، أو لمندوب؛ كانت كذلك فى حقنا.

و إن لم تكن بيانا، و كانت شرعيه، و لم يعلم الوجه الذى وقعت

ص: ١٦٩

١- فى د: (فعله).

٢- فى ه: (النبي صلى الله عليه وآله) بدل (الغير).

٣- فى ن: (للحائض مخالفه النبي).

عليه؛ قال ابن سريج (١): تدلّ على الوجوب في حقنا (٢). و قال الشافعي (٣):

تدلّ على الندب (٤). و قال مالك (٥): على الإباحه (٦). و الأولى التوقف.

لنا: أنّ النبي صلّى الله عليه و آله فعل الواجب و غيره، و لا- إشعار للفعل بوجهه الذي وقع عليه، و مع تساوى الاحتمال يجب التوقف.

ص: ١٧٠

١- هو: أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، أبو العباس: فقيه الشافعيه في عصره. مولده ببغداد سنة ٢٤٩ هـ، و بها توفي عام ٣٠٦ هـ. كان يلقب بالباز الأشهب. ولى القضاء بشيراز، و قام بنصره المذهب الشافعي فنشره في أكثر الآفاق. كان حاضر الجواب، له مناظرات و مساجلات مع محمد بن داود الظاهري. له تصانيف كثيرة. منها (الأقسام و الخصال) و (الودائع لمنصوص الشرائع). عن: الأعلام للزركلي: ١٨٥/١. [١]

٢- التبصره: ٢٤٢-٢٤٣، [٢] المحصول: ٢٢٩/٣، الإحكام: ١٤٩/١.

٣- هو: محمّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله: أحد الأئمه الأربعة عند أهل السنّه. و إليه نسبة الشافعيه كافه. ولد في غزّه بفلسطين عام ١٥٠ هـ، و حمل منها إلى مكّه و هو ابن ستين، و زار بغداد مرّتين، و قصد مصر سنة ١٩٩ هـ، فتوفى بها سنة ٢٠٤ هـ، و قبره معروف في القاهره. أفتى و هو ابن عشرين سنه. له تصانيف كثيرة أشهرها (الأمّ) في الفقه سبع مجلدات، و (الرساله) في اصول الفقه، و (المسند) في الحديث. عن: الأعلام للزركلي: ٢٦/٦. [٣]

٤- التبصره: ٢٤٢، [٤] المحصول: ٢٣٠/٣، الإحكام: ١٤٩/١.

٥- هو: مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله: إمام دار الهجره، و أحد الأئمه الأربعة عند أهل السنّه، و إليه تنسب المالكيه. مولده في المدينه عام ٩٣ هـ، و وفاته بها عام ١٧٩ هـ. و شى به إلى جعفر- عمّ المنصور العباسي - فضربه سياطا انخلعت لها كتفه. سأله المنصور أن يضع كتابا للناس يحملهم على العمل به، فصنّف (الموطأ). و له كتب اخرى. عن: الأعلام للزركلي: ٢٥٧/٥. [٥]

٦- المحصول: ٢٣٠/٣، الإحكام: ١٤٩/١. و لكن نسب في: الذريعه: ٥٧٨/٢، العدّه: ٥٧٥/٢، التبصره: ٢٤٣؛ إلى مالك القول بحمله على الوجوب.

احتج القائلون بالوجوب بالقرآن و الإجماع (١).

أما القرآن: فبقوله تعالى: فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ (٢)، و الأمر حقيقه فى الفعل، و قوله تعالى: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ (٣)، و قوله: وَ اتَّبِعُوهُ (٤).

و أمّا الإجماع: فلأنّ الصحابه خلعوا نعالهم لما خلع، و حلقوا لما حلق، و ذبحوا لما ذبح، و رجعوا إلى قول عائشه فى الغسل من التقاء الختانين.

و جواب الأوّل: لا نسلم أنّ الأمر حقيقه فى الفعل. سلّمناه لكن المشترك لا ينزل على كلا معنييه، بل على أحدهما، و القول مراد قطعا، فالفعل غير مراد.

و جواب الثانى: لا نسلم أنّ التأسّى هو الإتيان بمثل فعل الرسول، بل الإتيان به على الوجه الذى فعل، كما بيناه. و هو الجواب عن الآيه الاخرى.

و أمّا الإجماع: فلا نسلم أنّهم فعلوا لأجل فعله مطلقا، بل لعلّه كان يبيّن ذلك لهم.

المسأله الثالثه: إذا علم الوجه الذى وقع عليه فعله صلى الله عليه و آله؛ قال أبو جعفر الطوسى (٥): يجب اتباعه فى ذلك. و هو اختيار أبى الحسين

ص: ١٧١

-
- ١- المعتمد: ٣٤٩/١-٣٥١، [١] الذريعه ٥٨٢/٢، العده: ٥٧٨/٢-٥٨١، [٢] التبصره: ٢٤٤-٢٤٥، [٣] المستصفى: ٩٩/٢-١٠١، [٤] المحصول: ٢٣١/٣-٢٣٣، الإحكام: ١٥٠/١-١٥١، [٥] المنتهى: ٤٩. [٦]
٢- النور ٦٣. [٧]
٣- الأحزاب ٢١. [٨]
٤- الأعراف ١٥٨. [٩]
٥- العده: ٥٧٢/٢-٥٧٣.

البصرى (١). و توقّف قوم فى ذلك (٢).

احتجّ الأولون بوجهين (٣):

أحدهما: قوله تعالى: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ (٤)، وقوله: وَاتَّبِعُوهُ (٥).

الثانى: الإجماع فى الرجوع إلى أفعاله فى تعرّف (٦) الأحكام الشرعيه.

و يمكن أن يجاب عن الأول بأنّ (٧) الاسوه ليست من ألفاظ العموم، فتصدق بالمرّه الواحده، و قد توافقنا على وجوب التأسيّ به (٨) فى بعض الأشياء، فلعلّ ذلك هو المراد. و هذا هو الجواب عن الآيه الاخرى.

لا يقال: العرف يقضى بوجوب التأسيّ به فى كلّ الامور، لأنّه لا يقال: (فلان اسوه لفلان) إذا كان اسوه له فى أمر واحد.

لأننا نقول: هذا ممنوع، فلا بدّ له من دليل.

و أمّا الإجماع: فهو استدلال بصوره خاصّه على قضيه عامّه. و لئن سلّمنا حصوله فى تلك الصوره، فتعديته قياس.

ص: ١٧٢

١- المعتمد: ٣٥٣/١-٣٥٤. [١]

٢- فى التبصره: ٢٤٠. «و [٢] قالت الأشعريه: لا تشاركه فيه الامّه إلاّ بدليل». و فى: المحصول: ٢٤٨/٣. «و [٣] من الناس من أنكر ذلك فى الكل» أى: أنكر التعبد بالتأسيّ فى العبادات و المناكحات و المعاملات. و لم أجد من نسب إليه التوقّف.

٣- المعتمد: ٣٥٤/١-٣٥٥، [٤] الذريعه: ٥٧٦/٢، العدّه: ٥٧٣/٢-٥٧٤، [٥] التبصره: ٢٤١. [٦]

٤- الأحزاب: ٢١. [٧]

٥- الأعراف: ١٥٨. [٨]

٦- فى ج، د، ه، الحجريه: (تعريف).

٧- فى أ، ن، ب، ه: (أَنْ).

٨- كلمه: (به) لم ترد فى ج، د، الحجريه.

الفصل الثاني: في الوجوه التي تقع عليها أفعاله و في حكم التعارض.

إشاره

و فيه مسألتان:

المسأله الاولى: فعله عليه السلام قد يكون بيانا. و يعلم ذلك بوجهين:

أحدهما: أن يتقدّم فعله خطاب يفتقر إلى بيان، و يعدم ما يمكن أن يكون بيانا له.

الثاني: أن ينصّ على كون فعله بيانا للخطاب (١).

و قد يكون فعله ابتداء شرع، فيكون واجبا أو مندوبا أو مباحا.

فالواجب يعلم بخمسه طرق: بنصّه على الوجوب، أو يكون فعله (٢) بيانا لواجب (٣)، أو يفعل عليه السلام معه أماره تدلّ على الوجوب، أو يفعله بدلا عن (٤) واجب، أو يكون الفعل قبيحا لو لم يكن واجبا، كركوعين في ركعه.

ذكره أبو الحسين (٥).

و المندوب يعلم بأربعة أشياء: بنصّه عليه السلام، أو يعلم أنّ له صفة زائده على حسنه و لا تدلّ دلالة على وجوبه، أو يكون بيانا لخطاب يدلّ على الندبيه، أو يكون امثالا لخطاب دالّ عليها.

و الإباحه تعلم بأربعة أشياء: بأن يعلم ذلك من قصده إمّا بنص أو أماره، أو تدلّ [دلالة] على حسنه و لا تدلّ دلالة على وجوبه و لا ندبه، أو يكون

ص: ١٧٣

١- في ن، ح، د، ه، الحجرية: (لخطاب).

٢- في أ: (يكون الفعل). و في ب، ه: (بكون فعله).

٣- في ن: (لوجوب).

٤- في الحجرية: (من).

٥- المعتمد: ٣٥٦/١-٣٥٧.

بيانا لخطاب دالّ على الإباحه، أو امثالا لخطاب دالّ عليها (١).

المسأله الثانيه: التعارض بين فعليه بالنظر إليهما غير ممكن، لأنّهما لا يقعان إلاّ في زمانين (٢)، بل قد يقترن بالفعل ما يدلّ على عمومه في الأشخاص، وشموله للأوقات، فيصحّ تطرّق التعارض. و في التحقيق:

التعارض راجع إلى تلك القرينه.

و أمّا التعارض بين قوله و فعله فممكن؛ فعلى هذا إذا تعارض قوله و فعله، و لم يعلم تقدّم أحدهما على الآخر، و جب التوقّف، إلاّ لدلاله غيرهما، سواء كان التعارض من كلّ وجه أو من بعض. و قال جماعه (٣):

يجب المصير إلى القول.

و احتجوا (٤): بأنّ القول يدلّ بنفسه، و الفعل يفتقر (٥) في الدلاله إلى القول، فكان القول أولى. و بأنّ الفعل يحتمل الاختصاص به عليه السّلام، و ليس كذلك القول.

و جواب الأول: أنّ الكلام ليس في الفعل المطلق، بل في الفعل الذى قام الدليل على وجوب متابعته فيه، فصار كالقول. و هذا هو الجواب عن الثانى.

ص: ١٧٤

١- في أ: (لذلك) بدل: (لخطاب دال عليها).

٢- في أ: (الأزمان).

٣- المعتمد: ١/٣٦٠-٣٦١، العدّه: ٢/٥٨٩، [١] التبصره: ٢٤٩، [٢] المستصحب: ١٠٥/٢، المحصول: ٣/٢٥٨-

٢٥٩، الإحكام: ٢/٢٨، المنتهى: ٥١.

٤- المصادر السابقه.

٥- في أ، ن، ب: (مفتقر).

اختلف الناس فى النبى صلى الله عليه و آله. هل كان متعبدا بشرع من (١) قبله أم لا؟ و هذا الخلاف عديم الفائدة، لأننا لا نشك أن جميع ما أتى به لم يكن نقلا عن الأنبياء، بل عن الله تعالى بواسطة الملك، و نجمع على أنه صلى الله عليه و آله أفضل الأنبياء، و إذا أجمعنا على ثمره المسأله، فالدخول بعد ذلك فيها كلفه.

ص: ١٧٥

١- زاد فى ن هاهنا كلمه: (كان).

الباب السادس: في الإجماع

أشاره

و فيه فصول

ص: ١٧٧

المسأله الاولى: الإجماع و إن كان فى وضع اللغه مشتركاً بين الاتفاق و الإجماع (١)؛ فهو فى الاصطلاح: اتفاق من يعتبر قوله فى الفتاوى الشرعيه على أمر من الامور الدينيه، قولاً كان أو فعلاً.

و هو ممكن الوقوع.

و فى الناس من أحاله (٢)، كما يستحيل إجماع أهل الإقليم الواحد على الاشتراك فى ملبس واحد و مأكل واحد. و هذا باطل، بما (٣) يعلم من الاتفاق على كثير من مسائل الفقه ضروره. ثم الفرق: أن التساوى فى المأكل و المشرب ممّا يتساوى فيه الاحتمال، و ليس كذلك المسائل الدينيه، لأنها يصار إليها عند الأدله، فجاز الاتفاق عليها.

و من الناس من أحال العلم به إلا فى زمن الصحابه (٤)، نظراً إلى كثرة المسلمين و انتشارهم، و كون ذلك لا يعلم إلا بالمشافهه لهم أو التواتر عنهم، و هما متعذران فيمن بلغ هذا الحدّ.

ص: ١٧٩

١- فى ه: (الإعزام). قال ابن الأثير فى النهايه: ٢٩٦/١: «[١] أجمعت الرأى، و أزمعته، و عزمت عليه؛ بمعنى».

٢- المعتمد: ٢٢/٢، المحصول: ٢١/٤، [٢] الإحكام: ١٦٨/١-١٦٩، المنتهى: ٥٢. [٣]

٣- فى ه: (لما).

٤- المعتمد: ٦٧/٢-٦٨، اصول السرخسى: ٣١٣/١، المحصول: ٣٤/٤-٣٥، الإحكام: ١٦٩/١، المنتهى: ٥٢.

لا يقال: نحن نعلم اتفاق المسلمين على كثير من المسائل، كنبوّه محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَنَعْلَمُ غَلْبَهُ كَثِيرًا مِنْ الْمَذَاهِبِ عَلَى بَعْضِ الْبِلَادِ.

لأنّ نجيب عن الأول: بأنّه لا معنى للمسلم إلاّ من قال بهذه الأشياء، فكأنّ (١) القائل: (أجمع المسلمون على النبوّه) يقول: (أجمع من قال بالنبوّه على النبوّه).

و أمّا غلبه بعض المذاهب، فلا نسلم أنّنا نعلم ذلك في أهل البلد كافّه. و لئن سلّمنا أنّ الأكثر منهم قائل به، لكن هذا ممّا لا يجدى في باب الإجماع.

المسأله الثانيه: عندنا أنّ زمان التكليف لا يخلو من إمام معصوم حافظ للشرع، يجب الرجوع إلى قوله فيه. إذا تقرر هذا، فمتى أجمعت (٢) الامّه على قول، كان ذلك الإجماع حجّه. و لو فرضنا خلوّ الزمان من ذلك الإمام، لم يكن الإجماع حجّه.

و هاهنا بحثان

الأوّل: مع وجوده عليه السّلام الإجماع حجّه، للأمن على قوله من الخطأ، و القطع على دخوله في جملة المجمعين. و على هذا، فالإجماع كاشف عن قول الإمام، لا أنّ الإجماع حجّه في نفسه من حيث هو إجماع.

ص: ١٨٠

١- في ن، ج، ه: (و كان).

٢- في ن، ه، الحجريه: (اجتمعت).

البحث الثاني: لو خلا الإجماع عن المعصوم عليه السلام لم يكن حججه، خلافا لسائر الطوائف ما عدا الخوارج و النظام (١)(٢).

لنا: لو كان حججه لعلم ذلك إما بالعقل أو بالنقل (٣)، و القسمان باطلان بما يبطل به معتمد المخالف، و هم طائفتان: طائفه تتمسك بالمعقول، و اخرى بالمنقول.

أما المعقول: فقالوا (٤):

لو لم يكن الإجماع حقا (٥)، لاستحال إجماعهم عليه، كما يستحيل تواطؤهم على التلّفظ بالعباره الواحده، و التحلّي بالزى الواحد.

الثاني: أنّ إجماع الخلق العظيم على الحكم يستدعى دلاله أو أماره،

ص: ١٨١

١- هو: إبراهيم بن سيار بن هانى البصرى، أبو إسحاق النظام: من أئمه المعتزله. قال الجاحظ: «الأوائل يقولون: فى كل ألف سنه يظهر رجل لا- نظير له. فإن صح ذلك؛ فأبو إسحاق من أولئك». تبخر فى علوم الفلسفه. و انفرد بآراء خاصه. و تابعته فرقه من المعتزله سميت النظاميه نسبه إليه. أما شهرته بالنظام فأشيعه يقولون: إنّها من إجادته نظم الكلام، و خصومه يقولون: إنّه كان ينظم الخرز فى سوق البصره. و فى «لسان الميزان» أنّه «متهم بالزندقه. و كان شاعرا أديبا بليغا». و ذكروا أنّ له كتبا كثيره فى الفلسفه و الاعتزال. توفى عام ٢٣١ هـ. عن: الأعلام للزركلى: ٤٣/١. [١]

٢- المعتمد: ٤/٢، الذريعه: ٢/٤٠٤، العده: ١/٢-١/٢-١/٢، التبصره: ٣٤٩، اصول السرخسى: ١/٢٩٥، المستصفى: ١/٢٠٤، المحصول: ٤/٣٥، [٢] الإحكام: ١/١٧٠، المنتهى: ٥٢.

٣- فى ب، ج، د، الحجرية: (النقل).

٤- البرهان: ١/٢٦٢-٢/٢٦٣، المحصول: ٤/١٠٠، المستصفى: ١/٢١١.

٥- فى ه: (حججه) بدل (حقا).

و كلاهما حجّه.

و جواب الأوّل: منع الملازمه، و إبداء الفارق بأنّ صورته الوفاق ممّا يتساوى فيه الاحتمال، و تختلف فيه الدواعى، و ليس كذلك الإجماع على الحكم، لأنّه قد يحصل عند (1) شبهه، ثمّ تعمّ تلك الشبهه.

و جواب الثانى: منع الحصر، لجواز أن يجمعوا لشبهه.

ثم إن الوجهين منقوضان بإجماع اليهود و النصارى و غيرهم من الفرق الموفين على عدد المسلمين، فإنّهم أجمعوا على كثير من الأباطيل.

و أمّا المتمسكون بالمنقول، فاستدلوا بوجوه (2):

الأوّل: قوله تعالى: وَ مَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ (3) الآية، فلو لم يكن كلّ واحد منهما محظورا لقبح الجمع بينهما، كما يقبح: (من شاق الرسول و شرب ماء، عاقبته)، و مع ثبوت ذلك يكون اتباع غير سبيل المؤمنين (4) محظورا، فيكون اتباع سبيلهم واجبا.

الثانى: قوله تعالى: وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا (5)، و الوسط العدل و الخيار، بالنقل (6) عن أئمة اللّغه و أهل التفسير (7)، و الموصوف

ص: ١٨٢

١- فى ج، د، الحجريه: (عن).

٢- المعتمد: ٢/٤-١٦، التبصره: ٣٤٩-٣٥٥، [١] اصول السرخسى: ١/٢٩٦-٢٩٩، المستصفى: ١/٢٠٦-٢٠٧، [٢] المحصول: ٤/٣٥-٧٩، [٣] الإحكام: ١/١٧٠-١٨٧.

٣- النساء ١١٥. [٤]

٤- فى أ، ج، د: (المسلمين) بدل (المؤمنين).

٥- البقره ١٤٣. [٥]

٦- فى أ: (بالنصّ) بدل (بالنقل).

٧- الصحاح للجوهري: ١/٩٠٨، [٦] المفردات للراغب: ٥٢٢ (٧) مادّه وسط، الكشاف للزمخشري: ١/١٩٨ - [٨] فى تفسير الآيه المذكوره.

بالعدالة بجانب لمواقفه (١) الخطيئه، و ذلك ينافى الإجماع عليها.

الثالث: قوله تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الذِّكْرُ حَيْثُ أَنتُمْ خَيْرٌ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ (٢)؛ أخبر أنهم ينهون عن المنكر، و هو يعم كل منكر، بما عرف في باب العموم، و هو ينافى الإجماع عليه.

الرابع: قوله عليه السلام: «أمتي لا تجتمع على خطأ» (٣)، و صححه نقل الحديث مشهوره. و لو دفع بعينه (٤) لكان معناه (٥) منقولاً بالتواتر، لوجود هذا المعنى في أخبار لا تحصى كثره.

و جواب الأول: منع (٦) عموم السبيل، فلعله أراد في ترك المشاقه (٧) خاصه. و لو سلمنا عمومه، لزم ترك اتباع إجماعهم، لأنهم إن أجمعوا من غير دلالة، لم يجز الاتباع. و إن كان لدلالة، لم يجز العمل بما أجمعوا عليه إلا بعد الظفر بتلك الدلالة، لأنه قد كان من شأنهم لو لا الدلالة لما عملوا به.

و لو سلمنا ذلك، لم يكن فيه منافاه لمذهبنا، لأنّ الواقع وجود الإمام المعصوم عليه السلام، و هو أحد المؤمنين، و اتباع (٨) غير سبيله غير جائز، و نحن

ص: ١٨٣

١- في ج، د، ه، الحجريه: (لموافقه).

٢- آل عمران ١١٠. [١]

٣- هذا اللفظ ورد في كتب اصول الفقه المتقدمه المذكور. و المروى في كتب الحديث: «قد أجازكم الله من ثلاث خلال... و أن لا تجتمعوا على ضلاله» و «إن الله لا يجمع أمتي - أو قال: أمه محمد - على ضلاله»: جامع الاصول: ١٩٥/٩ - ١٩٦ ح ٦٧٦١، ٦٧٦٠.

٤- في أ: (نقله) بدل (بعينه).

٥- كلمه: (معناه) لم ترد في ه.

٦- في ن، ب، ه: (بمنع). و في ج، د، الحجريه: (نمنع).

٧- في أ، ه: (المشاقه).

٨- في ن، ب، ه: (فاتباع).

نتكلم على تقدير عدمه.

و جواب الثانى: منع عموم العداله فى الأشياء كلها، فلعلهم عدول فى الشهاده على الناس خاصه. ثم إن أراد بذلك أمه النبى صلى الله عليه وآله لم يتحقق (١) الإجماع إلا بعد اتفاق كل من كان و يكون من الامه، و إن أراد البعض - و ليس فى الآيه إشعار به - دخل فى حيز المجمل، فلعله أراد من ثبتت عصمته من الأئمه عليهم السلام (٢).

و جواب الثالث: أن (المنكر) اسم مفرد معرّف باللام، و قد بينا أنه لا يقتضى العموم، و إذا كان كذلك، جاز أن يراد به النهى عن الكفر، و مع قيام الاحتمال (٣) يبطل التعلّق بالآيه.

لا يقال: هذا حاصل فى سائر الامم، فلا يكون فيه مزيه، و ظاهر الآيه إثبات المزيه.

لأننا نقول: المزيه حاصله، و هى مبالغتهم فى النهى عن الكفر، كما لو صرح بهذا المعنى لم تبطل المزيه.

و جواب الحديث ٤: منع أصله. و لو سلمنا تواتره، لقلنا بموجه من

ص: ١٨٤

١- فى أ: (نتحقق).

٢- فى الحجريه: (الأمه).

٣- فى أ، ب، ج، د، الحجريه: (الإجمال).

حيث أنّ أمته عليه السّلام لا تخلو من المعصوم، فيكون قولها حجّة لدخول قوله في الجملة.

فرعان

الأوّل: جاحد الحكم المجمع عليه كافر، لأنّه يجحد ما يعلم حقيته من الشرع.

ص: ١٨٥

الفرع الثاني: الإجماع لا يصدر عن مستند ظني (١)، لأن معتمد المعصوم الدليل القطعي، لا الحجّة الظنيّة. نعم يجوز أن تكون أقوال باقى الإماميه مستنده إلى الظنّ، كخبر الواحد منضمّا إلى قوله الصادر عن الدلالة.

المسألة الثالثة: لا يجوز أن ينعقد إجماع على مسأله، ثم ينعقد بعده

ص: ١٨٦

١- قال أبو الحسين، فى: المعتمد: ٣٦/٢: « [١] ذكر قاضى القضاة عن الحاكم صاحب (المختصر) أنّه قال: إذا انعقد الإجماع لأهل العصر عن اجتهاد، جاز لمن بعدهم أن يخالفهم فيه. وعندنا أنّه حجّه يحرم خلافه». و قال السرخسى، فى: اصوله: ٣٠٢/١: «كان ابن جرير رحمه الله يقول الإجماع الموجب للعلم قطعاً لا يصدر عن خبر الواحد و لا عن القياس، لأنّ خبر الواحد و القياس لا يوجب العلم قطعاً، فما يصدر عنه كيف يكون موجبا لذلك؟! و لأنّ الناس يختلفون فى القياس هل هو حجّه أم لا؟ فكيف يصدر الإجماع عن نفس الخلاف؟! و هذا غلط بين، فقد بينا أنّ إجماع هذه الامّة حجّه شرعا باعتبار عينه لا باعتبار دليله، فمن يقول بأنّه لا- يكون إلا- صادرا عن دليل موجب للعلم فإنّه يجعل الإجماع لغوا، و إنّما يثبت العلم بذلك الدليل، فهو و من ينكر كون الإجماع حجّه أصلا سواء، و خبر الواحد و القياس و إن لم يكن موجبا للعلم بنفسه فإذا تأيّد بالإجماع فذلك يضاهى ما لو تأيّد بآيه من كتاب الله، أو بالعرض على رسول الله صلى الله عليه و آله و التقرير منه على ذلك، فيصير موجبا للعلم من هذا الطريق قطعاً». و قال الآمدى، فى: الإحكام: ٢٢٤/١: «القائلون بأنّه لا ينعقد الإجماع إلا عن مستند؛ اختلفوا فى جواز انعقاده عن الاجتهاد و القياس، فجوّزه الأ- كثرون، لكن اختلفوا فى الوقوع نفيًا و إثباتًا. و القائلون بثبوته اختلفوا؛ فمنهم من قال: الإجماع مع ذلك يكون حجّه تحرم مخالفته، و هم الأ- كثرون. و منهم من قال: لا- تحرم مخالفته، لأنّ القول بالاجتهاد فى ذلك يفتح باب الاجتهاد و لا يحرمه. و ذهب الشيعة و داود الظاهرى و ابن جرير الطبرى إلى المنع من ذلك. و من الناس من قال بجواز ذلك بالقياس الجلى دون الخفى. و المختار جوازه و وقوعه، و أنّه حجّه تمتنع مخالفته». كما صرح باختيار ذلك الشيرازى، فى: التبصره: ٣٧٢، و [٢] الغزالي، فى: المستصفى: ٢٢٧/١، و [٣] الفخر الرازى، فى: المحصول: ٢١٠/٤، و [٤] ابن الحاجب، فى: المنتهى: ٥٥. [٥]

إجماع على خلافها، وإلا لكان قول المعصوم خطأ.

لا يقال: ربّما كان قوله الأوّل تقيّه.

لأنّ نقول: الإجماع لا يتقرر ما لم يعلم الاتفاق قصداً.

المسألة الرابعة: كلّ ما انعقد الإجماع عليه فهو حقّ، سواء كان من العقائد الدينيه، أو الفروع الشرعيه، أو غير ذلك. لكن كلّ ما يتوقّف العلم بوجود وجود الإمام المعصوم عليه السّلام عليه، لم يصحّ الاستدلال عليه بالإجماع، وإلاّ لدار. وكلّ ما لا يكون كذلك، جاز الاستدلال عليه بالإجماع.

ص: ١٨٧

المسأله الاولى: قال القاضي أبو بكر (١): يعتبر في الإجماع عوام الامه، نظرا إلى لفظ الخبر (٢). وقال الأكثرون: المعتبر بقول العلماء وأهل الاجتهاد خاصه (٣). وقال أهل الظاهر: المعتبر بإجماع الصحابه خاصه (٤).

والذى يجيء على مذهبننا اعتبار من يعلم دخول المعصوم فيهم. فعلى هذا، لو أجمع العلماء، أو الفقهاء، أو أهل البيت (٥): لكفى ذلك فى كونه حجّه، لما قرناه.

ص: ١٨٨

١- هو: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، القاضي الباقلاني: من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرئاسة فى مذهب الأشاعره. ولد فى البصره عام ٣٣٨ هـ، و سكن بغداد، و توفى فيها عام ٤٠٣ هـ. وجهه عضد الدوله سفيرا عنه إلى ملك الروم، فجرت له فى القسطنطينيه مناظرات مع علماء النصرانيه بين يدي ملكها. له مؤلفات عديده، منها (إعجاز القرآن) و (الإنصاف) و (التمهيد فى الرد على الملحده و المعطله و الخوارج و المعتزله). عن: الأعلام للزركلى: ١٧٦/٦. [١]

٢- المحصول: ١٩٦/٤، الإحكام: ١٩١/١، المنتهى: ٥٥.

٣- المعتمد: ٢٦/٢، التبصره: ٣٧١، [٢] المنحول: ٣١٠، الإحكام: ١٩١/١، المنتهى: ٥٥. [٣]

٤- الإحكام لابن حزم: ٥٣٩/١، المعتمد: ٢٧/٢، التبصره: ٣٥٩، [٤] المحصول: ١٩٩/٤، الإحكام: ١٩٥/١، المنتهى: ٥٥. [٥]

٥- قال السرخسى، فى: اصوله: ٣١٤/١: «من الناس من يقول: لا إجماع إلا لعتره الرسول لأنهم المخصوصون بقرايه رسول الله (ص) و أسباب العز. قال عليه السلام: «إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله و عترتى إن تمسكتم بهما لم تضلوا بعدى» و قال تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا.» و ذكر الاستدلال بالآيه و الحديث أيضا أبو إسحاق الشيرازى، فى: التبصره: ٣٦٩، و [٦] الفخر الرازى، فى: المحصول: ١٧٠/٤، و الأمدى، فى: الإحكام: ٢٠٩/١.

اعتبر قوم بلوغ المجمعين حدّ التواتر (١).

و على ما اخترناه؛المعتبر من يعلم دخول المعصوم في جملتهم.

المسألة الثانية:إجماع أهل كلّ عصر حجّه،خلافاً لأهل الظاهر (٢).

لنا:أنّ زمان التكليف لا يخلو من إمام معصوم،و متى كان كذلك فلا بدّ من دخوله في المجمعين،و مع دخوله يكون الإجماع حجّه.

و لغيرنا:الظواهر الداله على كون الإجماع حجّه من غير تقييد.

المسألة الثالثه:إذا اتفقت الامّه على قولين:فإن كان الثالث ممّا يلزم منه الخروج عن الإجماع،كان باطلاً بالاتفاق.و إن لم يكن كذلك،لم يجز إحداث الثالث عند قوم (٣)؛لأنّ الثالث إن كان باطلاً لم يجز العمل به،و إن كان حقاً لزم خلوق الامّه عنه،و هو باطل.

و على ما أصلناه؛فالإمام في إحدى الطائفتين،فتكون محقّه، و الخارج عن الحقّ باطل.

المسألة الرابعه:إذا لم تفضّل الامّه بين مسألتين:فإن نصّت على المنع من الفصل،فلا كلام.و إن عدم النصّ:

فإن كان بين المسألتين علقه،بحيث يلزم من العمل بإحدهما العمل

ص:١٨٩

١- المحصول:١٩٩/٤-و انظر ص:١٠٠ أيضاً-الإحكام:٢١٢/١.

٢- الإحكام لابن حزم:٥٣٩/١،المعتمد:٢٧/٢،التبصره:٣٥٩،[١]المحصول:١٩٩/٤،الإحكام:١٩٥/١،المنتهى:٥٥.

٣- في أ:(عندنا)بدل(عند قوم).و هو خطأ.و في:المحصول:١٢٧/٤:«الأكثر من منعه».و في:الإحكام:٢٢٧/١:«ذهب الجمهور إلى المنع من ذلك».

بالأخرى؛ لم يجز الفصل، كما في زوج و أبوين، و زوجته و أبوين، فمن قال: للام ثلث أصل التركة؛ قال في الموضعين، و من قال: ثلث الباقي؛ قال في الموضعين، إلا ابن سيرين (١)(٢).

و إن لم يكن بينهما علقه، قال قوم: يجوز (٣) الفصل بينهما (٤).

و على ما ذهبنا إليه؛ لم يجز، لأن الإمام عليه السلام مع إحدى الطائفتين قطعاً، و يلزم من ذلك وجوب متابعتة في الجميع (٥).

المسألة الخامسة: لا يجوز انقسام المجمعين إلى فرقتين تجمع كل واحدة منهما بين حق و باطل، لأن الإمام مع إحداهما، و هو يمنع من اتفاقها (٦) على الخطأ.

ص: ١٩٠

١- هو: محمد بن سيرين البصرى، أبو بكر: إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، تابعى، من أشراف الكتاب. مولده في البصرة عام ٣٣ هـ، و بها وفاته سنة ١١٠ هـ. نشأ بزّازاً، في أذنه صمم. تفقّه، و روى الحديث، و اشتهر بالورع و تعبیر الرؤيا. استكتبه أنس بن مالك بفارس، و كان أبوه مولى لأنس. ينسب له كتاب (تعبير الرؤيا). عن: الأعلام للزركلى: ١٥٤/٦. [١]

٢- فإنه فصل بين الموضعين، كما في: المعتمد: ٤٤-٤٥، التبصرة: ٣٨٨، [٢] المحصول: ١٣٤/٤، الإحكام: ٢٣٠/١، المنتهى: ٦١.

٣- في ب: (بجواز).

٤- المحصول: ١٣١/٤-١٣٢، الإحكام: ٢٢٨/١، المنتهى: ٦١. [٣]

٥- في أ، ب: (الجمع).

٦- في ن، ج، هـ، الحجريه: (اتفاقهما).

إشاره

المسأله الاولى: قد عرفت أنّ الإجماع إنّما كان حجّه لدخول الإمام عليه السّلام فيه، فالمعتبر حينئذ قوله. فعلى هذا، يعلم قول المعصوم عليه السّلام بعينه بأمرين:

أحدهما: السماع منه مع المعرفة به.

و الثاني: النقل المتواتر.

فإن فقد الأمران، و أجمعت الإماميه على أمر من الامور على وجه يعلم أنّه لا عالم من الإماميه إلّا و هو قائل به، فإنّه يعلم دخول المعصوم عليه السّلام فيه، لقيام الدليل القاطع على حقيّه مذهبهم، و الأمن على المعصوم من ارتكاب الباطل.

إذا تقرّر هذا، فإن علم أن لا مخالف، ثبت الإجماع قطعاً. و إن علم المخالف و تعيّن باسمه و نسبه، كان الحقّ في خلافه. و إن جهل نسبه، قدح ذلك في الإجماع، لجواز أن يكون هو (١) المعصوم. و إن لم يعلم مخالف، و جوّزنا وجوده، لم يكن ذلك إجماعاً، لإمكان وقوع الجائر، و كون ذلك هو الإمام.

المسأله الثانيه: إذا اختلفت الإماميه على قولين: فإن كانت إحدى الطائفتين معلومه النسب، و لم يكن الإمام أحدهم (٢)، كان الحقّ في الطائفه

ص: ١٩١

١- في ج، د، ه، الحجريه: (هذا) بدل (هو).

٢- جمله: (و لم يكن الإمام أحدهم) لم ترد في أ.

الـآخري. و إن لم تكن معلومه النسب: فإن كان مع إحدى الطائفتين دلاله قطعيه توجب العلم، ووجب العمل على قولها؛ لأنّ الإمام معها قطعاً. و إن لم يكن مع إحداهما دليل قاطع؛ قال الشيخ (١): تخيرنا في العمل بأيّهما شئنا.

و قال بعض أصحابنا (٢): طرحنا القولين، و التمسنا دليلاً من غيرهما.

و ضعّف الشيخ (٣) هذا القول بأنّه يلزم منه أطراح قول الإمام.

قلت: و (٤) بمثل هذا يبطل ما ذكره، لأنّ الإماميه إذا اختلفت على قولين، فكلّ طائفة توجب العمل بقولها، و تمنع من العمل بالقول الآخر، فلو تخيرنا لاستبحنا ما حظره المعصوم عليه السّلام.

تفريع

إذا اختلفت الإماميه على قولين، فهل يجوز اتفاقها بعد ذلك على أحد القولين؟ قال الشيخ (٥): إن قلنا بالتخير، لم يصحّ اتفاقهم بعد الخلاف؛ لأنّ ذلك يدلّ على أنّ القول الآخر باطل، و قد قلنا إنّهم مخيرون.

و لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون التخير مشروطاً بعدم الاتفاق فيما بعد؟ و على هذا الاحتمال، يصحّ الإجماع بعد الاختلاف.

المسأله الثالثه: الإجماع يقع على ضروب:

منها: أن يجمع أهل الإجماع على المسأله بالقول الصريح.

ص: ١٩٢

١- العده: ٦٣٧/٢. [١]

٢- العده: ٦٣٦/٢. [٢]

٣- نفس المصدر.

٤- حرف العطف: لم يرد في ج، ه، الحجرية.

٥- العده: ٦٣٧/٢. [٣]

الثاني: أن يجمعوا عليها فعلا.

الثالث: أن يقول بعض، و يقرّره الباكون.

و لا بدّ في هذه الوجوه من ارتفاع التقيته.

الرابع: أن يعلم رضاهم بالمسأله.

لا يقال: كيف يعلم اتفاق الإماميه كلّهم على ذلك، مع كثرتهم و انتشارهم في البلاد.

لأننا نقول (١): كما يعلم (٢) اتفاق المسلمين (٣) على كثير من المسائل، كما يجب غسله واحده في الوضوء و أنّه لا قائل بوجوب الثانيه و الثالثه، و كما يعلم (٤) أنّه إذا اجتمع أخ و جدّ، فإنّه لا قائل بأنّ الأخ يحوز المال دون الجدّ، و غير ذلك من المسائل.

ص: ١٩٣

١- العده: ٦٣٢/٢. [١]

٢- في ب، ج، د، الحجريه: (نعلم).

٣- في ه: (الاتفاق) بدل (اتفاق المسلمين).

٤- في ن، ب: (نعلم).

الباب السابع: في الأخبار

إشاره

و فيه مقدّمه و فصول

ص: ١٩٥

فبقول:

الخبر: كلام يفيد بنفسه نسبه أمر إلى أمر نفيًا أو إثباتًا.

و من الناس من قال: الخبر: ما يحتمل الصدق و الكذب (١). و هو تعريف بما لا يعرف إلاّ به.

و الصدق: هو الإخبار عن الشيء على ما هو به.

و الكذب: هو الإخبار عن الشيء لا على ما هو به.

و لا يفتقر إلى كون المخبر معتقدا لكونه (٢) كذبا. و اعتبره الجاحظ (٣)(٤).

و الخلاف لفظي (٥).

و لا بدّ من كون المخبر مريدا، حتى تكون الصيغه مستعمله في

ص: ١٩٧

١- المعتمد: ٧٤/٢، [١] العده: ٦٣/١، [٢] المحصول: ٢١٧/٤، الإحكام ٢٥٠/١، المنتهى: ٦٥.

٢- في ه: (بكونه). و هو المناسب.

٣- هو: أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء، اللبى: كبير أئمه الأدب، و رئيس الفرقة الجاحظيه من المعتزله. ولد فى البصره عام ١٦٣ ه و توفى بها سنه ٢٥٥ ه. فلج فى آخر عمره، و كان مشوّه الخلقه. مات و الكتاب على صدره؛ قتلته مجلّدات من الكتب وقعت عليه. له تصانيف كثيره، منها (الحيوان) [٣] أربعه مجلّدات، و (البيان و التبيين) و (سحر البيان) و (التاج). عن: الأعلام

للزركلى: ٧٤/٥. [٤]

٤- المعتمد: ٧٥-٧٦، المحصول: ٢٢٤/٤، الإحكام: ٢٥٣/١، المنتهى: ٦٦.

٥- المحصول: ٢٢٥/٤.

فائدتها، لأنّ الصيغهُ قد توجد غير خير (١).

إذا عرفت هذا، فالخبر: إمّا أن يقطع بصدقه، أو كذبه، أو يكون محتملاً لكل واحد من الأمرين.

و ما علم صدقه ينقسم إلى: ما علم صدقه بمجرد الإخبار، و إلى ما علم صدقه بأمر مضاف إلى الإخبار، كضروره العقل أو (٢) استدلاله.

و يدخل في ذلك جميع ما عدّ (٣) من الأقسام الداله على صدق الخبر، كإخبار الله تعالى، و رسوله، و المعصوم، و ما أجمعت (٤) عليه الامّه، و ما ذكر بحضرة الرسول صلّى الله عليه و آله بمسمع منه و لم يكن غافلاً عنه فلم ينكره؛ لأنّ كلّ ذلك علم صحّته بالدليل.

و ما علم صدقه بمجرد الإخبار، فهو المتواتر. و سنفرد له فصلاً، إن شاء الله تعالى.

و ما علم كذبه؛ فلا يكون إلّا بأمر مضاف إلى الخبر، و هو خمسة أشياء:

الأوّل: ما خالف ضروره العقل.

الثاني: ما أحالته العوائد.

الثالث: ما خالف دليل العقل.

الرابع: ما خالف النصّ القاطع من الكتاب و السنّه المتواتره.

الخامس: ما خالف الإجماع.

ص: ١٩٨

١- المعتمد: ٧٣/٢، الذريعه: ٤٧٨/٢، العده: ٦٤/١، المحصول: ٢٢٣/٤.

٢- في ج، د، الحجرية: عطف بالواو.

٣- في أ، ن، ج: (عدد). و في ه: (عدّوا).

٤- في ج، د، ه، الحجرية: (اجتمعت).

الفصل الأول : فى المتواتر من الأخبار. و فى مسائل:

المسألة الأولى: الخبر المتواتر مفيد للعلم. و أنكره السّمنيه (١).

لنا: أنّ الواحد ممّا يجد نفسه جازمه بالبلدان و الوقائع-و إن لم يشاهدها-عند الإخبار عنها، كجزمنا بما نشاهده، جزما خاليا عن التردد.

و ما تورده السّمنيه من الشبه (٢)، فهو تشكيك فى (٣) الضروريات، فلا يستحقّ الجواب.

و أمّا كيفيه حصول هذا العلم: فذهب أبو هاشم و أتباعه و جماعه من الفقهاء إلى كونه ضروريا (٤). و قال المفيد ٥ من

ص: ١٩٩

١- الذريعه: ٤٨١/٢، العده: ٦٩/١، [١] المنحول: ٢٣٥، المستصفى: ١٥٥/١، المحصول: ٢٢٨/٤، الإحكام: ٢٥٩/١، المنتهى: ٦٨. و السّمنيه:-
نسبه إلى (سومان) بلد فى الهند-من الفرق [٢] التى كانت قبل الإسلام و القائله بالتناسخ. قالوا بقديم العالم و بإبطال النظر و
الاستدلال. و زعموا أن لا- معلوم إلا- من جهه الحواس الخمس. و أنكر أكثرهم البعث بعد الموت. عن: الفرق بين الفرق
للبيضاى: ٢٧٠ ط سنه ١٣٦٧ هـ- [٣] ١٩٤٨ م بتعليقات الشيخ زاهد الكوثرى.

٢- فى ن، ج، د، ه، الحجرية: (الشبهه).

٣- فى أ، ن، ه: (على) بدل (فى).

٤- المعتمد: ٨١/٢، الذريعه: ٤٨٥/٢، العده: ٧٠/١، [٤] التبصره: ٢٩٣، اصول السرخسى: ٢٩١/١، المستصفى: ١٥٦/١-
١٥٧، المحصول: ٢٣٠/٤-٢٣١، الإحكام: ٢٦٢/١، المنتهى: ٦٨.

أصحابنا: هو كسبي ١. و توقّف الشيخ ٢ و المرتضى ٣ فى الإخبار عن البلدان و الوقائع، و قطعاً على أنّ الأخبار الشرعية المتضمّنه لمعجزات الأنبياء و الأئمّه، و غير ذلك من المذاهب المتواتره؛ كسبى، يفتقر إلى ضرب من الاستدلال.

و الظاهر أنّه ضرورى، لأنّه يجزم بهذه الامور من لا يحسن الاستدلال و لا يعرفه. و لا أمنع أن يفتقر بعض الأخبار المتواتره إلى ضرب من الاستدلال، و ليس هذا موضع الكشف عن غامض هذه المسأله.

المسأله الثانيه: شرائط إفاده الخبر المتواتر العلم أربعه:

الأوّل: أن يخبروا عمّا علموه، لا ما ظنّوه.

ص: ٢٠٠

الثاني: أن يكون ذلك المعلوم محسوسا.

الثالث: أن يبلغوا حدًا لا يجوز عليهم التواطؤ و المراسله.

الرابع: أن يستوى الطرفان و الوسط في هذه الشرائط.

لأننا نعلم أنه متى اختلفت (1) هذه الشرائط أو أحدها لا يحصل العلم بمجرد الإخبار.

المسألة الثالثة: ليس للتواتر عدد محصور. و حدّه قوم بسبعين، و آخرون بأربعين، و قوم بعدّه أهل بدر (2). و الكلّ تحكّم لا معنى له.

لنا: أنّا نحكم بوجود البلاد و الوقائع عند الإخبار من غير تنبّه للعدد، فلو كان العدد شرطاً، لتوقف العلم على حصوله. و لعلّ الهمة لو صرفت إلى دركه لأمكن ذلك بعد صعوبه.

و تحقيقه: أنّا إذا سمعنا بخبر عن واحد فقد أفادنا ظناً، ثم كلما تكرر الإخبار بذلك قوى الظنّ، حتى يصير الاعتقاد علماً، فعند ذلك إن ضبط العدد كان ذلك هو المعبر، لأنّ الإخبار هو المقتضى للعلم، و السبب لا يختلف بحسب محالّه إذا كان تاماً.

المسألة الرابعة: شرط قوم (3) شروطاً ليست معتبره، و هي أربعة:

الأوّل: أن لا يجمعهم مذهب واحد، و لا نسب واحد (4).

ص: ٢٠١

-
- ١- في ج، د، هـ، الحجريه: (اختلفت).
 - ٢- حكيت هذه الأقوال و أدلّتها في: المعتمد: ٩٢/٢، التبصره: ٢٩٥، المستصفى: ١٦٢/١، المنحول: ٢٤١، المحصول: ٤٦٦/٤-٤٦٧، الإحكام: ٢٦٨/١، المنتهى: ٧٠.
 - ٣- المستصفى: ١٦٤/١-١٦٥، المحصول: ٢٦٨/٤-٢٦٩، الإحكام: ٢٦٩/١-٢٧٠، المنتهى: ٧٠.
 - ٤- عبارته: (و لا نسب واحد) ساقطه من الحجريه.

الثاني: أن يكون عددهم غير محصور.

الثالث: أن لا يكونوا مكرهين على الإخبار.

الرابع: العدالة.

و الكل فاسد، لأننا نجد النفس جازمه بمجرد الأخبار المتواتره من دون هذه الامور، فلم تكن معتبره.

المسأله الخامسه: حكى بعض الأشعريه (١) و المعتزله (٢) أن الإماميه تعتبر قول المعصوم عليه السلام فى التواتر. و هو فريه عليهم، أو غلط فى حَقِّهم، و إنما يعتبرون ذلك فى الإجماع.

المسأله السادسه: التواتر بالمعنى مفيد للعلم، ككرم حاتم، و شجاعه على عليه السلام، و إن كانت مفردات أخبارهما آحادا.

ص: ٢٠٢

١- كالفزالى، فى: المنخول: ٢٤٢، و: المستصفى: ١/١٦٥، و الآمدى، فى: الإحكام: ١/٢٧٠، و ابن الحاجب، فى: المنتهى: ٧٠. و إنما القائل بذلك هو ابن الراوندى، كما فى: المحصول: ٢٦٩/٤.

٢- لم أعثر عليه. و ربما كان القاضى عبد الجبار، فانظر: الشافى فى الإمامه، للسيد المرتضى: ١/٢٨٣، ط قم عام ١٤١٠هـ، مصوره عن طبعه عام ١٤٠٧هـ.

الفصل الثاني : فيما لا يقطع بصدقه و لا كذبه. و فيه مسائل:

المسألة الاولى: حكى عن أهل الظاهر أنّ خبر الواحد يفيد العلم (١)، و عن قوم أنّه يوجب العلم الظاهر (٢). و هذا باطل ضروره، و لأنه لو أوجب الخبر لكونه خبراً، لأوجبه كلّ خبر، و من جملة أخبارنا لهم أنّ خبر الواحد لا يوجب العلم.

و حكى عن النظام (٣): أنّ خبر الواحد إذا اقترنت به قرائن أفاد العلم، كما إذا سمعت الواعيه فى دار إنسان، و نشرت (٤) نساؤه شعورهن، و سؤدت أبوابه، و استغاث غلمانها، و اخبر بموته، فعند ذلك يحصل العلم بصدق المخبر. و هو باطل، لأنه قد ينكشف بطلان الخبر فى كثير من ذلك. نعم، قد يفيد الظنّ القوي. و لا احيل فى بعض الأخبار انضمام قرائن قويه كثيره تبلغ إلى حدّ يفيد معها العلم.

المسألة الثانيه: يجوز التعبد بخبر الواحد عقلاً، خلافاً لابن قبه (٥)

ص: ٢٠٣

-
- ١- الإحكام _____ ام لا _____ بن حزم: ١١٢/١، المعتمد: ٩٦، ٩٢/٢، العده: ٩٧/١، [١] التبصره:
٢٩٨، المنخول: ٢٥٢، المستصفي: ١٧٢/٢، الإحكام: ٢٧٤/١.
- ٢- المعتمد: ٩٣/٢، الذريعه: ٥١٧/٢، العده: ٩٧-٩٨، [٢] المستصفي: ١٧٢/٢، [٣] الإحكام: ٢٧٤/١.
- ٣- المعتمد: ٩٢/٢-٩٣، الذريعه: ٥١٧/٢، العده: ٩٧/١، [٤] التبصره: ٢٩٨، [٥] البرهان: ٢١٧/١، اصول السرخسى: ٣٣٠/١، المنخول: ٢٣٩-٢٤٠.

٤- فى ن، ب، ج، د، هـ، الحجريه: (نشر).

٥- هو: أبو جعفر، محمد بن عبد الرحمن بن قبه، الرازى: فقيه، رفيع المنزله، من

من أصحابنا، وجماعه من علماء الكلام (١).

لنا: أنّ التعبد به يجوز اشتماله على مصلحه، فيجب الحكم بجواز التعبد به. أمّا الاولى: فلأنّ المانع من اشتماله على المصلحه هو ما يذكره الخصم، ونحن نبطله. و أمّا أنّه إذا كان كذلك وجب الحكم بجواز التعبد به؛ فلأنّ الشرائع معذوقه (٢) بالمصالح، والحكمه الإلهيه موكوله برعايتها، فيجب في الحكمه مهافته (٣) الشارع على نصبها.

احتجّ الخصم بوجهين (٤):

ص: ٢٠٤

١- الذريعه: ٥٢٩، ٥١٩/٢، الإحكام: ٢٨٥/١.

٢- في هامش ب، الحجريه: (أى: موسومه). و فى ه: (مقترنه) بدل (معذوقه).

٣- في هامش ب، الحجريه: (أى: متابعه).

٤- كما قد ذكرت حجج اخرى فى المقام، و أهمّها ما جعله ابن الحاجب، فى:

أحدهما (١): أن خبر الواحد لا يوجب العلم، فيجب أن لا يعمل به.

و الأولى ظاهره، ولأننا لا نتكلم إلا فيما هذا شأنه من الأخبار. و أما الثانيه فلأنه عمل بما لا يؤمن كونه مفسده، و أيضا قوله تعالى: **وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ٢.

الوجه الثاني ٣: ثبت أنه لا يقبل خبر النبي إلا بعد قيام المعجزه على صدقه، ففيمن عداه أولى.

و جواب الأول: أن الأمان من كونه مفسده حاصل عند قيام الدلاله على العمل به.

و جواب الثاني: التزام التسويه، فلأننا لا نعمل بخبره ما لم تقم الدلاله على العمل به.

ثم الوجهان منقوضان بالعمل بشهاده الشاهدين، و استقبال القبلة عند غلبه الظنّ و عدم العلم بجهتها، و غير ذلك من الظنون الوارده في ٤ الشرع.

المسأله الثالثه: إذا ثبت جواز التعبد بخبر الواحد، فهل هو واقع أم لا؟ منعه المرتضى ٥. و قال أكثر المعتزله و الفقهاء من العامه بوقوعه ٦.

ص: ٢٠٥

و اعتبر أبو علي (١) في الخبر روايه عدلين حتى يتصل بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. و اكتفى الباقون بروايه الواحد العدل. و عمل به الطوسي (٢) إذا كان الراوى من الطائفة المحقّقه، و كان عدلا.

احتجّ المرتضى (٣): بأنّه لو وجب العمل به لعلم إمّا بالعقل أو النقل (٤)، و القسمان باطلان.

أمّا الملازمه؛ فلأنّه لو كان التكليف به واردا، لكان للمكلف إليه طريق، لأنّ تكليف ما لا طريق إلى العلم به قبيح عقلا. و أمّا انحصار الطريق في العقل و النقل؛ فظاهر.

و أمّا انتفاء اللازم فيما سنبطل به معتمد المخالف، و هم طائفتان:

طائفة تمسك بالعقل كابن سريج و أتباعه (٥)، و اخرى (٦) بالنقل - و هم الأكثر (٧) - كالقاضي (٨) و أبي عبد الله (٩) و من تبعهما. و منهم من يجمع في الدلاله بين العقل و النقل (١٠)، كالقفال (١١) و أبي الحسين (١٢).

ص: ٢٠٦

١- الجبائي، كما في: الذريعه: ٥٢٩/٢، العده: ٩٩/١-١٠٠، [١] التبصره: ٣١٢، المنحول: ٢٥٥، المحصول: ٤/٤١٧. [٢]

٢- العده: ١٠٠/١. [٣]

٣- الذريعه: ٥٢٩/٢.

٤- في ج، د، ه، الحجريه: (بالنقل).

٥- العده: ٩٨/١، المحصول: ٣٥٣/٤، الإحكام: ٢٨٨/١، المنتهى: ٧٤.

٦- في د، الحجريه: (الاخرى).

٧- المنتهى: ٧٤.

٨- عبد الجبار، كما في: المحصول: ٣٥٣/٤.

٩- قال الآمدى، في: الإحكام: ٢٨٨/١: «و فضل أبو عبد الله البصرى بين الخبر الدال على ما يسقط بالشبهه و ما لا يسقط بها، فممنع منه في الأوّل و جوزه في الثانى».

١٠- التبصره: ٣٠٣.

١١- المحصول: ٣٥٣/٤، الإحكام: ٢٨٨/١.

١٢- المعتمد: ١٠٦/٢-١٢٦.

احتج ابن سريج (١): بأنّ العمل بخبر الواحد دافع للضرر، وكلّ ما كان كذلك كان واجبا. أمّا أنه دافع للضرر؛ فلأنّ المخبر عن الرسول إذا كان ثقه يغلب على الظنّ صدق قوله، ومخالفته مظنّه للضرر. و أمّا أنّ دفع الضرر واجب؛ فضرورى.

و الجواب: لا- نسلم أنّ مخالفه الخبر مظنّه للضرر، وهذا لأنّ علمنا بوجوب نصب الدلاله من الشارع على ما يتوجّه التكليف به، يؤمّننا الضرر عند ظنّ صدق المخبر. ثمّ ما ذكروه منقوض بروايه الفاسق، لا بل بروايه الكافر، فإنّ الظنّ يحصل عند خبره. لا يقال: لو لا- الإجماع لقلنا به. لأننا نقول: حيث منع الإجماع من أطراد هذه الحجّه، دلّ على بطلانها، لأنّ الدليل العقلى لا يختلف بحسب مظانّه.

ثمّ إنّ الحجّه مقلوبه عليهم، لأنّه لو وجب العمل بخبر الواحد لجواز اشتماله على مصلحه لا يؤمن الضرر بفواتها، فليجب أطراحه لجواز اشتماله على مفسده لا- يؤمن من الضرر بفعلها، ويلزم على ما ذكروه وجوب العمل بقول مدعى النبوه بدون (٢) المعجز بعين ما ذكروه (٣).

ص: ٢٠٧

١- ذكرت هذه الحجّه بصيغ مختلفه دون ما نسبه إلى ابن سريج فى: المعتمد: ١٠٦/٢ - ١٠٧، الذريعه: ٥٣٤/٢، العده: ١٠٧/١، [١] المستصفى: ١٧٤/١، [٢] المحصول: ٣٨٨/٤. و فى: الإحكام: ٢٨٩/١، و: المنتهى: ٧٦؛ [٣] نسبت إلى أبى الحسين البصرى، و زاد فى الأوّل: «و جماعه من المعتزله».

٢- فى ن، ب، ج، د، الحجريه: (دون).

٣- فى ن: (لعين). و فى ه: (من دون المعجزه لعين ما ذكروه).

و احتج المتمسكون بالنقل بوجوه (١).

الأول: قوله تعالى: فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (٢). و وجه الدلالة: أنّ الله تعالى أوجب الحذر بخبر الواحد، و متى وجب الحذر وجب العمل، لأنّ عند سماع الخبر المحذّر: إما أن يمتنعوا عن استباحه ما حذّر عنه، و هو عمل به، و إذا عمل به في موضع وجب في كلّ موضع، إذ لا- قائل بالفرق. و إمّا أن لا يمتنعوا، و ذلك يقتضى ترك الحذر الذي دلّت الآية على وجوبه.

الثاني: قوله تعالى: إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا (٣). و وجه الدلالة: أنّه أمر بالتبين عند كونه فاسقاً، فيجب (٤) أن لا يحصل وجوب التبين عند عدمه، و إلاّ لما كان لتعليق التبين على الفسوق فائده.

الثالث: أنّه عليه السّلام كان يبعث رسله إلى البلدان و القبائل، و هم آحاد، و يوجب على المرسل إليهم القبول من المرسل.

الرابع: أجمعت الصحابه على العمل بخبر الواحد، و إجماع الصحابه حجّه. أمّا أنّهم أجمعوا؛ فلأنّهم رجعوا إلى أزواج النبي عليه السّلام في الغسل من التّقاء الختّانين (٥)، و رجع أبو بكر في توريث الجدّه إلى خبر المغيرة (٦)،

ص: ٢٠٨

١- المعتمد: ١١٠/٢-١١٦، الذريعه: ٥٣١/٢-٥٣٤، العدّه: ١٠٨/١-١١٥، ١٢١، [١] التّبصره: ٣٠٤-٣٠٧، [٢] المستصفي: ١٧٥/١-١٧٩،

[٣] المحصول: ٣٥٤/٤-٣٧٧، [٤] الإحكام: ٢٩١/١-٢٩٩، المنتهى: ٧٤-٧٥. [٥]

٢- التّوبه ١٢٢. [٦]

٣- الحجرات ٦. [٧]

٤- في ج، د، الحجريه: (فوجب).

٥- جامع الاصول: ٢٦٨/٧-٢٧٠ ح ٥٣٠٠.

٦- جامع الاصول: ٦٠٨/٩-٦٠٩ ح ٧٣٩١.

و رجع عمر إلى روايه عبد الرحمن في سيره المجوس بقوله: «سَنُوا (١) بهم سنَّه أهل الكتاب» (٢)، و منع من توريث المرأه من ديه زوجها، و رجع عن ذلك بخبر الضحاک بن قيس (٣)، و عن عليّ عليه السَّلام: «كنت إذا سمعت من رسول الله صلَّى الله عليه و آله و سلَّم حديثا نفعني الله بما شاء أن ينعني، فإذا حدَّثني به غيره استحلفتة، فإذا حلف لي صدَّقته» (٤)، و عمل عليّ عليه السَّلام بخبر المقداد في المذى (٥). و هذه الأخبار و إن كانت آحادا، فإنَّ معناها متواتر، كما يعلم كرم حاتم، و شجاعه عمرو، و إن كانت مفردات أخبارهما آحادا.

لا يقال: لم لا يجوز أن تكون الصحابه عملت عند هذه الأخبار، لا بها؟

لأننا نقول: لو عملوا لا- بها، لوجب نقل ذلك الموجب للعمل دينا و عاده، لأنَّ الجماعه إذا مسَّتهم الحاجه إلى كشف ملتبس، ظهر منهم الاستبشار عند وضوحه، و التعجُّب من حصوله، فيظهر لا- محاله. و لو صحَّح من الواحد ستره لما استمرَّ في الجماعه كلَّهم، و لكان يحدوهم الدين إلى إظهار السبب الموجب للعمل، لئلاَّ يحصل التوهّم أنَّهم عملوا للخبر (٦)، و إذا ثبت أنَّ بعضهم عمل بما ذكرناه، و لم ينكر الباقون مع ارتفاع الموانع من الإنكار، كان ذلك إجماعا.

و الجواب عن الآيه الاولى أن نقول: لا نسلم وجوب الحذر.

ص: ٢٠٩

١- في النسخ: (سيروا). و هو تصحيح.

٢- جامع الاصول: ٦٦٠/٢ ح ١١٥١.

٣- جامع الاصول: ٦٢٠/٩ ح ٧٤١٤.

٤- جامع الاصول: ٣٩٠/٤ ح ٢٤٤٨.

٥- جامع الاصول: ١٩٧/٧-٢٠٠ ح ٥٢١٩.

٦- في ج: (بالخبر).

فان قال:(لعل) في حق الله للوجوب.

قلنا: هي في حق للوجوب بمعنى تحقق حصول ما دخلت عليه، لا بمعنى استحقاق الذم بتركه.

سلمنا أن الحذر واجب عنده، لكن لا نسلم أنه يلزم العمل بمضمونه، و لم لا يكون ثمره الحذر البعث على (1) استعلام الحق و الفحص عنه؟! على أن وجوب الحذر ينافي العمل بخير الواحد، إذ مع العمل به يؤمن الحذر، فكيف يكون سببا له؟!!

ثم نقول: كما يحتمل ذلك نقل الخبر يحتمل نقل الفتوى، و مع قيام الاحتمال لا يعود حجه على موضع النزاع. على أن تناوله للفتوى (2) أولى، لقوله تعالى: وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ (3)، لأن العمل بالخبر يختص العلماء (4) دون غيرهم، و تنزيلها (5) على الأعم أولى.

و الجواب عن الآيه الثانيه أن نقول: الاستدلال بها مبنى على القول بدليل الخطاب، و هو باطل.

فإن قال: إنَّ تعليل التبين بكون المخبر فاسقا يقتضى عدم الحكم عند عدمه، فلا يجب التبين عند خير العدل.

قلنا: هذا معارض بأن (6) عدم الأمان من إصابه القوم بالجهالة عله في

ص: ٢١٠

١- في ه: (عن).

٢- في أ: (الفتوى).

٣- التوبه ١٢٢/ [١].

٤- كذا في النسخ، و المناسب (بالعلماء).

٥- في أ، ج، د، ه، الحجرية: (فتنزيلها).

٦- في أ، ن، ب، ج، د، الحجرية: (بما أن).

وجوب التبين، و هو ثابت في العدل، فيجب التبين عملاً بالعلّة.

فإن قال: لو استوى العدل و الفاسق في ذلك، لم يكن لذكر الفسوق فائده.

قلنا: لا نسلم، و ما المانع أن تكون الفائدة هي إظهار فسوق من نزلت الآية بسببه، و هو الوليد بن عقبه (١)، فإنه يمكن أنه كان على ظاهر العدالة عندهم، فكشف عن فسوقه.

و الجواب عن الثالث: أن نقول: لا نسلم أنه صلى الله عليه و آله و سلم كان يبعث رسله إلى القبائل لروايه الخبر، و لم لا يجوز أن يكون بعثهم للحكم و الفتوى؟! و مع قيام هذا الاحتمال يبطل التعلّق بهذا الاستدلال.

و الجواب عن الرابع: لا نسلم حصول الإجماع على ذلك.

قوله: «نقل بالتواتر حكم الصحابه به».

قلنا: لا نسلم تواتر ذلك، إذ لو كان كذلك لحصل لنا العلم به كما حصل (٢) لك، و لحصل لكثير ممن أنكروا ذلك من المعتزله و غيرهم.

ص: ٢١١

١- قال الزمخشري في تفسيره المسمى ب(الكشاف): ٣٥٩/٤-٣٦٠ ط عام ١٣٦٦ هـ، [١] في تفسير الآية المذكوره: «بعث رسول الله (ص) الوليد بن عقبه، أخا عثمان لأمّه - و هو الذي ولّاه عثمان الكوفه بعد سعد بن أبي وقاص، فصلّى بالناس و هو سكران صلاه الفجر أربعاً، ثم قال: هل ازيدكم، فعزله عثمان عنهم - مصداقاً إلى بنى المصطلق، و كانت بينه و بينهم إحنه، فلما شارف ديارهم ركبوا مستقبلين له، فحسبهم مقاتليه، فرجع و قال لرسول الله (ص): قد ارتدّوا و منعوا الزكاه. فغضب رسول الله (ص) و هم أن يغزوهم. فبلغ القوم، فوردوا و قالوا: نعوذ بالله من غضبه و غضب رسوله، فاتهمهم فقال: «لتنهن أو لأبعثن إليكم رجلاً هو عندي كنفسى، يقاتل مقاتلكم، و يسبى ذراريكم» ثم ضرب بيده على كتف عليّ رضى الله عنه. و قيل: بعث إليهم خالد بن الوليد، فوجدهم منادين بالصلاه متهجدين، فسلموا إليه الصدقات، فرجع».

٢- في ج، د، الحجريه: (يحصل).

قوله: «عمل به بعض الصحابه و سكت الباكون».

قلنا: لا نسلم أن بعضا عمل. فإن استدلل بالأخبار المذكوره؛ قلنا:

هي آحاد، فيكون ذلك إثباتا للشيء بنفسه. سلّمنا أنّ بعضهم عمل، ولكن لا نسلم أن سكوت الباقيين لا يحتمل إلا الرضا، لأنّ العامل بذلك هم أرباب الحكم كأبي بكر و عمر و عثمان و أمثالهم، وليس كلّ أحد قادرا على الإنكار عليهم. وإن قدر الواحد أو العشره من الصحابه، فإنّ وفاقهم لا يكون إجماعا، لأننا لا نعلم ارتفاع الاحتمال في حقّ الباقيين.

على أنّ هذا الاستدلال لو صحّ لكان معارضا بمثله، فإنّ بعض الصحابه ردّ خبر الواحد، ولم يعلم النكير من غيره، كما روى أنّ أبا بكر ردّ خبر عثمان فيما رواه عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم من إذنه بردّ الحكم بن أبي العاص (١)، و أنّ عمر ردّ خبر فاطمه بنت قيس (٢)، و أنّ عليا عليه السّلام ردّ خبر بروع بنت واشق (٣)، و أنّ عائشه ردّت خبر ابن عمر في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه (٤)، و غير ذلك ممّا عدّدوه، و تقريره ما تقدّم.

و ذهب شيخنا أبو جعفر (٥) إلى العمل بخبر العدل من رواه أصحابنا.

ص: ٢١٢

١- الإصابه في تمييز الصحابه، للحافظ ابن حجر: ٣٤٥-٣٤٦ مطبوعه مصطفى محمد عام ١٣٥٨ هـ و بهامشه الاستيعاب: ٣١٧/١-

٣١٩. [١]

٢- جامع الاصول: ١٢٨/٨-١٤٠ ح ٥٩٧٦.

٣- السنن الكبرى، للبيهقي: ٢٤٧/٧ ط دار المعرفه. و راوى الخبر- الوارد في قضيه بروع بنت واشق- هو معقل بن سنان الأشجعي. و

قد ذكر الخبر في: جامع الاصول: ١٦/٧-١٨ ح ٤٩٩٠.

٤- جامع الاصول: ٩١/١١-٩٤ ح ٨٥٦٤، ٨٥٦٣.

٥- العدّه: ١٢٦/١. [٢]

لكن لفظه و إن كان مطلقاً، فعند التحقيق يتبين (١) أنه لا يعمل بالخبر مطلقاً، بل بهذه الأخبار التي رويت عن الأئمة عليهم السلام و دونها الأصحاب، لا أن كل خبر يرويه إمامي (٢) يجب العمل به. هذا الذي تبين لي في (٣) كلامه، و يدعى إجماع الأصحاب على العمل بهذه الأخبار، حتى لو رواها غير الإمامي، و كان الخبر سليماً عن المعارض، و اشتهر نقله في هذه الكتب الدائرة بين الأصحاب؛ عمل به. و احتج لذلك بوجوه ثلاثة:

الأول (٤): دعوى الإجماع على ذلك. فإنه ذكر أن قديم الأصحاب و حديثهم إذا طولوا بصحة ما أفتى به المفتي منهم، عول على المنقول في أصولهم المعتمده و كتبهم المدونة، فسلم له خصمه منهم الدعوى في ذلك، و هذه سجيته من زمن النبي صلى الله عليه و آله و سلم إلى زمن الأئمة عليهم السلام، فلولا أن العمل بهذه الأخبار جائز لأنكروه و تبرءوا من العامل به.

الوجه الثاني (٥): وجود الاختلاف من الأصحاب بحسب اختلاف الأحاديث يدل على أن مستندهم إليها، إذ لو كان العمل بغيرها ممياً طريقه القطع، لوجب أن يحكم كل واحد بتضليل مخالفه و نفيقه، فلما لم يحكموا بذلك، دل على أن مستندهم الخبر، و على جواز العمل به.

لا يقال: هذا دليل على أنهم غير معاقبين على العمل به، و عدم العقاب لا يدل على كونه حقاً.

ص: ٢١٣

١- في أ، ب، هـ، الحجريه: (تبيين). و في ج، د: (يبين).

٢- في ج، الحجريه: (الإمامي).

٣- في هـ: (من) بدل (في).

٤- العده: ١٢٦/١. [١]

٥- العده: ١٣٦/١. [٢]

لأننا نقول:الجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما:أنَّ الغرض في جواز العمل بهذه الأخبار إنّما هو ارتفاع الفسق، وارتفاع العقاب.

و الثاني:أنه لو كان العمل بها خطأ،لما جاز الإعلام بالعفو عن فعله، لأنّ ذلك يكون إغراء بالقبيح.

الوجه الثالث (1):اعتناء الطائفة بالرجال، و تمييز العدل من المجروح، و الثقة من الضعيف،و الفرق بين من يعتمد على حديثه و من لا يعتمد، و كونهم إذا اختلفوا في خبر نظرُوا في سنده.و ذلك يدلّ على العمل بهذه الأخبار،لأنّهم لو لم يعملوا بها لما كان لشروعهم في ذلك فائده.

المسألة الرابعة:قد يقترن بخبر الواحد قرائن تدلّ على صدق مضمونه،و إن كانت غير دالّة على صدق الخبر نفسه،لجواز اختلاقه مطابقاً لتلك القرينة.و القرائن أربع:إحداها أن يكون موافقاً لدلالة العقل،أو لنصّ الكتاب خصوصه أو عمومه أو فحواه،أو السنّة المقطوع بها،أو لما حصل الإجماع عليه.

و إذا تجرّد عن القرائن الدالّة على صدقه،و لم يوجد ما يدلّ على خلاف متضمّنه؛افتقر العمل به إلى اعتبار شروط نذكرها في الفصول المعقّبة لهذه (2).

ص:٢١٤

١- العدّة:١٤١/١. [١]

٢- في أ،ب:(بهذه).و في ن:(لهذا).

المسأله الاولى: الإیمان معتبر فی الراوی. و أجاز الشيخ (١) العمل بخبر الفطحيه (٢) و من ضارعههم، بشرط أن لا يكون متّهما بالكذب، و منع (٣) من روايه الغلاه (٤)، كأبي الخطاب، و ابن أبي العزاقر.

لنا: قوله تعالى: إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنْتًا فَتَبَيَّنُوا (٥).

احتجّ الشيخ (٦) بأنّ الطائفه عملت بخبر عبد الله بن بكير، و سماعه، و على بن أبي حمزه، و عثمان بن عيسى، و بما رواه بنو فضال، و الطاطريون.

و الجواب: أنا لا (٧) نعلم إلى الآن أنّ الطائفه عملت بأخبار هؤلاء.

ص: ٢١٥

١- العده: ١٣٤/١.

٢- فرقه من فرق الشيعه، قالت بإمامه عبد الله الأفتح- ابن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام- بعد أبيه، فنسبت إليه. و لقب بذلك لفتح في رأسه أو رجليه. و توفي بعد أبيه بسبعين يوماً، و لم يعقب، فانقرضت. انظر: الإرشاد، للشيخ المفيد: ٢/٢١٠-٢١١ ط قم [١] عام ١٤١٣ هـ، و: رجال الكشي: ٢٥٤ فقره (٤٧٢) ط مشهد عام ١٣٤٨ هـ. ش.

٣- العده: ١٣٥/١.

٤- الغلاه: الذين غالوا في أهل البيت عليهم السّلام، و تجاوزوا الحدّ في وصفهم في الرفعه، فقالوا فيهم ما لا يقولون هم في أنفسهم. انظر: مجمع البحرين: ١/٣١٩ [٢] ماده (غلا) ط بيروت عام ١٤٠٣ هـ.

٥- الحجرات ٦/ [٣].

٦- العده: ١٥٠/١. [٤].

٧- في أ، ن: (لم) بدل (لا).

المسأله الثانيه:عداله الراوى شرط فى العمل بخبره،و قال الشيخ (١):يكفى كونه ثقه متحرّزا عن (٢)الكذب فى الروايه،و إن كان فاسقا بجوارحه.و ادعى عمل الطائفه على (٣)أخبار جماعه هذه صفتهم.

و نحن نمنع هذه الدعوى،و نطالب بدليلها.و لو سلّمناها،لاقتصرنا على المواضع التى عملت فيها بأخبار خاصّه،و لم يجرّ التعدى فى العمل إلى غيرها.

و دعوى التحرّز عن (٤)الكذب مع ظهور الفسق (٥)مستبعده (٦)،إذ الذى يظهر فسوقه لا يوثق بما يظهر من تحرّجه عن الكذب (٧).

تقريع

عداله الراوى تعلم باشتهارها بين أهل النقل،فمن اشتهرت عدالته من الرواه أو جرحه؛عمل بالاشتهار.و إن خفى حاله،و شهد بها محدّث واحد،هل يقبل قوله بمجرّده؟الحقّ أنّه لا يقبل إلاّ على ما يقبل عليه تزكيه الشاهد و جرحه،و هو شهاده عدلين.

و إذا جرح بعض،و عدل آخرون؛قدّم العمل بالجرح،لأنّه شهاده بزياده لم يطّلع عليها المعدّل،و لأنّ العداله قد يشهد بها على الظاهر،

ص: ٢١٦

١- العده: ١/١٥٢. [١]

٢- فى أ: (من).

٣- من هذا الموضع إلى ما سنشير إليه؛ساقط من نسخه (أ).

٤- فى ب: (من).

٥- فى ن،د: (الفسوق).

٦- كذا الظاهر.و فى النسخ: (مستبعد).

٧- فى ن: (تحرّزه من الكذب).

و ليس كذلك الجرح.

المسألة الثالثة: المجنون و الصبى لا تقبل روايتهما فى حال كونهما كذلك، لأنّ الوثوق بهما لا يحصل، لعدم تحقق الضبط، سواء كان الصبى مميّزا أو غير مميّز.

لا يقال (١): الصبى تقبل شهادته فى الجراح و الشجاج، فيجب قبول روايته.

لأنّنا نقول: لم لا- يجوز أن يكون ذلك احتياطا فى الدم؟! لا- لصحّحه خبره. على أنّ منصب الروايه أعظم، إذ الحكم بها مستمر، و الثابت عنها شرع عامّ فى المكلفين، و ليس كذلك الشهاده، فلا يقاس أحدهما على الآخر. أمّا لو تحمّل الشهاده صبيا؛ لقبّلت إذا أداها بالغا (٢).

المسألة الرابعة: المجهول النسب؛ إذا عرف إسلامه، لم يكف فى قبول روايته. فإنّ عرفت عدالته، قبلت؛ لأنّنا نتيقّن ارتفاع الفسق المانع من قبول الشهاده.

فإن عارضها روايه معروف النسب و العدالة، كان الترجيح لجانب المعروف (٣).

المسألة الخامسة: إذا قال: (أخبرنى بعض أصحابنا) و عنى الإماميه،

ص: ٢١٧

١- الإحكام: ٣٠٤/١-٣٠٥، المنتهى: ٧٦-٧٧. [١]

٢- و استدللّ على ذلك بوجوه، أهمّها إجماع الصحابه على قبول روايه ابن عباس، و ابن الزبير، و النعمان بن بشير، و غيرهم من أحداث الصحابه مطلقا، من غير فرق بين ما تحمّلوه فى حاله الصغر و بعد البلوغ. كما فى: المحصول: ٣٩٥/٤، الإحكام: ٣٠٥/١، المنتهى: ٧٦-٧٧.

٣- و علّل ذلك الآمدى، فى: الإحكام: ٤٦٥/٢، بقوله: «لأنّ احترازه عمّا يوجب نقص منزلته المشهوره يكون أكثر».

يقبل و إن لم يصفه بالعدالة، إذا لم يصفه بالفسوق؛ لأنَّ إخباره بمذهبه شهادة بأنَّه من أهل الأمانة، و لم يعلم منه الفسوق المانع من القبول.

فإن قال: (عن بعض أصحابه)، لم يقبل؛ لإمكان أن يعنى نسبه إلى الرواه أو أهل العلم، فيكون البحث فيه كالمجهول.

المسألة السادسة: إذا أرسل الراوى الروايه؛ قال الشيخ (١): إن كان ممَّن عرف أنَّه لا- يروى إلا- عن ثقة، قبلت مطلقا. و إن لم يكن كذلك، قبلت بشرط أن لا يكون لها معارض من المسانيد الصحيحه.

و احتجَّ لذلك (٢): بأنَّ الطائفة عملت بالمراسيل عند سلامتها عن المعارض كما عملت بالمسانيد، فما (٣) أجاز أحدهما أجاز الآخر.

المسألة السابعة: روايه المرأه المعروفه بالعداله مقبوله، للسبب المقتضى للقبول، و تستوى فى ذلك الحرّه و المملوكه.

المسألة الثامنه: يعتبر فى الراوى الضبط، فإن عرف له السهو غالبا لم يقبل. و إن عرض نادرا قبل، لأنَّ أحدا لا يكاد يسلم منه، فلو كان زواله أصلا شرطا فى القبول، لما صحَّ العمل إلا عن معصوم من السهو، و هو باطل إجماعا من العاملين بالخبر.

المسألة التاسعه: إذا قال راوى الأصل: (لم أرو لك هذه الروايه) قاطعا؛ كان ذلك قادحا فى الروايه. و إن قال: (لا أذكر) أو: (لا أعلم)، لم يكن قادحا؛ لجواز السهو على الأصل. و وجود العدالة فى الفرع ينفى التهمه عنه.

ص: ٢١٨

١- العده: ١٥٤/١.

٢- العده: ١٥٥/١. [١]

٣- فى ن، ب، الحجرية: (فمن). و ما أثبتناه فى المتن - هو ما فى ج، د، ه- مطابق للعده. و المراد- عندئذ- أن المقتضى للعمل بالمسانيد متحقق فى المراسيل السالمه عن المعارض.

الفصل الرابع: فى مباحث متعلّقه بالخبر. و فيه مسائل:

المسأله الاولى: الألفاظ الّتى تعلم نسبه الخبر بها إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم أو أحد الأئمه عليهم السّلام أربع مراتب:

الاولى: أن يقول: (أسمعنى رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم)، أو: (شافهنى)، أو: (حدّثنى).

و يلى ذلك فى القوّه: أن يقول: (قال رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم)، أو: (سمعت منه)، أو: (حدّث).

و يلى ذلك: أن يقول: (أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم).

و يليه: أن يقول: (رويت عن رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم).

و هاهنا ألفاظ آخر ليست صريحه فى الروايه: منها: أن يقول: (امرنا بكذا)، أو: (نهينا عن كذا)، أو: (اييح لنا كذا)، أو يقول: (من السنّه كذا)، أو يقول الصحابى: (كنا نفعل كذا)؛ فهذه الألفاظ لا يعلم من نفسها الدلاله على الروايه ما لم ينضمّ إليها ما يدلّ على القصد بها.

أمّا إذا كانت الروايه عن بعض الرواه، فالصريح فيها ثلاثه ألفاظ:

(أخبرنى)، أو (حدّثنى)، أو يقال للراوى: (هل حدّثك)، أو: (أخبرك فلان؟) فيقول: (نعم).

و هاهنا امور تقوم مقام ذلك: أحدها الإشاره بالجوارح، أو بالكتابه، أو بتسليم كتاب الروايه-و يسمّى مناوله-أو بالإجازه المعهوده. و هو: أن

يأذن له أن يروى عنه ما صحَّ أنه (١) من أحاديثه، إمَّا بأن يحيله على كتاب مشهور، أو أخبار معروفه.

المسألة الثانية: يجب عرض الخبر على الكتاب، لقوله عليه السَّلام: «إذا روى لكم عنِّي حديث فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق فاقبلوه، وإلا فردّوه» (٢).

المسألة الثالثة: إذا روى الراوى خيرا يخالف مذهبه، لا- يكون ذلك طعنا فى الروايه، لجواز أن يرى ذلك لما ظنّه دليلا و ليس كذلك.

المسألة الرابعة: يجوز روايه الخبر بالمعنى، بشرط أن لا تكون العبارة الثانية قاصره عن معنى الأصل، بل ناهضه بجميع فوائدها (٣):

لأنَّ الصحابه كانت تروى مجالس النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلّم بعد انقضائها و تطاول المدد، و يبعد فى العاده بقاء ألفاظه عليه السَّلام بعينها على الأذهان.

و لأنَّ الله سبحانه [و] (٤) تعالى قصَّ القصّه الواحده بألفاظ مختلفه، و حكى معناها عن الامم، و من المعلوم أنّ تلك القصّه وقعت بغير اللغه العربيه، و إن كانت باللغه العربيه فإنَّ الواقع منها يكون بعبارة واحده، و ذلك دليل على جواز نسبه المعنى إلى القائل، و إن اختلفت الألفاظ.

ص: ٢٢٠

- ١- فى ه: (له) بدل (أنه). و هو أصح.
- ٢- الحديث بهذا اللفظ ورد فى بعض كتب اصول الفقه، ك: اصول السرخسى: ٦٧/٢-٦٨، و: المحصول: ٩١/٣، و [١] بلفظ قريب منه فى: اصول السرخسى أيضا: ٣٦٥/١، و غيرهما. و قد روى ثقه الإسلام الكلينى، فى: اصول الكافى: ٦٩/١- كتاب فضل العلم/باب الأخذ بالسنة و شواهد [٢] الكتاب/ح ٥، بإسناده «عن أبى عبد الله عليه السَّلام، قال: خطب النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلّم بمنى، فقال: أيها الناس ما جاءكم عنى يوافق كتاب الله فأنا قلته، و ما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله».
- ٣- وفاقا للشيخ الطوسى، فى: العده: ١٥٢/١. فى ن: (الفوائد).
- ٤- حرف العطف إضافه منّا لتستقيم العبارة.

احتجّ المانع بقوله عليه السلام: «رحم الله من سمع مقالتي فوعاها و أداها كما سمعها» (١).

و الجواب أن نقول: إذا أداها بمعانيها فقد امتثل، كما تقول: (حكى فلان رساله فلان)، إذا أتى (٢) بالمعنى و لو خالفه فى اللفظ (٣).

المسأله الخامسه: إذا روى الواحد روايه، ثم رواها ثانيا و زاد فيها زياده، أو اختلف (٤) الرواه فى الروايه بالزياده و النقصان، هل يكون ذلك قادحا فى الروايه أم لا؟

نظر، فإن كان الراوى واحدا، و لم تكن الزيادة منافية لمعنى الأول؛ لم يكن ذلك قادحا، لجواز أن يكون سمعها فى مجلسين، فحكى كل واحد منهما (٥) تاره، أو فى مجلس واحد و اقتصر على حكاية بعضه.

و إن تغاير الراوى، و كان المنفرد بالزياده واحدا، و بالنقيضه جماعه يستحيل عليهم أن لا يسمعوا ما نقله الواحد؛ كانت الزيادة مردوده.

و إن لم يستحل ذلك، بأن يكون سمعها فى مجلسين، أو فى مجلس

ص: ٢٢١

١- المعتمد: ١٤١/٢، التبصره: ٣٤٧، [١] المنخول: ٢٧٩، المستصفى: ١٩٩/١، [٢] المحصول: ٤٦٩/٤، الإحكام: ٣٣٢/١، المنتهى: ٨٤. و لفظ الحديث المذكور فى المتن يوافق ما فى: المحصول، و يختلف عمّا فى غيره. قال الغزالي، فى: المستصفى: ١٩٩/١: «و [٣] هذا الحديث بعينه قد نقل بألفاظ مختلفه و المعنى واحد» و ذكرها. و فى: جامع الاصول: ١٨/٨ ح ٥٨٤٩؛ عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه، قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: «نصر الله امرءا سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه، فربّ مبلغ أوعى من سامع».

٢- فى ه: (أداها) بدل (أتى).

٣- فى ب: (باللفظ).

٤- فى ب، ج، د، الحجريه: (اختلفت).

٥- فى ج، د، الحجريه: (واحد منها).

واحد يجوز أن يغفل عنها (١) الآخرون؛ قبلت الزيادة.

فإن كانت الزيادة منافيه لمعنى الأول، تضادّت الروايه بها، ووجب (٢) التوقّف عن العمل بها (٣).

ص: ٢٢٢

١- كلمه: (عنها) زياده من ن.

٢- في ن: (فوجب).

٣- كلمه: (بها) لم ترد في ب، د، الحجريه.

الفصل الخامس: في التراجيح بين الأخبار المتعارضة و فيه مسائل:

المسألة الاولى: إذا تعارض خبران، و أحدهما موافق لعموم القرآن أو السنّه المتواتره أو لإجماع الطائفة؛ ووجب العمل بالموافق، لو جهين:

أحدهما: أنّ كلّ واحد من هذه الامور حجّه في نفسه، فيكون دليلاً على صدق مضمون الخبر الموافق له.

الثاني: أنّ المنافي لا يعمل به لو انفرد عن المعارض، فما ظنك به معه؟.

و كذلك إذا تعارضا، و كانت رواه أحدهما عدولاً؛ كان الترجيح لجانب ما رواه العدول (١) لأنّ روايه من ليس بعدل لا تقبل مع السلامه عن المعارض، فمع وجود المعارض أولى.

المسألة الثانيه: رجح الشيخ (٢) بالضابط و الأضبط، و العالم و الأعلم؛ محتجاً بأنّ الطائفة قدّمت ما رواه محمّد بن مسلم، و يريد بن معاويه، و الفضيل بن يسار، و نظائرهم، على من ليس له حالهم.

و يمكن أن يحتجّ لذلك: بأنّ روايه العالم و الأعلم (٣) أبعد من احتمال الخطأ، و أنسب بنقل الحديث على وجهه، فكانت أولى.

المسألة الثالثه: قال الشيخ (٤): إذا روى أحد الراويين اللفظ، و الآخر

ص: ٢٢٣

١- في ب، ه: (العدل).

٢- العده: ١٥٢/١-١٥٣. [١]

٣- كذا ما في النسخ. و الظاهر سقوط: (الضابط و الأضبط).

٤- العده: ١٥٢/١. [٢]

المعنى، و تعارضاً: فإن كان راوى المعنى معروفاً بالضبط و المعرفه، فلا ترجيح. و إن لم يوثق منه بذلك، ينبغى أن يؤخذ المروى لفظاً.

و هذا حقّ، لأنّه أبعد من الزلل.

المسأله الرابعه: إذا روى الخبر سماعاً، و روى المعارض إجازة؛ كان الترجيح لجانب المسموع، إلا أن يكون أحاله على أصل مسموع، أو مصنف مشهور، فيكونان متساويين.

المسأله الخامسه: إذا كان راوى أحد الخبرين مجهولاً، و الآخر معروفاً، أو كان أحد السندين متصلين، و الآخر مرسلًا؛ كان الترجيح للمعروف و المسند، لوجود شرائط العمل فيهما على اليقين، و عدم اليقين فى الطرف الآخر.

المسأله السادسه: إذا رويت روايتان، و فى إحداهما زياده عن الاخرى؛ قال الشيخ (1): عمل على الروايه المتضمنه للزياده، لأنها فى حكم خبرين.

و لقائل أن يقول: أ تعنى بذلك أنه يعمل بالزياده كما يعمل بالأصل؟ أم تعنى مع التعارض يكون أرجح؟ إن أردت الأول فمسلّم. و إن أردت الثانى فممنوع.

المسأله السابعه: إذا عمل أكثر الطائفه على إحدى الروايتين، كانت أولى، إذا جوّزنا كون الإمام فى جملتهم، لأنّ الكثره أماره الرجحان، و العمل بالراجح واجب.

المسأله الثامنه: إذا كان أحد الخبرين موافقاً للأصل؛ قال قوم:

ص: ٢٢٤

يكون أولى، لأنّ الظاهر أنّه هو المتأخّر. وقال آخرون: الناقل أولى، لأنّ له حكم النقل، و الموافق للأصل يستغنى بالأصل عنه، فيغلب على الظن أنّه لا حاجة للشارع إلى ذكره، للاستغناء بحكم الأصل (١).

و الحقّ: أنّه إمّا أن يكونا (٢) عن الرسول صلّى الله عليه وآله أو عن الأئمة عليهم السّلام:

فإن كانا (٣) عن النبي صلّى الله عليه وآله و علم التاريخ؛ كان المتأخّر أولى، سواء كان مطابقاً للأصل أو لم يكن. وإن جهل التاريخ؛ وجب التوقّف، لأنّه كما يحتمل أن يكون أحدهما ناسخاً يحتمل أن يكون منسوخاً.

و أمّا إن كانا (٤) عن الأئمة عليهم السّلام؛ وجب القول بالتخيير، سواء علم تاريخهما أو جهل، لأنّ الترجيح مفقود عنهما، و النسخ لا يكون بعد النبي صلّى الله عليه وآله، فوجب القول بالتخيير.

المسألة التاسعة: قال الشيخ (٥): إذا تساوت الروايتان في العدالة و العدد، عمل بأبعدهما من قول العامّة.

و الظاهر أنّ احتجاجه في ذلك بروايه رويت عن الصادق عليه السّلام (٦).

ص: ٢٢٥

١- المعتمد: ١٨٢/٢-١٨٣، المحصول: ٤٣٣/٥-٤٣٤.

٢- في ن، ب، ج، د، الحجريه: (يكون).

٣- في ن، ب، ج، د، الحجريه: (كان).

٤- في ن، ب، ج، د، الحجريه: (كان).

٥- العده ١٤٧/١. [١]

٦- هي مقبولة عمر بن حنظله، المرويه في: اصول الكافي: ١/٦٧- كتاب فضل العلم/باب اختلاف الحديث/ح ١٠، و: الفقيه: ٣/٨-١١

ح ٣٢٣٣، و: التهذيب: ١/٦-٣٠٣-٣٠٣ ح ٨٤٥، و: الاحتجاج للطبرسي: ٣٥٥. و لكن في المقام عدّه روايات، فراجع: وسائل الشيعه/كتاب

القضاء/الباب (٩) من أبواب صفات القاضي و ما يجوز أن يقضى به/ح ٤٦، ٤٢، ٣٤، ٣١، ٣٠، ٢٩، ١٩. و ذكر الوجه في

و هو إثبات لمسأله علميه بخبر واحد، و ما يخفى عليك ما فيه. مع أنه قد طعن فيه فضلاء من الشيعة، كالمفيد (١) وغيره.

فإن احتجّ: بأنّ الأبعد لا يحتمل إلاّ الفتوى، و الموافق للعامّه يحتمل التقيّه، فوجب الرجوع إلى ما لا يحتمل.

قلنا: لا نسلمّ أنه لا يحتمل إلاّ الفتوى، لأنّه كما جاز الفتوى لمصلحه يراها الإمام، كذلك تجوز الفتوى بما يحتمل التأويل، مراعاة لمصلحه (٢) يعلمها الإمام، و إن كنا لا نعلمها.

فإن قال: ذلك يسدّ باب العمل بالحديث.

قلنا: إنّما نصير إلى ذلك على تقدير التعارض، و حصول مانع (٣) يمنع من العمل، لا مطلقاً، فلم يلزم سدّ باب العمل.

المسأله العاشره: إذا كان أحد الخبرين مشافهه، و الآخر مكاتبه؛ كان الترجيح لجانب (٤) المشافهه، لأنّ المكاتبه تحتمل من الخلل ما لا تحتمله المشافهه.

المسأله الحاديه عشره: إذا كان أحد الخبرين حاضرا و الآخر مبيحا،

ص: ٢٢٦

١- لم أعثر على ذلك.

٢- هنا نهايه ما سقط من نسخه (أ).

٣- في أ: (ما) بدل (مانع).

٤- في ج، د: (بجانب).

و كان حكماهما مستفادين من الشرع؛ قال قوم (1): يكون الحاضر أولى، لقوله عليه السلام: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» (2)، و لأنه أحوط في التحرز من الضرر.

و جواب الأول: أنه خبر واحد، لا يثبت بمثله مسائل الاصول.

و الثاني ضعيف، لأن الضرر متوجه في الإقدام على حظر ما لا يؤمن كونه (3) مباحا، كما هو محتمل في الطرف الآخر.
و الأولى التوقف.

ص: ٢٢٧

١- المحصول: ٤٣٩/٥-٤٤٠، الإحكام: ٤٧٨/٢، المنتهى: ٢٢٥.

٢- جامع الاصول: ١٧٩/١٠ ح ٧٤٧٤. و في الهامش: «قال النسائي: هذا الحديث جيد جدا». و رواه الشيخ أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراچكي المتوفى سنة ٤٤٩ هـ، في كتابه: كنز الفوائد: ١٦٤ ح ٦ ط حجرية. [١]

٣- زاد في ه هاهنا كلمه: (من).

الباب الثامن: في النسخ و المنسوخ

اشاره

و فيه فصول

ص: ٢٢٩

الفصل الأول: فى النسخ. و فى مسائل:

المسألة الاولى: النسخ فى الأصل هو: الإزالة، من قولهم: (نسخت الشمس الظل)، و التغيير، كما يقال: (نسخت الريح الأثر). و قيل (١): هو حقيقته فى النقل، مجاز فى غيره. و قيل (٢): بل (٣) هو مشترك. و البحث لفظى.

و فى الشرع عبارته عن: الإعلام بزوال مثل الحكم الثابت بالدليل الشرعى، بدليل شرعى متراخ عنه، على وجه لولاه لكان الحكم الأول ثابتاً (٤).

و من الناس من يجعل النسخ رفعا (٥). و منهم من يجعله بيانا لانتهاؤ مدّة الحكم الأول (٦).

و الناسخ هو: الدليل الثانى. و قد يطلق الناسخ (٧) على ناصب دلالة

ص: ٢٣١

١- اصول السرخسى: ٥٣/٢، المحصول: ٢٧٩/٣، الإحكام: ٦٩/٢، المنتهى: ١٥٤. [١]

٢- العدة: ٤٨٥/٢، [٢] المستصفى: ١٢٨/١، [٣] الإحكام: ٩٦/٢، المنتهى: ١٥٤. [٤]

٣- كلمته: (بل) لم ترد فى ب، ج، د، الحجرية.

٤- المعتمد: ٣٦٦/١، الذريعة: ٤١٤/١، العدة: ٤٨٦/٢، [٥] المنخول: ٢٩٠، المستصفى: ١٢٩/١، [٦] المنتهى: ١٥٤. [٧]

٥- المنخول: ٢٩٠، المستصفى: ١٢٨/١، [٨] المحصول: ٢٨٧/٣، [٩] الإحكام: ٩٨/٢، المنتهى: ١٥٤. [١٠]

٦- اصول السرخسى: ٥٤/٢، المنخول: ٢٨٩، المستصفى: ١٢٩/١، [١١] المحصول: ٢٨٧/٣، [١٢] المنتهى: ١٥٤.

٧- فى أ: (النسخ).

النسخ. وقد يتجوز به في الحكم، كما يقال: (نسخ شهر رمضان صوم عاشوراء)، وفي المعتقد، كما يقال: (الحنفي ينسخ القرآن بالسنة).

و المنسوخ هو: الدليل الأول. وقد يستعمل في الحكم.

و لا يطلق النسخ بالحقيقه إلا حيث يكون الدليلان شرعيين. فلو كانا عقليين أو أحدهما؛ لم يكن ذلك نسخا بالحقيقه، وإن كان معنى النسخ موجودا فيه.

المسأله الثانيه: النسخ في الشرائع جائز عقلا و شرعا.

أما عقلا فلو جهين:

أحدهما: أن الشرائع تابعه للمصالح، و هي جائزه الاختلاف، فجاز اختلاف ما هو تابع لها (١).

الثاني: أن الدلائل القطعيه دلت على نبوه نبينا صلى الله عليه و آله، و يلزم من ذلك نسخ شرع من قبله (٢).

و أما شرعا فوجوه:

أحدها: ما نقل أن نوحا عليه السلام احلّ له كلّ دابّه، ثم حرم على لسان موسى عليه السلام كثير من الحيوان (٣).

الثاني: قوله تعالى: ما ننسخ من آيه أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها (٤).

ص: ٢٣٢

١- المعتمد: ٣٧٠/١-٣٧١، الذريعه: ٤٢٦/١، العده: ٥٠٨/٢، التبصره: ٢٥٢، [١] الإحكام: ١٠٧/٢، المنتهى: ١٥٦.

٢- العده: ٥٠٧/٢، [٢] المستصفي: ١٣٢/١، [٣] المحصول: ٢٩٤/٣، الإحكام: ١٠٨/٢، المنتهى: ١٥٥.

٣- المحصول: ٢٩٥/٣، الإحكام: ١٠٨/٢، المنتهى: ١٥٦. [٤]

٤- البقره ١٠٦. [٥]

الثالث: وقوع النسخ في شرعنا، كنسخ التوجه إلى بيت المقدس باستقبال الكعبة (١)، و نسخ الاعتداد في الوفاء بالحوال إلى أربعه أشهر و عشر (٢)، و نسخ ثبات الواحد في الجهاد لعشره إلى ثباته لاثنين (٣).

احتج المانع بوجوه (٤).

الأول: لو جاز النسخ، لزم منه الأمر بالشيء و النهى عنه، لكن ذلك فاسد من وجوه:

الأول: أنه يلزم منه البداء.

الثاني: أنه يؤدي إلى كون الشيء حسنا و (٥) قبيحا.

الثالث: أن (٦) الأمر يدل على حسن الأمور به (٧)، فلو نهى عنه لانتقضت تلك الدلاله.

الوجه الثاني: أن إطلاق الأمر يدل على استمرار الإلزام بالفعل، فلو لم يرد دوامه، لوجب بيان مدته، و إلا لزم الإغراء باعتقاد الجهل.

الوجه الثالث: لو جاز النسخ لزم رفع الثقة بدوام الأحكام.

و تمسك اليهود في المسأله بقول موسى عليه السلام: «تمسكوا بالسبت

ص: ٢٣٣

١- البقره ١٤٢/١٤٣.

٢- المنسوخه: البقره ٢٤٠/٢٤٠. و الناسخه: البقره ٢٣٤/٢٣٤. [١]

٣- الأنفال ٦٥/٦٦.

٤- المعتمد: ٣٧١/١، العده: ٥٠٩/٢-٥١٠، [٢] التبصره: ٢٥٣-٢٥٤، [٣] الأحكام: ١٠٩/٢-١١٠، المنتهى: ١٥٥.

٥- حرف العطف: زياده من ه.

٦- زاد هاهنا في ب، ج، د، الحجرية: (يكون).

٧- كلمه: (به) زياده من ه.

أبدا»، وبقوله: «تمسكوا بالسبب ما دامت السماوات و الأرض» (١).

و الجواب عن الأوّل أن نقول: لا نسلم أنّه يلزم منه الأمر بالشىء و النهى عنه، لأننا بيّنا أنّ الدليل الأوّل تناول غير ما تناوله الثانى، و إنّما يلزم البداء لو كان الأمر بنفس ما نهى عنه، و الوقت و المكلف واحد.

قوله: «لو نهى عنه لانتقضت دلالة الحسن».

قلنا: لا نسلم، لأنّ الدليل الثانى دلّ على قبح ما لم يدلّ عليه الأوّل، فلم تنتقض دلالته، و جرى ذلك مجرى ما علم زواله عقلا، فإنّ الشرع إذا دلّ على وجوب فعل، فإذا عجز عنه المكلف سقط بالعجز، و لا يلزم أن يكون العجز ناقضا لدلاله الوجوب، فكذا مسألتنا.

و الجواب عن الثانى: قوله: «لو لم يرد دوامه لبيّنه، و إلّا لزم الإغراء باعتقاد الجهل».

قلنا: لا نسلم؛ لأنّ المكلف يعلم أنّ تغيّر المصالح يوجب (٢) تغيّر التكاليف، و ذلك يمنعه عن القطع باعتقاد الدوام.

قوله فى الوجه الثالث: «يلزم أن لا يحصل الوثوق بدوام شىء من الأحكام».

قلنا: نحن نعلم دوام كثير من الأحكام بالضرورة من مقاصد الشرع، فيكون الوثوق بالدوام حيث يكون (٣) الأمر كذلك دون غيره.

المسألة الثالثة: الزيادة على النصّ إن كانت رافعه لمثل الحكم

ص: ٢٣٤

١- المحصول: ٣/٣٠١، [١] الإحكام: ١١١/٢، المنتهى: ١٥٦. و [٢] قد أجاب عن هذا الاستدلال الآمدى، فى: الإحكام: ١١٤/٢؛ جوابا وافيا.

٢- فى أ، ب، د، هـ: (موجب).

٣- كلمه: (يكون) لم ترد فى ب، ج، د، الحجريه.

الشرعى المستفاد من الحكم الشرعى؛ كانت نسخا.و إن كانت رافعه لحكم من أحكامه المستفاده من العقل؛لم يكن ذلك نسخا. و فائده ذلك:ما ثبت أنّ خبر الواحد لا ينسخ به حكم الدليل المقطوع به،فكلّ موضع نعدّه نسخا لا يجوز استعمال خبر الواحد فيه.

و قال السيد المرتضى (١)،و أبو جعفر (٢):إن كانت الزيادة مغيّره للمزيد عليه،بحيث لو فعل كما كان يفعل قبل الزيادة،لم يكن مجزيا، و وجب استثناؤه؛كان ذلك نسخا،و إلّا فلا.

لنا:ما بيناه أولا من أنّ شرط النسخ أن يكون رافعا لمثل الحكم الشرعى المستفاد بالدليل الشرعى،فبتقدير أن يكون ذلك الحكم مستفادا من العقل لا يكون الرفع لمثله نسخا حقيقيا،و إلّا لكان كلّ خبر يرفع البراءه الأصلية نسخا،و هو باطل.

لا يقال (٣):لو وجبت الصلاه ركعتين،ثم زيد عليها ركعه (٤)اخرى؛ لكانت ناسخه،لأنّ التسليم وجب تأخيره إلى ما بعد الثالثه،و قد كان يجب أن يكون عقيب الثانيه،و لأنّ الركعتين كانتا مجزيتين بانفرادهما،فعدتا (٥)غير مجزيتين لو انفردتا.

لأنّا نقول:لا نسلم أنّ ذلك نسخ لوجوب الركعتين و لا للتشهد،و إن

ص:٢٣٥

١- الذريعه:١/٤٤٣-٤٤٥. [١]

٢- العدّه:٢/٥٢٨-٥٢٩. [٢]

٣- المعتمد:١/٤٠٨-٤٠٩.

٤- كلمه:(ركعه)لم ترد في أ،ن،ب،ه.

٥- في ه:(فصارتا).

كان التغيير (١) فيهما ثابتاً، بل بتقدير أن يكون الشرع دلاً على وجوب تعقيب التشهد (٢) للثانيه، يلزم أن يكون الأمر بتأخيره نسخاً لتعجيله، إذ لم يرفع الدليل الثاني شيئاً غير ذلك.

و أما الركعتان فإنّ حكمهما باق من كونهما واجبتين، غايه ما فى الباب أنّ وجوبهما كان منفرداً، فصار منضمّاً إلى الثالثه، و الشىء لا ينسخ بانضياف غيره إليه، كما لا ينسخ وجوب فريضه واحده إذا وجب بعدها اخرى.

و أما كونهما لو انفردتا لما أجزأتا بعد أن كانتا مجزيتين، فإنّ الأجزاء يعلم لا من منطوق الدليل، بل علم بالعقل، فلم يكن نسخاً. و لو علم الأجزاء من نفس الدليل الشرعى، لكان المنسوخ إجزاءً منفردتين، لا وجوبهما.

المسأله الرابعه: النقيصه من العباده لا تكون نسخاً لها، سواء كان الناقص جزء منها أو شرطاً لها. لكن إن دَلَّ الدليل الشرعى على وجوب ذلك الجزء أو ذلك الشرط، ثم دَلَّ الآخر على ارتفاعه، كان ذلك نسخاً للجزء و (٣) الشرط (٤) خاصّه، دون نفس العباده.

مثال ذلك: إذا أوجب صلاه ثلاثيه (٥) مثلاً، ثم أسقط منها ركعه؛ كان ذلك نسخاً لتلك الركعه حسب، و لم يكن نسخاً للصلاه كلها. أو أوجب فريضه، و شرط لها شرطاً، ثم أسقط ذلك الشرط؛ كان نسخاً له حسب،

ص: ٢٣٦

١- فى أ، ب، هـ: (التغيير).

٢- استظهر مصحح نسخه (ب) أنّ الصواب: (التسليم) بدل (التشهد).

٣- كذا فى النسخ. و المناسب العطف ب (أو).

٤- فى ن، ب، د: (للشرط).

٥- فى أ: (ثنائيه).

و لم يكن نسخا للفريضة.

لنا: أنّ الدليل المقتضى لثبوت الحكم السابق ثابت، و الدليل الثانى ليس رافعا لمثل حكمه، فلا يكون نسخا.

فإن قالوا (1): العباده الاولى كانت غير مجزیه بتقدير أن لا يفعل الشرط، و قد صارت الآن مجزیه، فقد انتسخ الإجزاء.

قلنا: لا نسلم أنّ ذلك نسخ، لأننا قد بينا أنّ الإجزاء إذا لم يتضمّن الدليل الشرعى يكون معلوما بالعقل، فلا يكون زواله نسخا. و لو سلّمنا أنّ ذلك نسخ، لكان نسخا للأجزاء، لا نسخا للعباده.

المسأله الخامسه: يعلم النسخ بأن يقال: (هذا ناسخ و ذاك منسوخ)، أو يكون حكم أحد الدليلين مصادا لحكم الآخر، فيكون المتأخر ناسخا.

و يعلم التاريخ بوجوه:

منها: أن يتضمّن لفظ أحدهما ما يدلّ على التأخر أو التقدّم.

و منها: أن يضاف أحدهما إلى زمان أو مكان يعلم منه التقدّم أو التأخر.

و منها: أن يروى إحدى الروايتين عن النبى صلى الله عليه و آله من انقطعت صحبته عند تجدد صحبه راوى الاخرى.

و هل يقبل قول الصحابى إذا قال: (كذا منسوخ) مطلقا، أو: (منسوخ بكذا)؟ الأظهر: لا، إذ يجوز أن يكون قال ذلك اجتهادا، لا عن سماع، و قد يخطئ المجتهد.

ص: ٢٣٧

الفصل الثاني: فى مباحث متعلّقه بالناسخ. و فىه مسائل:

المسأله الاولى: من شرط الناسخ أن يكون المراد به غير المراد بالمنسوخ نفسه، إذ لو اريد إزاله المنسوخ نفسه لكان أمرا بنفس ما نهى عنه، و يلزم من هذا (١) البداء.

المسأله الثانيه: من شرط الناسخ أن يكون متراخيا، لأنّه لو كان متصلا لما كان نسخا، كما فى قوله تعالى: **وَ لَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ** (٢)، و قوله (٣) تعالى: **ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** (٤) بل ذلك بالتقييد و التخصيص أشبه.

المسأله الثالثه: من شرط الناسخ أن يكون فى قوه المنسوخ، فلا ينسخ المتواتر بالآحاد، و لا المعلوم بالمظنون كالقياس و ما شاكله.

ص: ٢٣٨

١- فى أ: (منه) بدل (من هذا).

٢- البقره ٢٢٢. [١]

٣- فى أ، ب، ج، د، هـ: (و كقوله).

٤- البقره ١٨٧. [٢]

الفصل الثالث: فى مباحث متعلّقه بالمنسوخ، وربّما وقعت مشتركه. و فىه مسائل:

المسأله الاولى: إذا تضمّن الدليل الأوّل لفظ التأييد، هل يجوز نسخه؟ أنكره قوم (١). و الحقّ خلافه، لأنّه قد يستعمل فيما لا يراد به الدوام، فإنّه يقال: (تعلم العلم أبدا). و لو سلّمنا أنّه حقيقه فى الدوام، لكان ورود الناسخ يدلّ على أنّه لم يرد به الدوام. و كما أنّ العام حقيقه فى الاستغراق، ثمّ مع ورود المخصص يعلم أنّه لم يرد؛ فكذا هنا.

المسأله الثانيه: يجوز نسخ الحكم لا إلى بدل. و منعه قوم (٢).

لنا: نسخ الصدقه بين يدى المناجاه (٣) لا إلى بدل، و لأنّ النسخ تابع للمصلحه، فإذا كان الشىء مصلحه فى وقت امر به، و إذا انقلب إلى (٤) مفسده نهى عنه، ثمّ لا يلزم البدل.

المسأله الثالثه: لا بدّ أن يكون المنسوخ مطلقا، غير مؤقّت بوقت معيّن، لأنّه لو وقّت لم يكن ذلك نسخا، لأنّ شرط تسميته أن يثبت الحكم لو لا الدليل المتراخى، و ذلك غير حاصل فى هذه الصوره.

المسأله الرابعه: لا يجوز نسخ الشىء قبل وقت فعله، مثل أن يأمر

ص: ٢٣٩

١- المعتمد: ٣٨٢/١، التبصره: ٢٥٥، [١] اصول السرخسى: ٦٠/٢، المحصول: ٢٢٨/٣، الإحكام: ١٢٣/٢.

٢- المعتمد: ٣٨٤/١، المستصفى: ١٤١/١، المحصول: ٣١٩/٣، الإحكام: ١٢٤/٢.

٣- المجادله: ١٢/١٣.

٤- كلمه: (إلى) زياده من الحجريه.

فى أوّل النهار بصلاه ركعتين عند الزوال، ثمّ ينسخهما قبل ذلك. و هو اختيار المرتضى (١)، و أبى جعفر (٢). و قال المفيد بجواز ذلك (٣). و هو اختيار جماعه من الفقهاء و الأشعريه (٤). (٥).

لنا: لو وقع ذلك، لزم أن يأمر بنفس ما نهى عنه، لكن ذلك محال، لوجهين:

الأوّل: أنّ الأمر يقتضى كونه حسنا، و النهى يقتضى كونه قبيحا، فيلزم كونه حسنا قبيحا معا.

و الثانى: أنّ الفعل الواحد إما أن يكون حسنا، و إما أن يكون قبيحا، فبتقدير أن يكون حسنا يلزم قبح النهى عنه، و بتقدير أن يكون قبيحا يقبح الأمر به.

احتجّ المجيز لذلك بوجوه (٦).

الأوّل: قوله تعالى: يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَ يُثَبِّتُ (٧).

الثانى: أنّه تعالى أمر إبراهيم عليه السلام بذبح إسماعيل، ثمّ نسخ ذلك قبل ذبحه (٨).

ص: ٢٤٠

١- الذريعه: ٤٣١/١.

٢- العده: ٥١٩/٢.

٣- فى ه، الحجريه: (يجوز).

٤- حكاه عنه الشيخ الطوسى، فى: العده: ٥١٩/٢.

٥- المعتمد: ٣٧٦/١، [١] التبصره: ٢٦٠، اصول السرخسى: ٦٣/٢، المنخول: ٢٩٧، المستصفى: ١٣٣/١، المحصول: ٣١١/٣-

٣١٢، الإحكام: ١١٥/٢، المنتهى: ١٥٦. [٢]

٦- المعتمد: ٣٧٩/١-٣٨١، التبصره: ٢٦٠، [٣] اصول السرخسى: ٦٤-٦٥، المحصول: ٣١٢/٣، [٤] الإحكام: ١١٥/٢-١١٦،

١١٩، المنتهى: ١٥٦-١٥٧. [٥]

٧- الرعد ٣٩. [٦]

٨- الصافات ١٠٢-١٠٧.

الثالث: ما روى أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ امر ليله المعراج بخمسين صلاة، ثم اقتصر به على خمس (١).

و لأنّ المصلحه قد تتعلّق بنفس الأمر و النهي، فجاز الاقتصار عليهما من دون إرادته الفعل (٢).

و الجواب عن الأول: أنّ المحو و الإثبات معلقان على المشيئة، فلا نسلم أنّه يشاء مثل هذا القدر.

على أنّه يحتمل أن يكون يمحو ما يشاء ممّا يثبت غيره، و كذلك يثبت ما يشاء، فمن أين أنّه يمحو ما يثبت هو تعالى؟!

و قد قيل: إنّ الحفظه تثبت على العبد معاصيه و طاعاته، فيمحو الله سبحانه ما يشاء من المعاصي (٣). و هذا و إن لم يكن معلوماً، فهو محتمل، و بمثله يخرج الاحتجاج عن اليقين.

و الجواب عن الثاني: لم لا يجوز أن يكون الأمر كان بمقدّمات الذبح، و يكون الذبح -و إن نطق به- غير مراد؟! أو يدلّ على ذلك قوله تعالى: **فَدَّ صَدَقَتِ الرُّؤْيَا (٤)**.

لا يقال: لو كان ذلك مراداً لما قال: **فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرَى (٥)**، و لما

ص: ٢٤١

١- المعتمد: ٣٨٠/١-٣٨١، جامع الاصول: ١٨٣/٥-١٨٤ ح ٣٢٣٧.

٢- زاد في الحجريه في هذا الموضوع: (الأول و ترك الثاني).

٣- التبيان في تفسير القرآن: ٢٦٣/٦. و [١] انظر: المعتمد: ٣٧٩/١.

٤- الصّافات ١٠٥. [٢]

٥- الصّافات ١٠٢.

قال: إِنَّ هَذَا لَهَوُ الْبَلَاءِ الْمُبِينُ (١)، و لما قال: وَ فَدَيْنَاهُ بِذَنْحٍ عَظِيمٍ (٢).

لأننا نقول: غلب على ظنّ إبراهيم عليه السلام أنّ المراد الذبح، فلهذا قال:

ما ذا ترى، و بواسطة ذلك الظنّ قال: إِنَّ هَذَا لَهَوُ الْبَلَاءِ الْمُبِينُ.

و أما الفداء فقد يجوز أن يسمّى بذلك و إن لم يجب ذبح المفدى، لمكان ظنّ إبراهيم عليه السلام أنّه تعالى أراد الذبح.

و الجواب عن الثالث: أنّه خبر واحد، لا يثبت بمثله مسائل الاصول.

على أنّ فيه طعنا على الأنبياء بالإقدام على المراجعة فى الأوامر المطلقة (٣).

و الجواب عن الرابع: أنّ الأمر و النهى يتبعان متعلقهما، فإن كان حسنا كانا كذلك، و إلاّ قبحا. على أنّه لو كان الأمر كذلك، لم

يكن متعلق الأمر مرادا، فلا يكون مأمورا به، فلا يكون النسخ متناولا له.

المسألة الخامسة: النسخ فى القرآن جائز. و يدلّ على ذلك وقوعه، كنسخ عدّه الوفاء بالحوال إلى أربعة أشهر و عشر (٤)، و كنسخ

الصدقه أمام المناجاة (٥)، و كنسخ الفرار من الزحف من العشرة (٦).

ص: ٢٤٢

١- الصّافات ١٠٦. [١]

٢- الصّافات ١٠٧. [٢]

٣- قال السيد المرتضى، فى: الذريعة: ١/٤٤١: «و فيه مع ذلك- أى: مع أنّه خبر واحد- من الشّبّه و الأباطيل ما يدلّ على فساده».

٤- المنسوخه: البقره ٢٤٠. و الناسخه: البقره ٢٣٤. [٣]

٥- المجادله ١٢، ١٣.

٦- الأنفال ٦٥، ٦٦.

احتجّ المانع (١): بقوله تعالى: لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ (٢).

و الجواب: لا- نسلم أنّ النسخ باطل. و لا- يلزم من كونه إبطالا- أن يكون باطلا. سلّمناه جدلا، لكن لم لا- يجوز أن يكون ما «بين يديه» إشاره إلى كتب الأنبياء المتقدّمة، و«خلفه» إشاره إلى ما يكون بعد النبي صلّى الله عليه و آله أو بعد كمال نزوله؟! و هذا الاحتمال كاف في إبطال الاحتجاج.

المسألة السادسة: نسخ الحكم دون التلاوه جائز، و واقع، كنسخ الاعتداد بالحوال (٣)، و كنسخ الإمساك في البيوت كذلك (٤).

ص: ٢٤٣

١- المحصول: ٣/١١١. و راجع المصادر المتقدّمة في الهامش (٤) من ص (٢٣٣) فقد ادمجت فيها هذه المسألة في مسأله جواز أصل النسخ، و لم يفرز بينهما في البحث كما في المحصول و الكتاب. و قد حكى في: المحصول: ٣/٣٠٧، و: الإحكام: ٢/١٠٦، و: المنتهى: ١٥٤؛ [١] أنّ المانع أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني، صاحب (جامع التأويل) في تفسير القرآن. يقع في عدد (١٤) مجلدا.

٢- فضّلت ٤٢./ [٢]

٣- المنسوخه: البقره ٢٤٠. و الناسخه: البقره ٢٣٤./ راجع: المعتمد: ١/٣٨٦، المحصول: ٣/٣٢٢.

٤- المنسوخه: البقره ٢٤٠. قال الفخر الرازي، في: مفاتيح الغيب: ٦/١٣٤، في تفسير هذه الآية: «ثبت أنّ هذه الآية توجب أمرين: أحدهما: وجوب النفقه و السكنى من مال الزوج سنه. و الثاني: وجوب الاعتداد سنه... ثم إنّ الله تعالى نسخ هذين الحكمين. أمّا الوصيه بالنفقه و السكنى فلأنّ القرآن دلّ على ثبوت الميراث لها، و السنّه دلّت على أنّه لا- وصيه لوارث، فصار مجموع القرآن و السنّه ناسخا للوصيه للزوجه بالنفقه و السكنى في الحول. و أمّا وجوب العده في الحول فهو منسوخ بقوله يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَ عَشْرًا فهذا القول هو الذي اتفق عليه أكثر المتقدمين و المتأخرين من المفسرين».

و نسخ التلاوه مع بقاء الحكم جائز. وقيل: واقع (١)، كما يقال: إنه كان في القرآن زياده نسخت (٢). وهذا وإن لم يكن معلوما (٣)، فإنه يجوز.

لا يقال: لو نسخ الحكم لما بقى في التلاوه فائده؛ فإنه من الجائز أن تشتمل على مصلحه تقتضى إبقاءها، وأما بطلان دلالتها فلا نسلم، فإن الدلاله باقيه على الحكم، نعم لا يجب العمل به.

المسأله السابعه: يجوز دخول النسخ في الأخبار التي تتضمن معنى الأمر و معنى النهى، كما يجوز في الأمر و النهى. وكذلك في الخبر المأمور به، كالإخبار بالتوحيد و العدل، فيؤمر بذلك الخبر تاره، و ينهى عنه اخرى بحسب اختلاف المصلحه. وهذا لا بحث فيه.

و هل يجوز أن يخبر الله تعالى بخبر محض، ثم يخبر بخلافه؟ نظر، فإن كان ذلك المخبر مما يتغير مدلول الخبر فيه، أمكن ذلك، وإلا لم يجز.

المسأله الثامنه: نسخ الكتاب بالكتاب جائز، و السنه المتواتره بمثلها، و الأحاد بالآحاد، كما قيل في ادخار لحوم الأصاحي (٤)، و زياره القبور (٥).

ص: ٢٤٤

- ١- المستصفي: ١٤٥/١-١٤٦، المحصول: ٢٣٣/٣-٣٢٤، الإحكام: ١٢٨/٢، المنتهى: ١٥٩.
- ٢- قال أبو الحسين، في: المعتمد: ٢٨٧/١: «و [١] نسخت التلاوه دون الحكم فيما روى أنه كان ممّا أنزل الله عزّ و جلّ: (و الشيخ و الشيخه إذا زنيا فارجموهما البته نكالا من الله). و يحتمل أن يكون ذلك ممّا انزل و حيا و لم يكن ثابتا في المصحف. و قد روى عن عمر أنه قال: لو لا- أن يقال: زاد عمر في المصحف، لأثبت في حاشيته: الشيخ و الشيخه». و ذكر ابن الأثير الروايه بذلك، في: جامع الاصول: ٣/٤٩٤-٤٩٦ ح ١٨١٠، و: ١١٦/٤-١١٧ ح ٢٠٨٣.
- ٣- كما في: الذريعه: ١/٤٢٩، و: العده: ٢/٥١٦. [٢]
- ٤- جامع الاصول: ٣/٣٦٥-٣٦٧ ح ١٦٨٤، ١٦٨٦.
- ٥- جامع الاصول: ٥/١٥٧-١٥٨ ح ٣٢٠٧.

و هل يجوز نسخ السنه المتواتره بخبر الواحد؟منعه الأكثرون (١).

و هو الحق. و قال قوم من أهل الظاهر بجوازه (٢).

لنا وجوه:

أحدها: أن خبر الواحد مضمون، و المتواتر معلوم، و لا يجوز ترك المعلوم للمضمون.

الثاني: أن خبر الواحد مختلف في العمل به، و ليس كذلك المتواتر، فيكون العمل بالمتفق عليه أولى.

الثالث: لو وجب العمل بخبر الواحد لكونه منسوبا إلى صاحب الشرع، لوجب في المتواتر، فيلزم التناقض. و لو عمل بالمتواتر لكونه متواترا، لم يلزم العمل بالخبر الواحد، فلا يلزم التناقض.

احتجّ الخصم بوجهين (٣):

أحدهما: يجوز التخصيص به، فيجوز النسخ به.

الثاني: وقع النسخ به، كما في قوله تعالى: وَ أُجِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَمْ (٤) بقوله: «لا تنكح المرأة على عمّتها، و لا على خالتها» (٥)، و قوله

ص: ٢٤٥

١- المعتمد: ٣٩٨/١، المحصول: ٣٣٣/٣، الإحكام: ١٣٢/٢، المنتهى: ١٦٠. [١]

٢- الإحكام لابن حزم: ٥٠٥/١، المعتمد: ٣٩٨/١، المحصول: ٣٣٣/٣، الإحكام: ١٣٢/٢.

٣- المعتمد: ٣٩٨/١-٣٩٩، التبصره: ٢٦٩-٢٧١، [٢] المحصول: ٣٣٣/٣-٣٣٥. [٣]

٤- النساء ٢٤. [٤]

٥- جامع الاصول: ١١/٤٩٤-٤٩٦ ح ٩٠٥٧، ٩٠٥٦، ٩٠٥٥. بألفاظ مختلفه.

تعالى: قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ (١) بنهيه عن كل ذي ناب من السباع (٢).

و الجواب عن الأول: أن نمنع تخصيص الكتاب بخبر الواحد. ثم لو سلمناه، لما لزم من التخصيص النسخ، لأن النسخ إزاله الحكم، و التخصيص ليس كذلك.

و عن الثاني: لا- نسلم أن ذلك نسخ، بل هو تخصيص. على أننا لا نسلم أن التخصيص واقع بمجرّد الخبر، بل لكون الامّه تلقته بالقبول، و ذلك غير ما نحن فيه.

المسأله التاسعه: يجوز نسخ السنّه المتواتره بالقرآن، خلافا للشافعي (٣).

لنا: وقوعه، فإن استقبال بيت المقدس نسخ بقوله: قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٤)، و تحريم المباشره بالليل (٥) نسخ بقوله: فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ (٦).

ص: ٢٤٦

١- الأنعام ١٤٥. [١]

٢- جامع الاصول: ٧/٤٦٣-٤٦٨ ح ٥٥٥٩، ٥٥٥٨، ٥٥٥٧، ٥٥٥٦، ٥٥٥٥، ٥٥٦٢، ٥٥٦١.

٣- المعتمد: ١/٣٩١، الذريعه: ١/٤٧٠، العده: ٢/٥٥٠، اصول السرخسي: ٢/٦٧، المستصفي: ١/١٤٦،

[٢] المحصول: ٣/٣٤٠، الإحكام: ٢/١٣٥، المنتهى: ١٦٠. [٣]

٤- البقره ١٤٤. [٤]

٥- كلمه: (بالليل) زياده من الحجرية.

٦- البقره ١٨٧. [٥]

احتجّ الشافعي (١): بقوله تعالى: لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ (٢)، فلو نسخ قوله بالقرآن، لما كان قوله بيانا.

و الجواب: لا نسلم أنه يلزم من كونه مبينا ما نزل إلينا؛ أن لا يكون في المنزّل بيان لبعض أقواله.

المسألة العاشرة: نسخ الكتاب بالسنة المتواتره واقع. وحكى (٣) عن الشافعي إنكاره.

لنا: أن السنة المتواتره يقيته، فتكون مساويه للقرآن في اليقين، فكما جاز نسخ الكتاب بالكتاب، جاز نسخه بالسنة المساويه في العلم، ولأن الزانيه كان يجب إمساكها في البيوت (٤)، و نسخ ذلك بالرجم في المحصنه (٥).

احتجّ المانع (٦): بقوله تعالى: ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها (٧)، و السنة ليست مماثله للقرآن.

ص: ٢٤٧

-
- ١- المعتمد: ٣٩١/١، العده: ٥٥١/٢، التبصره: ٢٧٣، [١] المستصفي: ١٤٦/١، [٢] المحصول: ٣٤٢/٣-٣٤٣، الإحكام: ١٣٦/٢، المنتهى: ١٦١. [٣]
 - ٢- النحل ٤٤. [٤]
 - ٣- المعتمد: ٣٩٢/١-٣٩٣، الذريعه: ٤٦٢/١، العده: ٥٤٣/٢، [٥] اصول السرخسي:
 - ٤- النساء ١٥. [٧]
 - ٥- جامع الاصول: ٣/٤٩٧ ح ١٨١٢، و: ٥٣٢/٣-٥٤٠، ح ١٨٤٤، ١٨٤٣، ١٨٥٢، ١٨٤٩، ١٨٤٧، ١٨٤٥.
 - ٦- المعتمد: ٣٩٤/١-٣٩٥، الذريعه: ٤٦٥/١، العده: ٥٤٦/٢، [٨] التبصره: ٢٦٥، [٩] المنحول: ٢٩٤، المستصفي: ١٤٧/١، [١٠] المحصول: ٣/٣٤٩-٣٥١، الإحكام: ١٤٠/٢، المنتهى: ١٦١. [١١]
 - ٧- البقره ١٠٦. [١٢]

و بقوله: قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ (١).

و الجواب عن الأول: أنه لا يلزم أن يكون المأتى به عوض المنسوخ ناسخا، فلم لا يجوز أن تنسخ الآية بالسنة و هي دونها، ثم يأتي الله بآيه خير من المنسوخه و لا تتضمن حكم النسخ.

و الجواب عن الثاني: أنا نسلّم أنه لا- يبدّله إلا- بوحى من الله، و لا- يلزم أن يكون الناسخ قرآنا، بل يجوز أن يكون الأمر بالنطق بالناسخ قرآنا، و ذلك ممّا لا ينافى ما قصدنا (٢).

المسألة الحادية عشره: فى الإجماع، هل ينسخ و ينسخ به أم لا؟ يحتاج ذلك إلى تقديم مقدّمه:

و هي أن الإجماع هل يمكن استقراره قبل انقطاع الوحي أم لا؟ أنكر ذلك الجمهور بأجمعهم (٣). و أجازه بعض (٤) أصحابنا (٥).

أمّا الجمهور فقالوا (٦): إذا اتفق المسلمون على شىء فى زمن النبي صلى الله عليه و آله فإن كان منضمّا إلى قوله صلى الله عليه و آله ففيه الحجّه، لا فى قول غيره، فلم يكن إجماعا. و إن كان منفردا عن قوله صلى الله عليه و آله لم يعتدّ به.

ص: ٢٤٨

١- يونس ١٥. [١]

٢- فى ج، ه: (قصدناه).

٣- المعتمد: ١/٤٠٠، اصول السرخسى: ٢/٦٧، المستصفى: ١/١٤٧، المحصول: ٣/٣٥٤.

٤- كلمه: (بعض) لم ترد فى أ.

٥- سيأتى أنه السيد المرتضى.

٦- المعتمد: ١/٤٠١، المحصول: ٣/٣٥٤. [٢]

و أمّا المرتضى (١) فإنه أجاز وقوع الإجماع فى زمن النبى صلى الله عليه و آله، بناء على أنّ الإجماع هو اتفاق من يعلم أنّ المعصوم عليه السلام فى جملتهم، و بأنّ الأدله التى استدلو بها على صحّه الإجماع لا تختصّ بما بعد انقطاع الوحي.

و قول الجمهور: (لا- اعتبار بقول الجماعه) ضعيف، لأنه لو لا اتفاق الجماعه لما علم قول النبى صلى الله عليه و آله فكان اتفاقهم منضمًا إلى قوله من غير تعيين حجّه.

إذا عرفت هذا فنقول: اختلف أصحابنا فى الإجماع، هل ينسخ و ينسخ به؟ فقال المرتضى (٢): يجوز ذلك عقلا، لكن الإجماع منع منه.

و قال الطوسى (٣): الإجماع دليل عقلى، و النسخ لا يكون إلاّ بدليل شرعى، فلم يتحقق النسخ فيما يكون مستنده العقل. و قال بعض المتأخرين (٤):

الإجماع لا- يكون إلاّ- اتفاقا، و لا يكون إلاّ عن مستند قطعى، فيكون النسخ ذلك المستند، لا نفس الإجماع. و فى هذه الوجوه إشكال.

و الذى يجيء على مذهبنا أنه يصحّ دخول النسخ فيه، بناء على أنّ الإجماع انضمام أقوال إلى قول لو انفرد لكانت الحجّه فيه، فجائز حصول مثل هذا فى زمن النبى صلى الله عليه و آله ثمّ ينسخ ذلك الحكم بدلاله شرعيه متراخيه.

و كذلك يجوز ارتفاع الحكم المعلوم من السنّه أو القرآن بأقوال يدخل فى جملتها قول النبى صلى الله عليه و آله.

ص: ٢٤٩

١- الدرعيه: ٤٥٦/١-٤٥٧.

٢- نفس المصدر.

٣- العدّه: ٥٣٨/٢-٥٣٩. [١]

٤- لم أعثر عليه.

المسأله الثانيه عشره: هل يدخل النسخ فحوى الخطاب؟ الحق نعم، لأنه دليل شرعى، فجاز رفع الحكم الثابت به، كغيره من الأدله. لكن يجوز رفع المنطوق و الفحوى، و رفع الفحوى دون المنطوق، إذا تعلقت به مصلحه، و إن كان فيه بعد (١).

و هل يجوز رفع المنطوق به دون ما دلّت عليه الفحوى؟ هذا جائز.

و أنكر ذلك قوم (٢)، و زعموا أنّ الفحوى إنّما علمت تبعاً للصريح (٣)، فإذا رفع الأصل تبعه الفرع.

ص: ٢٥٠

-
- ١- و منعه أبو الحسين، فى: المعتمد: ١/٤٠٥- تبعاً لقاضى القضاء فى (الدرس)- قائلاً: «لأنّ فحوى القول لا يرتفع مع بقاء الأصل إلّا و قد انتقض الغرض، لأنّه إذا حرم علينا التأيف على سبيل الإعظام للأبوين؛ كان إباحه ضربهما نقضاً للغرض».
 - ٢- المعتمد: ١/٤٠٤، المحصول: ٣/٣٦٠، الإحكام: ٢/١٤٩، المنتهى: ١٦٣.
 - ٣- فى الحجريه: (للتصريح).

الباب التاسع: فى الاجتهاد

اشاره

وفيه فصلان

ص: ٢٥١

الفصل الأول: و فيه مسائل:

المسألة الأولى: في حقيقه الاجتهاد.

الاجتهاد: افتعال من الجهد. و هو في الوضع: بذل المجهود في طلب المراد مع المشقّه، لأنّه يقال: (اجتهد) في حمل الثقل، و لا يقال ذلك في حمل الحقيير.

و هو في عرف الفقهاء: بذل الجهد في استخراج الأحكام الشرعيه.

و بهذا الاعتبار يكون استخراج الأحكام من أدله الشرع اجتهادا، لأنّها تبني (1) على اعتبارات نظريه ليست مستفاده من ظواهر النصوص في الأكثر، و سواء كان ذلك الدليل قياسا أو غيره. فيكون القياس على هذا التقرير أحد أقسام الاجتهاد.

فإن قيل: يلزم على هذا أن يكون الإماميه من أهل الاجتهاد.

قلنا: الأمر كذلك، لكن فيه إبهام (2) من حيث إنّ القياس من جملة الاجتهاد، فإذا استثنى القياس كُنّا من أهل الاجتهاد في تحصيل الأحكام بالطرق النظرية التي ليس أحدها القياس.

المسألة الثانية: لا يجوز أن يكون النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ متعبدا بالقياس في الأحكام الشرعيه، لأننا سندلّ (3) أنّ العباده لم ترد بالعمل به.

و هل يجوز أن يكون متعبدا باستخراج الأحكام الشرعيه بالطرق

ص: ٢٥٣

١- في ن، الحجريه: (تبتنى).

٢- في ن، ج، د، ه، الحجريه: (إبهام).

٣- في ج، د، ه، الحجريه: (نستدلّ على).

النظريه الشرعيه عدا (١) القياس؟ لا نمنع من جوازه، و إن كنا لا نعلم وقوعه.

و على هذا التقدير، فهل يجوز أن يخطئ في اجتهاده؟ الحق أنه لا يجوز، لوجوه:

الأول: أنه معصوم من الخطأ، عمداً و نسياناً، بما ثبت في الكلام، و مع ذلك يستحيل عليه الغلط.

الثاني: أنا مأمورون باتباعه، فلو وقع منه الخطأ في الأحكام، لزم الأمر بالعمل بالخطأ، و هو باطل.

الثالث: لو جاز ذلك، لم يبق وثوق بأوامره و نواهيه، فيؤدى ذلك إلى التنفير عن قبول قوله.

احتجّ المجيز لذلك بوجهين (٢):

الأول: قوله تعالى: قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ (٣)، و يلزم من المماثله جواز الغلط عليه.

الثاني: قوله عليه السلام: «فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه إنما أقطع له به قطعه من النار» (٤)، و هذا يدل على أنه يجوز منه الغلط في الحكم.

و الجواب عن الأول: أنه لا يلزم من المماثله في البشريه المساواه في الغلط، لوجود الدلاله المانع من ذلك في حقه.

و الجواب عن الثاني: أن حكمه للإنسان بشيء من حق أخيه ليس بغلط، لأنه هو الحكم المأمور به شرعاً، سواء كان مطابقاً للباطن أو

ص: ٢٥٤

١- في ن: (غير) بدل (عدا).

٢- المحصول: ١٧/٦.

٣- الكهف ١١٠. [١]

٤- جامع الاصول: ١٠/١٨٠-١٨٢ ح ٧٦٧٧.

لم يكن، والإصابة ليس إلا في (1) العمل بالأوامر الشرعية على الوجه الذى عيّن له، وهو موجود فيما يحكم به.

المسألة الثالثة: الأحكام إمّا أن تكون مستفاده من ظواهر النصوص المعلومه على القطع، والمصيب فيها واحد، والمخطئ لا يعذر. وذلك ما يكون المعتقد فيه لا يتغير بتغير المصالح.

و أمّا ما يفتقر إلى اجتهاد و نظر، ويجوز اختلافه باختلاف المصالح، فإنه يجب على المجتهد استفراغ الوسع فيه، فإن أخطأ لم يكن مأثوماً.

و يدلّ على وضع الإثم عنه وجوه:

أحدها: أنه مع استفراغ الوسع يتحقق العذر، فلا يتحقق الإثم.

الثانى: أنا نجد الفرقة المحقّقه مختلفه فى الأحكام الشرعيه اختلافا شديدا، حتى يفتى الواحد منهم بالشىء و يرجع عنه إلى غيره، فلو لم يرتفع الإثم لعمهم الفسق و شملهم الإثم، لأنّ القائل منهم بالقول إمّا أن يكون استفراغ وسعه فى تحصيل ذلك الحكم أو لم يكن، فإن لم يكن، تحقّق الإثم. و إن استفراغ وسعه ثم لم يظفر، و لم يعذر، تحقّق الإثم أيضا.

الثالث: الأحكام الشرعيه تابعه للمصالح، فجاز أن تختلف بالنسبه إلى المجتهدين، كاستقبال القبله، فإنه يلزم كلّ من غلب على ظنّه أنّ القبله فى جهه أن يستقبل تلك الجهه- إذا لم يكن له طريق إلى العلم- ثمّ تكون الصلوات مجزيه لكلّ واحد منهم، و إن اختلفت الجهات.

فان قيل: لا نسلم أنّ مع استفراغ الوسع يمكن الغلط فى الحكم، و ذلك لأنّ الواقعه لا بدّ فيها من حكم شرعى، و لا بدّ من نصب دلاله على ذلك الحكم، فلو لم يكن للمكلف طريق إلى العلم بها، لكان نصبها عبثا و لما كان لذلك المخطئ طريق إلى العلم بالحكم مع تقدير استفراغ الوسع،

ص: ٢٥٥

١- كلمه: (فى) لم ترد فى ن.

و ذلك تكليف بما لا يطاق.

و الجواب: قوله: «لا- بدّ من نصب دلالة». قلنا: مسلّم، لكن ما المانع أن يكون فرض المكلف مع الظفر بتلك الدلالة العمل بمقتضاها، و مع عدم الظفر بها يكون الحكم فى الواقع لا- ذلك الحكم. و مثاله جهه القبلة، فإنّ مع العلم بها يجب التوجّه، و مع عدم العلم يكون فرضه التوجّه إلى الجهه التى يغلب على ظنّه أنّها جهه القبلة. و كذلك العمل بالبينه عند ظهور العدالة و خفاء الفسق، و لو ظهر فسقها لوجب اطّراحها، فما المانع أن تكون الأدلّه التى وقع فيها النزاع كذلك؟! أ لا ترى أنّ العموم يخصّ مع وجود المخصّص، و يعمل بعمومه مع عدم المخصّص؟!!

ص: ٢٥٦

الفصل الثاني: فى القياس. و فيه مسائل:

المسأله الاولى: القياس فى الوضع هو: المماثله.

و فى الاصطلاح عبارته عن: الحكم على معلوم بمثل الحكم الثابت لمعلوم آخر، لتساويهما فى علته الحكم.

فموضع الحكم المتفق عليه يسمى: أصلا.

و موضع الحكم المختلف فيه يسمى: فرعا.

و العله هى: الجامع الموجب لإثبات مثل حكم الأصل فى الفرع.

فإن كانت العله معلومه، و لزوم الحكم لها معلوما من حيث هى، كانت النتيجة علميه. و لا- نزاع فى كون مثل ذلك دليلا. و إن كانت العله مظنونته، أو كانت معلومه، لكن لزوم الحكم لها كان (1)- خارجا عن موضع الوفاق-مظنونا، كانت النتيجة ظنيه.

و هل هو دليل فى الشرعيات؟ فيه خلاف.

المسأله الثانيه: النص على عله الحكم و تعليقه عليها مطلقا، يوجب ثبوت الحكم إن ثبتت العله، كقوله: (الزنا يوجب الحد)، و: (السرقه توجب القطع). أما إذا حكم فى شىء بحكم، ثم نص على عله فيه: فإن نص مع ذلك على تعديته؛ وجب. و إن لم ينص، لم يجب تعديه الحكم إلا مع القول بكون القياس حججه. مثاله: إذا قال: (الخمير حرام لأنها مسكره)، فإنه يحتمل أن يكون التحريم معللا بالإسكار مطلقا، و يحتمل أن

ص: ٢٥٧

١- كلمه: (كان) زياده من الحجريه.

يكون معللاً بإسكار الخمر، و مع الاحتمال لا يعلم وجوب التعديده.

المسأله الثالثه: من الناس من منع من التعبد بالقياس عقلاً (١).

و أكثرهم قالوا بجوازه (٢).

احتج المانع بوجوه:

أحدها: أن العمل بالقياس إقدام على ما لا يؤمن كونه مفسده، فيكون قبيحاً، كالإقدام على ما يعلم كونه مفسده (٣).

الثاني: أن القياس موجب للظن، مع إمكان العمل بالعلم، فيكون باطلاً (٤).

الثالث: أن عمومات القرآن و السنه المتواتره كافله بتحصيل الأحكام الشرعيه، و القياس (٥) إن طابقتها فلا حاجه إليه، و إن نافها لم يجز العمل به (٦).

و احتج شيخنا المفيد (٧) لذلك أيضا بأنه لا سبيل إلى علّه الحكم في الأصل، فلا سبيل إلى القياس. أمّا الاولى: فلأنّ العلّه إما أن تعلم بطريق

ص: ٢٥٨

١- الإحكام لابن حزم: ٤٨٧/٢، ٣٧٠/٢، التبصره: ٤١٩، المستصفى: ١١٠/٢، المحصول: ٢٣/٥-٢٤، الإحكام: ٢٧٢/٢، المنتهى: ١٨٦.

٢- المنخول: ٣٢٤، المستصفى: ١١٠/٢، [١] المحصول ٥: ٢٦، الإحكام: ٢٧٢/٢.

٣- المعتمد: ٢٠٥/٢، المستصفى: ١١٠/٢، [٢] المحصول: ١١١/٥، المنتهى: ١٨٦. [٣]

٤- المعتمد: ٢٠٨/٢، الذريعه: ٦٧٤/٢، العدّه: ٦٥١/٢، [٤] التبصره: ٤٢٢، [٥] المحصول: ١١١/٥-١١٢.

٥- في أ، ج، هـ: (فالقياص).

٦- الإحكام لابن حزم: ٤٨٨/٢، المعتمد: ٢٣٣/٢، التبصره: ٤٢٤ [٦] هامش (٢).

٧- حكاها عنه الشيخ الطوسى، فى: العدّه: ٦٥٠/٢-٦٥١. [٧] عاد إلى شرحها فى ص: ٦٥٦-٦٥٧. و حكاها السيد

المرتضى، فى: الذريعه: ٦٧٤/٢؛ دون نسبه، و فصل القول فيها فى ص ٦٨١-٦٨٣.

علمى أو ظننى، والقسمان باطلان. أمّا العلم فظاهر، و أمّا الظنّ فلائنه لا حكم له إلاّ عن أماره، و الأماره مفقوده، و مع عدم الوقوف على علّه الحكم تستحيل تعديته.

و الجواب عن الأوّل: أنّ الأمان من المفسده يحصل بتقدير وجود الدلاله الشرعيه، كما فى غيره من الامور المظنونه.

و الجواب عن الثانى: أنّنا لا نستعمل القياس فى موضع يكون العلم بالحكم ممكنا، بل فى موضع يفقد العلم بالحكم.

و الجواب (1) عن الثالث: لا نسلم أنّ عمومات القرآن كافله بالأحكام، فإنّ فى مسائل الديات و الموارث و البيوعات و غيرها، ما يعلم خروجه عن مدلولات العموم.

و الجواب عن احتجاج المفيد أن نقول: لا نسلم أنّه لا سبيل إلى تحصيل علّه الحكم.

قوله: «إمّا أن يعلم بطريق علمى أو ظننى». قلنا: لم لا- يجوز أن يكون علميا؟! كما إذا نصّ الشارع على العلّه. سلّمنا أنّها لا- تكون علميه، فلم لا تكون ظننيه؟!

قوله: «الظنّ لا- حكم له إلاّ عن أماره». قلنا: سلّمنا ذلك، و الأماره (2) قد تحصل بالطرق التى أشار إليها مثبتو القياس، كالدوران و السبر، فإنّه مهما ثبت الحكم عند شىء و انتفى عند انتفائه، كان ذلك أماره دالّه على التعليل.

ص: ٢٥٩

١- كلمه: (الجواب) لم ترد فى أ، ن، ب، ه.

٢- فى أ: (لكن الأماره).

و كذلك إذا عددت (١) أوصاف محلّ الوفاق، و أبطلت إلّا-قسما واحدا، غلب على الظنّ أنّه علّه الحكم، و ذلك كاف في حصول الظنّ أنّ الحكم معلّل بتلك العلّه.

المسألة الرابعة: الجمع بين الأصل و الفرع قد يكون بعدم الفارق، و يسمّى: تنقيح المناط. فإن علمت المساواه من كلّ وجه، جاز تعديه الحكم إلى المساوى. و إن علم الامتياز أو جوّز، لم تجز التعديه إلّا- مع النصّ على ذلك، لجواز اختصاص الحكم بتلك المزيّه، و عدم ما يدلّ على التعديه.

و قد يكون الجمع بعّله موجوده في الأصل و الفرع، فيغلب على الظنّ ثبوت الحكم في الفرع، و لا- يجوز تعديه الحكم- و الحال هذه- بما سندلّ (٢) عليه.

فإن نصّ الشارع على العلّه، و كان هناك شاهد حال يدلّ على سقوط اعتبار ما عدا تلك العلّه في ثبوت الحكم، جاز تعديه الحكم، و كان ذلك برهاناً.

و لنفرض أمثله يوقف منها على التحقيق:

الأوّل: قوله عليه السّلام- و قد سئل عن بيع الرّطب بالتمر مثلا بمثل :-

«أ ينقص إذا جفّ؟ فقيل: نعم، فقال: لا، إذن» (٣)، فقد عللّ التحريم بنقصانه عند الجفاف، و شاهد الحال يقضى (٤) أنّه لا اعتبار بما عدا تلك العلّه من أوصاف الأصل، فكأنّه نصّ على أنّ كلّ ما نقص بعد الجفاف من

ص: ٢٦٠

١- في ج، الحجريه: (عدّت).

٢- في ب، ج، ه: (يستدلّ).

٣- جامع الاصول: ١/٥٦٤-٥٦٥ ح ٣٩٢ بلفظ: «أ ينقص الرّطب إذا يبس».

٤- في ه: (يقضى).

الربويات، لا يجوز بيعه مثلا بمثل.

و يمكن التوقف هنا، فإن من المحتمل أن يكون النقصان موجبا للمنع من البيع في الزطب بالتمر خاصه، لجواز اشتماله على ما يوجب اختصاص النهي. غايه ما في الباب أن ذلك لا يعلم، لكن عدم العلم بالشئ لا يدل على انتفائه في نفس الأمر.

الثاني: أنه إذا قال: (وطأت عامدا في شهر رمضان)، فقال: (عليك الكفاره) أو قال: (ملكك عشرين دينارا و حال عليها الحول)، فقال: (عليك الزكاه)؛ علم أن الحكم متعلق بذلك، ولا - اعتبار بأوصاف السائل، بل يحكم بأن كل من اتفق له ذلك، ثبت له ذلك الحكم.

الثالث: إذا حكم في واقعه و علم بشاهد الحال أن الحكم فيها باعتبارها، لا باعتبار محلها؛ عدى الحكم، كما روى (١) أن عليا عليه السلام قضى في دابته تنازعها اثنان، و أقاما البيئه، أنها لمن شهد له بالنتاج؛ فلا يقصر الحكم على الدابته، بل يعدى (٢) إلى كل ما حصل فيه هذا المعنى.

المسأله الخامسه: ذهب ذاهب (٣) إلى أن الخبرين إذا تعارضا، و كان القياس موافقا لما تضمّنه أحدهما؛ كان ذلك وجهها يقتضى ترجيح ذلك الخبر على معارضه.

و يمكن أن يحتج لذلك: بأن الحق في أحد الخبرين، فلا يمكن

ص: ٢٤١

١- الفروع من الكافي: ٤١٨/٧- كتاب القضاء و الأحكام/باب الرجلين يدعيان فيقيم كل واحد منهما البيئه/ح ١.

٢- في ج: (يتعدى).

٣- لم أعر على من ذهب إلى ذلك ممن يرى عدم حجيه القياس. و أمّا من يرى حجيه القياس فيسقط عنده الخبران بالتعارض و يكون القياس مرجعا لا مرجحا.

العمل بهما و لا طرحهما، فتعيّن أن يعمل بأحدهما، وإذا كان التقدير تقدير التعارض، فلا بدّ في (١) العمل بأحدهما من مرجّح، و القياس (٢) ممّا يصلح أن يكون مرجّحا، لحصول الظنّ به، فتعيّن العمل بما طابقه.

لا يقال: أجمعنا على أنّ القياس مطروح (٣) في الشرع.

لأنّنا نقول: بمعنى أنّه ليس بدليل على الحكم، لا بمعنى أنّه لا يكون مرجّحا لأحد الخبرين على الآخر. وهذا لأنّ فائده كونه مرجّحا كونه دافعا (٤) للعمل بالخبر المرجوح، فيعود الراجح كالخبر السليم عن المعارض، و يكون العمل به، لا بذلك القياس. و في ذلك نظر.

المسألة السادسة: قال شيخنا المفيد (٥): خبر الواحد القاطع للعدر هو الذي يقترن إليه دليل يفضى بالنظر فيه إلى العلم، و ربّما يكون ذلك إجماعا، أو شاهدا من عقل، أو حاكما من قياس.

فإنّ عنى بالقياس البرهان، فلا- إشكال. و إنّ عنى القياس الفقهي، فموضع (٦) النظر، لأنّ الخبر بتقدير أن لا- يكون حجّجه، فمع انضياف ذلك القياس الفقهي إن صار حجّجه: فإمّا لكونه خبرا، و ذلك نقض لما يذهب (٧) إليه من طرح العمل بالخبر. و إن كان بالقياس، لزم منه إثبات حكم شرعي بالقياس الفقهي، و هو باطل، إذ لا فرق بين أن يثبت به الحكم أو الدلالة

ص: ٢٦٢

١- في ن، ج، الحجريه: (من).

٢- في ب: (فالقياص).

٣- في ج، ه: (مطروح).

٤- في ج، د: (رافعا).

٥- لم أعثر عليه.

٦- في ن، ج، ه: (فهو موضع).

٧- في ن: (ذهب).

الدالّة على الحكم.

المسألة السابعة: القائلون بجواز التعيّد بالقياس عقلاً، منهم من يقول: ورد التعبد به (١). وهم الأكثر. و أطبق أصحابنا على المنع من ذلك (٢) إلا شاذاً (٣).

لنا وجوه:

الأوّل: أنّ العمل بالقياس عمل بالظنّ، والعمل بالظنّ غير جائز. أمّا الأولى فظاهره. و أمّا الثانية فيقوله تعالى: وَ لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ (٤)، و بقوله إِنَّ الظنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً (٥)، و بقوله: وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٦).

لا يقال: مع (٧) وجود الدلالة عليه، لا يكون عملاً بالمظنون، بل بالمقطوع به، كالعمل بالشاهدين، و الحكم بالاروش (٨)، و استقبال القبلة (٩).

لأننا نقول: وجد المنع فوجب طرده، فإذا خرج ما أشرتم إليه، ووجب

ص: ٢٤٣

-
- ١- المعتمد: ٢٤٣/٢-٢٤٤، التبصره: ٤٢٤، [١] المستصفى: ١١٠/٢، [٢] المنخول: ٣٢٤، المحصول: ٢٢/٥، [٣] الإحكام: ٢٧٢/٢، المنتهى: ١٨٨.
- ٢- الذريعة: ٦٩٧/٢، العدة: ٦٦٦/٢-٦٦٧. [٤]
- ٣- و الشاذ هو محمد بن أحمد بن الجنيد، أبو علي، الإسكافي؛ فقد قال النجاشي في ترجمته: «سمعت شيوخنا الثقات يقولون عنه: إنّه كان يقول بالقياس». راجع: رجال النجاشي: ٣٨٨ ت ١٠٤٧.
- ٤- الإسراء: ٣٦. [٥]
- ٥- يونس: ٣٦. [٦]
- ٦- البقره: ١٦٩. [٧]
- ٧- في د، الحجريه: (على) بدل (مع).
- ٨- في د، الحجريه: (بالأرش).
- ٩- الذريعة: ٧٩٢/٢-٧٩٣.

تناوله لما بقى، عملاً بمقتضى الدليل. و سنبطل ما يزعمون أنه دليل على العمل به، فيبقى ما ذكرناه من الدليل سليماً عن المعارض.

الثانى: أجمعت الإماميه على ترك العمل به (١)، و نقل عن أهل البيت عليهم السّلام المنع منه متواتراً (٢)، نقلاً ينقطع به العذر.

الثالث: لو تعبدنا بالعمل به، لوجدت الدلالة عليه، لكن الدلالة مفقوده، فالعمل به غير جائز.

أمّا الملازمه: فلأنّ التكليف يستدعى وجود دلاله، وإلا لكان التكليف به - من دون دلاله عليه - تكليفاً بما لا سبيل إلى العلم به، و هو تكليف بالمحال.

و أمّا بطلان اللازم فبالاستقراء.

الرابع: لو ورد التعبد به، لاشتهر ذلك بين أهل الشرع، لكن ذلك باطل.

أمّا الملازمه: فلأنّ الاستدلال به ممّا يعمّ، و الوقائع التى تستدرك بالقياس كثيره عندهم، و العاده قاضيه بأنّ مثل ذلك ممّا يشتهر العلم به، فلمّا لم يشتهر دلّ على بطلانه.

لا يقال: قد اشتهر ذلك بين الصحابه حتى أنّ خصومكم يدّعون (٣)

ص: ٢٦٤

١- الذريعه: ٦٩٧/٢، العده: ٦٦٦/٢-٦٦٧.

٢- اصول الكافي: ٥٤/١-٥٨: كتاب فضل العلم/باب البدع و الرأى و المقاييس/ح ٢١، ٢٠، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١١، ١٠، ٩، ٧. و غيرها ممّا أورده الشيخ الحرّ العاملى، فى: وسائل الشيعه/كتاب القضاء/الباب (٦) من أبواب صفات القاضى و ما يجوز أن يقضى به.

٣- فى د، الحجريه: (تدعى).

الإجماع عليه (١).

لأننا نقول: لو كان كذلك لما اختصَّ الخصم بعلمه دوننا، لما ذكرناه من عموم البلوى به، و زوال الأغراض الباعثة على إخفائه.

و احتجَّ بعض أصحابنا (٢) أيضا: بأنَّ القول بورود التعييد به مع بطلان الحجج التي ذكرها الخصم ممَّا لا يجتمعان، و الثابت بطلانها، فلا يكون التعييد به ثابتا.

بيان أنَّهما لا يجتمعان: أنَّ القائل بكونه حججه يتمسك في ذلك بالوجه التي يذكرونها، فهو يقول: إنَّها حق، و المنكر له يبطلها و يمنع من كونه (٣) حججه، فالقول بكونه حججه مع أنَّ تلك الحجج باطله، قول ليس لأحد، فيكون منفيًا.

لا يقال: نحن نجوز أن يكون غير ما ذكر دليلًا على كون القياس حججه، فلا يلزم من القول ببطلان هذه الحجج بطلان القياس.

لأننا نقول: مع القول بكونه حججه، و تجويز وجود حججه، لم يذهب ذاهب إلى القول ببطلان هذه الحجج المذكوره.

و احتجَّ الجمهور على وقوع التعييد به بوجه معقوله و منقوله.

أمَّا المعقول (٤): فقالوا: القياس يفيد الظن، و العمل بالظن واجب. أمَّا

ص: ٢٤٥

١- المعتمد: ٢/٢١٦، التبصره: ٤٢٥-٤٢٧، [١] المنحول: ٣٣٠، المستصفي: ٢/١١٤-١١٧، المحصول: ٥/٥٣-٦١، [٢] الإحكام: ٢/٣٠٠-

٣٠٢، المنتهى: ١٨٨.

٢- لم أجده.

٣- في أ، ج، هـ: (كونها).

٤- المعتمد: ٢/٢١٥، اصول السرخسي: ١/٣٣٩، المحصول: ٥/٩٨-٩٩.

إفاده الظنّ فظاهره. و أما أنّ العمل بالظنّ واجب، فلما ثبت من أنّ التحرّز من الضرر المظنون واجب كالمعلوم.

و أما المنقول فوجوه:

الأوّل (١): قالوا: أجمعت الصحابه على العمل بالقياس، فيكون حجّه. أمّا أنّ الصحابه عملت به، فلاّنّ بعض الصحابه عمل به، و لم يظهر من الباقيين إنكاره، و قد بيّنا أنّ مثل ذلك حجّه، فيما سلف. أمّا أنّ بعض الصحابه عمل به، فمن وجهين: أحدهما: أنّ الصحابه اختلفوا في مسائل كثيره، و ليس تمسّكهم فيها بالنصّ، فتعيّن أنّهم عوّلوا على الاجتهاد.

الثاني: أنّهم استدّلوا في كثير من المسائل بالقياس، و أشاروا إلى التشبيه بين المسائل، كما قال ابن عباس: «ألا يتقى الله زيد يجعل ابن الابن ابنا، و لا يجعل أب الأب أباً» (٢)، و ما روى من قول عمر لأبي موسى:

«و قس الامور برأيك» (٣)، و ما روى عنه أنّه قضى في زوج، و أمّ، و إخوه لامّ، و إخوه لأبّ و أمّ، أنّ للاّمّ السدس، و للزوج النصف، و للإخوه من الأمّ الثلث، فقال الباقر: «هب أنّ أبانا كان حماراً، ألسنا من أمّ

ص: ٢٤٤

-
- ١- المعتمد: ٢/٢١٦، التبصره: ٤٢٥-٤٢٧، المنحول: ٣٣٠، المستصفي: ٢/١١٤-١١٧، [١] المحصول: ٥/٥٣-٦١، [٢] الإحكام: ٢/٣٠٠-٣٠٢، المنتهى: ١٨٨. [٣]
 - ٢- تناقلته كتب اصول الفقه، ك: المعتمد: ٢/٢١٨، العده: ٢/٦٧٧، [٤] التبصره: ٤٢٧، [٥] اصول السرخسي: ٢/١٨٨، المستصفي: ٢/١١٩، [٦] المحصول: ٥/٥٥، الإحكام: ٢/٣٠٢.
 - ٣- السنن الكبرى، للبيهقي: ١٠/١٣٥ ط حيدرآباد عام ١٣٤٢ هـ.

واحد؟!» (١) فشرّك بينهم. و غير ذلك من المسائل. و أمّا أنّ الباقيين لم ينكروا؛ فلأنّه لو حصل ذلك لظهر، لأنّ القياس من الاصول التي لو وقعت فيها المناكره لظهرت. و أمّا أنّ مثل ذلك إجماع؛ فلأنّ سكوتهم لا يحتمل إلا الرضا به، لما عرف من تحرّج الصحابه في إنكار الباطل، و المنع من العمل به.

الوجه الثاني (٢): قوله عليه السّلام لمعاذ و أبي موسى: «بم تقضيان؟ قالوا: إذا لم نجد الحكم (٣) من (٤) الكتاب و السنّه، نقيس الأمر بالأمر، فما كان أقرب إلى الحقّ عملنا به. فقال أصبتما» (٥). و قوله عليه السّلام لابن مسعود: «اجتهد

ص: ٢٤٧

١- ذكرت هذه القضيّه في بعض كتب اصول الفقه، ك: المعتمد: ٢/٢١٩، المستصفى: ٢/١١٦، [١] المحصول: ٥/٥٨، الإحكام: ٢/٣٠١. كما ذكرها و آراء الفقهاء و مذاهبهم في المسأله ابن كثير الدمشقي، في تفسيره: ١/٤٧١ ط دار المعرفه بيروت ١٤١٧ هـ، في تفسير الآيه (١٢) من سوره النساء. و ذكرت أيضا في كتب الفقه و غيرها، و يقال لها المسأله المشركه، و المشتركه، و الحماريه، و الحجريه، و المنبريه، كما في هامش: التبصره: ٤٢٨.

٢- المعتمد: ٢/٢٢٢، التبصره: ٤٢٥، المنحول: ٣٣١، المستصفى: ٢/١٢٤، ٢٠٤، [٢] المحصول: ٥/٣٨، [٣] الإحكام: ٢/٢٩٣، المنتهى: ١٩٠.

٣- في ه: (الأمر) بدل (الحكم).

٤- في ج، د، الحجريه: (في) بدل (من).

٥- الحديث بهذا اللفظ ورد في بعض كتب اصول الفقه، [٤] ك: المعتمد: ٢/٢٢٢، المحصول: ٥/٣٨، [٥] الإحكام: ٢/٢٩٣. و ما في كتب الحديث فهو حديث معاذ بلفظ: «أنّ النبي (ص) لمّا أراد أن يبعث معاذا إلى اليمن، قال له: كيف تقضى إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضى بكتاب الله. قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: أقضى بسنّه رسول الله. قال: فإن لم تجد في سنّه رسول الله؟ قال: اجتهد رأيي و لا آلو. قال: فضرب رسول الله (ص) صدره و قال: الحمد لله الذي وفق رسول

برأيك» (١).

الوجه الثالث (٢): تبه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى الْقِيَّاسِ، وَذَلِكَ إِذْنٌ فِي الْعَمَلِ بِهِ. أَمَّا تَنْبِيْهُهُ فَبِقَوْلِهِ لِعَمْرٍ- وَ قَدْ سَأَلَهُ عَنِ الْقَبْلَةِ (٣)-: «لَوْ تَمَضَّمْتُ بِمَاءٍ ثُمَّ مَجَّجْتَهُ أَ كُنْتُ شَارِبَهُ؟!» (٤)، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِلخُثْعَمِيَّةِ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَيَّ أَيْبُكَ دِينَ فَقَضَيْتَهُ أَ كَانَ يَجْزِي؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَدَيْنَ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يَقْضَى» ٥.

الوجه الرابع ٦: قوله تعالى: فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ٧.

و الاستدلال بهذه الآية ضعيف.

و الجواب عن الأول: قوله: «العمل بالظن واجب». قلنا: متى؟ إذا

ص: ٢٤٨

-
- ١- هذا ما ورد في بعض كتب اصول الفقه، ك: المعتمد: ٢/٢٢٢، اصول السرخسى: ٢/١٣٠، المحصول: ٥/٣٩، الإحكام: ٢/٢٩٤. و ما في كتب الحديث وروود هذه العبارة في حديث معاذ بلفظ أبي داود، كما في: جامع الاصول: ١٠/١٧٧ ح ٧٦٧٣.
 - ٢- المعتمد: ٢/٢٢٣، المنحول: ٣٢٩، المستصفي: ٢/١٢٤-١٢٥، المحصول: ٥٢، ٥/٤٩، الإحكام: ٢/٢٩٤، المنتهى: ١٨٩.
 - ٣- زاد في أ: (في شهر رمضان). و المراد قبله الصائم، و السؤال عن مفطريتها.
 - ٤- جامع الاصول: ٦/٢٩٩ ح ٤٤٢٤ باختلاف في اللفظ. و باللفظ المذكور ورد في كتب اصول الفقه المتقدم ذكرها.

أمكن العلم، أو إذا لم يمكن، ونحن قادرون على تحصيل الأحكام من ظواهر النصوص المعلومه. سلّمنا أنّه لا- طريق إليها إلاّ بالقياس، لكن لا- نسلّم وجوب العمل بالظنّ، إذ لو وجب ذلك، لوجب العمل بقول الشاهد الواحد، لا بل كان يجب العمل بقول المدّعى بمجردّه إذا غلب على ظنّ الحاكم صدقه، حتى يعمل بقول مدّعى النبوه من دون المعجز.

لا- يقال: منعت الأدلّه من العمل بما ذكرته. لأننا نقول: لو كان الظنّ وجها لوجوب العمل، لا طرد ذلك، كما أنّ ردّ الوديعه لما كان وجها موجبا لم يختلف وجوب الفعل الذى يقع عليه. على أنّ الدلاله قد منعت من ذلك، وهو قوله تعالى: وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (١).

و أما الجواب عن المنقول فنقول: لا نسلّم أنّ الصحابه عملت به.

قوله: «عمل بعض و لم ينكر الباقون». قلنا: لا نسلّم أنّ بعضا عمل. قوله:

«اختلاف الصحابه مع استبعاد أن يكون مستندهم النصّ دليل على العمل».

قلنا: لم لا يجوز أن يكون مستندهم النصوص (٢)؟! أو الاستبعاد الذى ذكرتموه لا يفيد اليقين. قوله: «استدلّوا على كثير من المسائل بالقياس».

قلنا: هذا منقول بطريق الآحاد، فلا يثمر العلم. سلّمنا صحّه نقلها، لكن لا نسلّم أنّهم استندوا فى ذلك إلى القياس، وإن كان معنى القياس فيه موجودا.

أما قصّه (٣) ابن عباس فإنّه يحتمل أنّه رأى ابن ابن يسمّى ابنا،

ص: ٢٦٩

١- البقره ١٦٩. [١]

٢- فى أ: (النص).

٣- فى ه: (قضيه).

و كذلك أب الأب يسمّى أباً، فألزمه التسويه ظناً أنّه إنّما عمل في أحدهما (١) بوقوع الاسم عليه، و الآخر مثله في تناول اللفظ، و ليس ذلك قياساً.

و أمّا قول عمر: «قس الأمور برأيك»، فغايه ما أمره بالمقاييسه، فجائز أن يكون أراد التسويه في مدلولات الألفاظ.

و أمّا المشركه (٢): فلا نسلم أنّ الإخوه للأب و الأمّ استدلاً بالقياس، بل بطريق أنّ ولد الأمّ يستحقون الثلث، و من كان من ولد الأب و الأمّ فهو من ولد الأمّ.

قوله: «لو أنكر الباكون لظهر». قلنا: أوّلاً لا نسلم أنّ السكوت دليل الرضا، فإنّه يحتمل وجوهاً كثيره غير ذلك، و قد ذكر ذلك في باب الإجماع. سلّمنا أنّه يدلّ على الرضا، لكن لا- نسلم أنّهم سكتوا، و لم لا- يجوز أن يكونوا أنكروا ذلك؟! قوله: «لو كان لنقل». قلنا: لا نسلم ذلك.

سلّمناه، لكن لا نسلم أنّه يجب استمرار النقل حتى يتّصل بنا. ثمّ نقول:

يجب أن ينقل ذلك متواتراً أو آحاداً؟ الأوّل ممنوع. و الثاني مسلّم، و قد نقل الإنكار في مواضع:

منها: ما روى عن أبي بكر أنّه قال: «أى سماء تظلّنى و أى أرض تقلّنى إذا قلت في كتاب الله برأى؟!» (٣).

ص: ٢٧٠

١- في ه: (بأحدهما).

٢- في ب، ج، ه: (المشتركة). و كلاهما صحيح، فقد تسمّى بهذا كما في: التبصره: ٤٢٨، و قد تسمّى بما في المتن، كما في: الأحكام: ٣٠١/٢.

٣- إعلام الموقعين، لابن قيم الجوزيه: ٥٤/١ ط مطبعه النيل مصر، الأحكام لابن حزم: ٢١٣/٢. و قد ذكره ابن كثير في مقدّمه تفسيره، و فيه: «ما لا أعلم» بدل «برأى».

و عن عمر أنه قال: «فإن جاءك ما ليس في الكتاب و السنّه، فاقض بما أجمع عليه أهل العلم، فإن لم تجد فلا عليك أن لا تقضى»
(١).

و عن ابن عباس: «يتخذ الناس رؤساء جهّالا يقيسون الامور برأيهم (٢)» (٣). و قال: «إذا قلت في دين الله بالقياس أحللتكم كثيرا ممّا حرّم الله، و حرّمتم كثيرا ممّا أحلّ الله» (٤).

و الجواب عن خبر أبي موسى و معاذ أن نقول: هو خبر واحد، لا يجوز العمل به في مسأله علميه. ثم هو مطعون فيه بوجه: منها: أنه مرسل. و منها: أن بعض المحدّثين روى أنه لما قال: «اجتهد». قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: «اكتب إليّ، اكتب إليك» (٥). ثم نقول: لا نسلم أن قوله:

«أجتهد برأبي» إشاره إلى القياس، بل كما يحتمل ذلك، يحتمل أنه أراد الاجتهاد في العمل بدلاله الأصل، و دلالة الاحتياط، و غير ذلك من وجوه الاجتهاد، و مع الاحتمال يجب التوقّف.

و الجواب عن تنبيه النبي صلّى الله عليه و آله على القياس أن نقول: هي أخبار

ص: ٢٧١

١- بهذا اللفظ ورد في بعض كتب اصول الفقه [١] ك: المحصول: ٧٦/٥، [٢] الإحكام: ٣٠٤/٢. و هو نقل بالمعنى لما رواه النسائي، و لفظه: «فإن لم يكن في كتاب الله تعالى و لا في سنّه رسول الله (ص) فاقض بما قضى به الصالحون، فإن لم يقض به الصالحون، فإن شئت فتقدّم و إن شئت فتأخّر، و لا أرى التأخّر إلّا خيرا لك و السلام». كما في: جامع الاصول: ١٨٠/١٠ ح ٧٦٧٥.

٢- في: المستصفى: ١١٩/٢: «[٣] يقيسون ما لم يكن بما كان».

٣- كذا في: المحصول: ٧٧/٥. و في: المعتمد: ٢٢١/٢، المستصفى: ١١٩/٢، [٤] الإحكام: ٣٠٤/٢: «عن ابن مسعود».

٤- كذا في: المحصول: ٧٧/٥. و في: المستصفى: ١١٩/٢، [٥] الإحكام: ٣٠٤/٢: «عن ابن مسعود».

٥- الذريعة: ٧٧٣/٢-٧٧٤، المحصول: ٤١/٥. [٦]

آحاد، لا توجب العمل فى مسأله علميه. على أنا نطالب بصحّتها. و لو سلّمناه، لما كان ذلك أمرا بالقياس، لأنّ التشبيه (١) لا يقتضى تعدّى الحكم، كما لو قال: (عبدى سالم حرّ لأنّه حبشى)، لم يغلب على الظنّ أنّه يريد عتق كلّ حبشى له.

و أمّا الآيه فبعيده عن الدلاله على مرادهم، لأنّ ظاهرها الأمر بالاعتاظ، فأين ذلك من قياس الفرع على الأصل؟!.

ص: ٢٧٢

١- فى ج: (التبيه).

الباب العاشر: و هي خاتمه الكتاب

اشاره

في فصول مختلفه

ص: ٢٧٣

المسأله الاولى: يجوز للعامي العمل بفتوى العالم في الأحكام الشرعيه. و قال الجبائي: يجوز ذلك في مسائل الاجتهاد، دون ما عليه دلالة قاطعه (١). و منع بعض المعتزله ذلك في الموضوعين (٢).

لنا: اتفاق علماء الأعصار على الإذن للعوام في العمل بفتوى العلماء من غير تناكر، و قد ثبت أنّ إجماع أهل كلّ عصر حجّه.

الثاني: لو وجب على العامي النظر في أدلّه الفقه، لكان ذلك إمّا قبل وقوع الحادثه أو عندها، و القسمان باطلان. أمّا قبلها فمنفى بالإجماع، و لأنّه يؤدّي إلى استيعاب وقته بالنظر في ذلك، فيؤدّي إلى الضرر بأمر المعاش المضطر إليه. و أمّا عند نزول الواقعه (٣) فذلك متعذر، لاستحاله اتصاف كلّ عامي عند نزول الحادثه بصفه المجتهدين.

لا يقال: هذا لازم في المسائل العقليه الاعتقاديه، مع أنّه لا يسوغ فيها التقليد.

لأننا نقول: تلك حصولها سهل بأوائل الأدلّه، و هي عقائد مضبوطه، و ليس كذلك الفقه و حوادثه، لا لتشارها، و انفراد كلّ مسأله منها بدليل على حياله.

ص: ٢٧٥

١- المعتمد: ٣٦١/٢، التبصره: ٤١٤، [١]المحصول: ٧٣/٦، الإحكام: ٤٥١/٢، المنتهى: ٢٢٠. [٢]

٢- المعتمد: ٣٦٠/٢، التبصره: ٤١٤، [٣]المحصول: ٧٣/٦، الإحكام: ٤٥١/٢، المنتهى: ٢٢٠. [٤]

٣- في أ، ه: (الحادثه) بدل (الواقعه).

و احتجوا لذلك أيضا (١): بقوله تعالى: فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢).

و يمكن أن يقال: سلّمنا وجوب السؤال، لكن لا نسلّم وجوب العمل.

و احتجوا أيضا (٣): بقوله تعالى: فَلَوْ لَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (٤).

و لقائل أن يقول: الإنذار ممّا يوجب الحذر، لكن قد يكون باعثا على النظر فى الأدله، فلم لا يجوز أن يكون هو المراد؟! و احتج المانعون بوجه:

الأول (٥): قوله تعالى: وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٦)، وَ لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ (٧)، وَ إِنْ الظَّنَّ لَا يَغْنَى مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً (٨).

و ثانيها (٩): أنه عمل بما لا يؤمن كونه مفسده، فيكون قبيحا، لأنّ

ص: ٢٧٦

١- التبصره: ٤١٤، [١]المحصول: ٨٦/٦، الإحكام: ٤٥١/٢، المنتهى: ٢٢٠. [٢]

٢- الانبياء: ٧. [٣]

٣- التبصره: ٤٠٧، [٤]المحصول: ٨٦/٦ [٥]احتجوا بها فى مسأله التقليد لمن بلغ درجه الاجتهاد و [٦]لم يجتهد فى المسأله التى ابتلى بها، و الاستدلال جار هنا).

٤- التوبه: ١٢٢. [٧]

٥- المستصفى: ٢٤٠/٢، [٨]المحصول: ٧٨/٦، [٩]الإحكام: ٤٥٢/٢، المنتهى: ٢٢٠. [١٠]

٦- البقره: ١٦٩. [١١]

٧- الإسراء: ٣٦. [١٢]

٨- يونس: ٣٦. [١٣]

٩- المعتمد: ٣٦٢/٢، [١٤]المحصول: ٧٩/٦، [١٥]الإحكام: ٤٥٢/٢، المنتهى: ٢٢٠. [١٦]

المفتى جاز الخطاء، فكل ما يفتى به يجوز أن يكون مخطئاً فيه، فيكون الإقدام على العمل إقداماً (١) على ما لا يؤمن كونه مفسده، وقيح ذلك ظاهر.

و ثالثها (٢): لو جاز التقليد في الشرعيات، لجاز في العقليات، والثاني محال، فالأول مثله.

و الجواب عن الآيات أن نقول: خصّ منها العمل بشهادة الشاهدين و استقبال جهه القبلة مع الظنّ -عند عدم العلم- و الظن (٣) باروش الجنائيات، و قيم المتلفات (٤)، و إنّما خصّ لوجود الدلاله، كذا (٥) هنا.

و عن الثاني: أنّ الأمن من المفسده بما أشرنا إليه من الدلاله الداله على جواز العمل بالفتوى.

و عن الثالث: بالفرق بين الأمرين بتشعب مسائل الفقه و كثره أدلتها، و سهوله أدله الكلام و قلّتها، و بأنّ العقليات الغرض (٦) فيها الاعتقاد، فلا تبنى (٧) إلاّ -على العلم، و الشرعيات يجوز التعويل فيها على الظنون عند وجود الدلائل الداله على اشتمالها على المصلحه.

المسأله الثانيه: لا يجوز تقليد العلماء في اصول العقائد، خلافاً للحشويه (٨).

ص: ٢٧٧

١- كلمه: (إقداماً) لم ترد في ب، ج، د، هـ، الحجريه.

٢- التبصره: ٤١٤، المحصول: ٧٩/٦، الإحكام: ٤٥٣/٢، المنتهى: ٢٢٠. [١]

٣- في أ: (و الحكم).

٤- الذريعه: ٧٩٢/٢-٧٩٣.

٥- في ج: (فكذا).

٦- في أ، ن: (الفرض).

٧- في أ، ن: (تبنى).

٨- كما في: المستصفى: ٢٣٨/٢، الإحكام: ٤٤٦/٢، و في: المعتمد: ٣٦٥/٢؛ [٢] أنّ

و يدلّ على ذلك وجوه:

أحدها: قوله تعالى: **وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (١)**.

الثاني: أنّ التقليد: قبول قول الغير من غير حججه؛ فيكون جزماً في غير موضعه، و هو قبيح عقلاً.

الثالث: لو جاز تقليد المحقّ لجاز تقليد المبطل، لأنّه إمّا أن يكون تقليد المحقّ مشروطاً بالعلم بكونه حقّاً أو لم يكن، و يلزم من الأوّل طلب العلم، و أن لا يكون تقليداً. و إن جاز تقليد المحقّ من دون العلم بكونه حقّاً لزم تقليد المبطل، لاشتراكهما في سبب الاتباع، و هو مجرد التقليد.

و إذا ثبت أنّه غير جائز، فهل هذا الخطأ موضوع عنه؟ قال شيخنا أبو جعفر: نعم (٢). و خالفه الأكثرون.

احتجّ: باتفاق فقهاء الأعصار (٣) على الحكم بشهادته العامي، مع العلم بكونه لا يعلم تحرير العقائد بالأدلة القاطعه.

لا يقال: قبول الشهادة إنّما كان لأنهم يعرفون أوائل الأدلة، و هو سهل المأخذ.

لأننا نقول: إن كان ذلك حاصلًا لكلّ مكلف، لم يبق من يوصف بالمؤاخذة، فيحصل الغرض، و هو سقوط الإثم. و إن لم يكن معلوماً لكلّ

ص: ٢٧٨

١- البقره ١٦٩.

٢- العده: ٧٣١/٢.

٣- في أ، ب، ج، د، الحجريه: (الأمصار). و ما أثبتناه في المتن ه- هو المستفاد من: العده.

مكلف، لزم أن يكون الحكم بالشهادة موقوفا على العلم (١) بحصول تلك الأدلة للشاهد منهم، لكن ذلك محال، ولأن النبي صلى الله عليه وآله كان يحكم بإسلام الأعرابي من غير أن يعرض عليه أدله الكلام، ولا يلزمه بها، بل يأمره بتعلم الأمور الشرعية اللازمة له (٢)، كالصلاه وما أشبهها.

المسألة الثالثة: الذي يسوغ له الفتوى هو العدل العالم بطرق العقائد الدينية الاصوليه، و بطرق الأحكام الشرعية، و كيفية استنباط الأحكام منها.

و بالجملة: يجب أن يعرف جميع ما يتوقف عليه كل واقعه يفتى فيها، بحيث إذا سئل عن لثمة ذلك الحكم أتى به و بجميع اصوله التي يبنى (٣) عليها. و إنما وجب ذلك، لأن الفتوى مشروطه بالعلم بالحكم، و ما (٤) لم يكن عارفا بتلك الأمور لا يكون عالما به، لأن الشك في إحدى مقدمات الدليل، أو في مقدمات مقدماته؛ شك في الحكم، و لا تجوز الفتوى مع الشك في الحكم.

و إذا تقرّر هذا؛ فلا يجوز للمفتي (٥) أن يتعرض للفتوى حتى يثق من نفسه بذلك. و لا يجوز للمستفتى أن يستفتيه حتى يعلم منه ذلك، من ممارسته، و ممارسه العلماء و شهادتهم له باستحقاق منصب الفتوى، و بلوغه إياه. و لا يكتفى العامي بمشاهده المفتي متصدرا، و لا داعيا إلى نفسه، و لا مدعيا، و لا بإقبال العامه عليه، و لا اتصافه بالزهد و التورع، فإنه قد

ص: ٢٧٩

١- في ج، د، الحجريه: (الحكم).

٢- كلمه: (له) لم ترد في ج، ه، الحجريه.

٣- في ن، الحجريه: (يبتنى).

٤- في ن: (من) بدل (ما).

٥- في أ، ن، ب، ه: (من المفتي).

يكون غالطا في نفسه أو مغالطا.

و إذا ثبت ذلك، فإن كان في البلد واحد بهذه الصفة تعين للفتوى.

و إن كان أكثر: فإن تساوا في العلم و العدالة، جاز استفتاء كل منهم. فإن اختلفوا في الفتوى -و الحال هذه- كان المستفتى مخيرا في العمل بقول أيهم شاء. و إن كان أحدهم أرجح في العلم و العدالة، وجب العمل بفتواه.

و إن اتفق اثنان، أحدهما أعلم، و الآخر أكثر عداله و ورعا؛ قدّم الأعلم، لأنّ الفتوى تستفاد من العلم، لا من الورع، و القدر الذي عنده من الورع يحجزه عن الفتوى بما لا يعلم، فلا اعتبار برجحان ورع الآخر.

تفريع

العالم إذا كان من أهل الاجتهاد، و حصل له حكم الواقعه بنظر صحيح، لم يجز له العدول إلى العمل بفتوى من هو أعلم منه، لأنّه عدول عمّا يعلم إلى ما يظنّ. و كذا إن لم يجتهد، لم يجز له الرجوع إلى قول الأعلم، لأنّ تحصيل العلم ممكن في حقّه.

أمّا إذا أشكل عليه طريق الواقعه، جاز له الرجوع إلى الأعلم، لأنّه بالنسبه إليه في تلك الواقعه كالعامي.

المسأله الرابعه: لا يجوز للعامي أن يفتى بما ينقله عن العلماء، سواء نقل عن حيّ أو ميت، لأنّه قول بما لا يعلم، فكان حراما.

المسأله الخامسه: إذا أفتى المجتهد عن نظر في واقعته، ثمّ وقعت بعينها في وقت آخر: فإن كان ذاكرا لدليلها جاز له الفتوى. و إن نسيه افتقر إلى استئناف نظر. فإن أدّى نظره إلى الأول فلا كلام. و إن خالفه وجب الفتوى بالأخير.

و الأولى تعريف من استفتاه أولاً (١)، لأنه عامل بقوله و قد رجع عنه، فلو استمرّ لبقى عاملاً بالفتوى من غير دليل و لا فتوى مفت.

ص: ٢٨١

١- كلمه: (أولاً) زياده من الحجريه.

الفصل الثاني: في مسائل مختلفة:

المسألة الاولى: اتفق أهل العدل على قبح التصرف فيما فيه مضره خاليه عن (١) نفع. وكذا ما لا منفعه فيه. وكذا ما علم وجه قبحه كالظلم.

و اختلفوا فيما عدا ذلك، مما ينتفع به ولا يعلم كونه واجبا ولا مندوبا؛ فقال قوم: إنه على الحظر (٢). وهو مذهب طائفة منا (٣). وقال الآخرون: على الإباحه (٤). وهو اختيار المرتضى (٥). وتوقف آخرون فيه عقلا، وأباحوا منها ما دل عليه الشرع (٦). وهو اختيار شيخنا المفيد (٧).

احتج القائلون بالحظر: بأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه، فيكون قبيحا (٨).

أجاب الآخرون: بأننا لا نسلم أنه تصرف بغير إذن المالك، وهذا لأن الأدله التي نذكرها يلزم منها الإذن. سلمنا أنه لم يأذن، لكن كما لم يأذن

ص: ٢٨٢

١- في الحجريه: (من).

٢- المعتمد: ٣١٥/٢، التبصره: ٥٣٢-٥٣٣، [١] المحصول: ١٥٨/١، الإحكام: ٨٢/١.

٣- العده: ٧٤٢/٢. [٢]

٤- المعتمد: ٣١٥/٢، التبصره: ٥٣٣، [٣] المستصفي: ٧٧/١، [٤] المحصول: ١٥٨/١، الإحكام: ٨٢/١.

٥- الذريعه: ٨٠٩/٢.

٦- المعتمد: ٣١٥/٢، التبصره: ٥٣٢، [٥] المستصفي: ٧٧/١، [٦] المحصول: ١٥٩/١، الإحكام: ٨٢/١.

٧- العده: ٧٤٢/٢. [٧]

٨- المعتمد: ٣١٩/٢، الذريعه: ٨٢١/٢، العده: ٧٤٤/٢، [٨] التبصره: ٥٣٤، [٩] المستصفي: ٧٨/١، [١٠] المحصول: ١٦٣/١، المنتهى: ٣٢.

[١١]

لم يحظر. ثم نقول: لا- نسلم أنّ مال الغير يحرم التصرف فيه إلا- مع المنع، أو مع مضرّه تتوجه (١) على المالك، أو فوت مصلحه له. يدلّ على ذلك أنّا نستبيح الاستناد إلى جدار الغير من غير إذنه، وكذا نستضيء بضوء مصباحه، ولا علّه لذلك إلاّ خلّوه من غرض يقتضى المنع (٢)، والأشياء بالنسبه إلى الله سبحانه تجرى هذا المجرى. ثمّ ما ذكرتموه منقوض بالتنفس في الهواء، فإنّه يستباح عقلا من غير توقّف على إذن. لا يقال:

ذلك لمكان الضروره. لأنّنا نقول: لو كان كذلك لما جاز أن نستبيح منه إلاّ ما يدفع الضروره، وليس كذلك. ثمّ نقول: لو قبح منه الإقدام لأنّه تصرف في مال الغير، لقبح الإحجام لمثل (٣) ذلك، إذ تصرفه في نفسه- إقداما وإحجاما- تصرف في ملك الغير، فيلزم الجمع بين النقيضين.

احتجّ القائلون بالإباحه بوجوه:

الأوّل (٤): أنّ ذلك تحصيل لمنفعه خاليه عن الضرر، فتكون حسنه.

أمّا الاوّل: فلأنّ المالك سبحانه لا ينتفع ولا يستضرّ ولا ينقص ملكه شيء. وأمّا المنتفع فلأنّنا نتكلم على هذا التقدير. وأمّا الثانيه: فيدلّ عليها وجهان: الأوّل: أنّ مثل ذلك خال عن وجوه القبح. والثاني: أنّ الاستغلال بجدار الغير يحسن من غير إذن مالكة، ولا وجه لحسنه إلاّ عدم استضرار المالك وارتفاع المستظل، وهذا الوجه حاصل فيما ذكرناه، فيجب أن يحسن.

ص: ٢٨٣

١- في ج، ه: (متوجهه).

٢- ذكر الغزالي، في: المستصفى: ٧٨/١؛ أنّ العلّه عدم صدق التصرف عرفا على مثل ذلك.

٣- في ن، ج، ه: (بمثل).

٤- المعتمد: ٣١٥/٢، الذريعه: ٨٠٩/٢-٨١٠، العده: ٧٤٦-٧٤٧، [١] المستصفى: ٧٨/١، المحصول: ١٦٠/١. [٢]

لا يقال: هذا باطل بالربا و الزنا و غير ذلك من المحرّمات، فإنّ المالك لا يستصّرّ بفعلها، و هي نافعه للفاعل، فلو كان وجهها يقتضى الحسن لما قبح شيء منها.

لأننا نقول: ورود النهى عنها دليل على اشتغالها على مفسده عائده إلى المكلف تقتضى المنع، و ليس كذلك ما نحن فيه.

الوجه الثانى (١): لو لم تكن المشتبهات (٢) على الإباحه لزم أن يكون تعالى فاعلا للقيح، لكن هذا اللازم محال. و بيانه: أنه بتقدير أن لا تكون مخلوقه للانتفاع: إمّا أن يكون فى خلقها غرض حكيمى، و إمّا أن لا يكون.

و يلزم من الثانى العيب. و إن كان: إمّا النفع عائد إليه تعالى، و هو محال.

و إمّا الضرر عائد إلى غيره، و هو قبيح، لعدم الوجوه المقتضيه لحسنه، فتعين أن تكون للانتفاع.

و لقائل أن يقول: لم لا- يجوز أن يكون فيه غرض غير الانتفاع؟! و هو إمّا امتناع المكلف منه، لتحصيل الثواب بمنع النفس عن تناوله، أو ليستدلّ بها على الصانع سبحانه، أو غير ذلك من الوجوه.

فإن قالوا: خلقها يحسن مع عدم التكليف.

كان لقائل أن يمنع ذلك.

و كذلك إن قالوا: يمكن الاستدلال على الصانع سبحانه من دونها بغيرها.

ص: ٢٨٤

[٢] المستصفي: ٧٨/١،

[١] العده: ٧٤٧/٢، التبصره: ٥٣٦،

١- المعتمد: ٣٢٠/٢، الذريعه: ٨١٤/٢-٨١٥،

[٣] المحصول: ١٦٢/١، الإحكام: ٨٣/١، المنتهى: ٣٢. [٤]

٢- فى ج، ه، الحجرية: (المشتبهات).

قلنا:العقل لا يمنع من ترادف الأدلّه،و لا يقبّحه.

الوجه الثالث (1):قالوا:قد علمنا حسن التنفّس في الهواء من دون إذن المالك،و الاستئذان بجدار الغير و الاستضاءه (2) بمصباحه (3)،و العله في ذلك أنّه لا ضرر فيه على المالك و لا على غيره،إذ لا وجه يضاف إليه الجواز إلا ذلك (4)،و لأنّ ذلك الحكم يدور مع هذه العله وجودا و عدما، فيجب أن يحسن التصرّف فيما ذكرناه،للاشتراك في الموجب.

الوجه الرابع:الاستدلال بالشرع على الإباحه،و هو أمران:القرآن، و الإجماع.

أما القرآن (5):فقوله تعالى: خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً (6)، و قوله تعالى: قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ (7)،و قوله: أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ (8).

و أما الإجماع:فلأنّ أهل الشرائع كافه لا يخطئون من بادر إلى تناول شيء من المشتبهات،سواء علم الإذن فيها من الشرع أو لم يعلم،

ص: ٢٨٥

١- المعتمد: ٣٢١/٢، الذريعه: ٨١٢/٢-٨١٣، العده: ٧٤٤-٧٤٥، [١] التبصره: ٥٣٥، [٢] المستصفي: ٧٨/١، المحصول: ١٦٣/١. [٣]

٢- في النسخ: (الاستصواء).

٣- في ه: (بمصباحه).

٤- تقدّم عن الغزالي، في: المستصفي: ٧٨/١: أنّ وجه الجواز هو عدم صدق التصرّف عرفا على هذه الامور.

٥- العده: ٧٥٠/٢، [٤] التبصره: ٥٣٥، [٥] المحصول: ٩٧/٦-١٠٣.

٦- البقره ٢٩. [٦]

٧- الأعراف ٣٢. [٧]

٨- المائده ٤. [٨]

و لا يوجبون عليه عند تناول شيء من المأكل أن يعلم التنصيص على إباحته (١)، و يعذرونه في كثير من المحرّمات إذا تناولها من غير علم، و لو كانت محظوره لأسرعوا إلى (٢) تخطّته حتى يعلم الإذن.

المسألة الثانيه: إذا ثبت حكم في وقت، ثم جاء وقت آخر و لم يبق دليل على انتفاء ذلك الحكم، هل يحكم ببقائه على ما كان؟ أم يفتقر الحكم به في الوقت الثاني إلى دلالة، كما يفتقر نفيه إلى الدلالة؟ حكى عن المفيد (٣): أنه يحكم ببقائه ما لم تقم دلالة على نفيه. و هو المختار. و قال المرتضى (٤): لا يحكم بأحد الأمرين إلا لدلاله.

مثال ذلك: المتيمم إذا دخل في الصلاة، فقد أجمعوا على المضى فيها. فإذا رأى الماء في أثناء الصلاة، هل يستمرّ على فعلها استصحابا للحال الأوّل، أم يستأنف الصلاة بوضوء؟ فمن قال بالاستصحاب قال بالأوّل، و من أطرحه قال بالثاني.

لنا وجوه:

الأوّل: أنّ مقتضى للحكم الأوّل ثابت، فيثبت الحكم، و العارض (٥) لا يصلح رافعا (٦) له، فيجب الحكم بثبوته في الثاني.

أمّا أنّ مقتضى الحكم الأوّل ثابت، فلاّنا نتكلم على هذا التقدير.

و أمّا أنّ العارض لا يصلح رافعا، فلاّ أنّ العارض إنّما هو احتمال تجدد

ص: ٢٨٦

١- في ج، الحجريه: (الإباحه).

٢- في أ: (في) بدل (إلى).

٣- العده: ٧٥٦/٢. [١]

٤- الدرعيه: ٨٢٩/٢-٨٣٠.

٥- في ج، ه: (المعارض).

٦- في ه، الحجريه: (دافعا).

ما يوجب زوال الحكم، لكن احتمال ذلك يعارضه احتمال عدمه، فيكون كل واحد منهما مدفوعا بمقابله، فيبقى الحكم الثابت سليما عن رافع.

الوجه الثاني: الثابت أولا قابل للثبوت ثانياً -و إلا لانقلب من الإمكان الذاتى إلى الاستحالة- فيجب أن يكون فى الزمان الثانى جائز الثبوت كما كان أولاً، فلا ينعدم إلا لمؤثر (1)، لاستحاله خروج الممكن من (2) أحد طرفيه إلى الآخر لا لمؤثر (3)، فإذا كان التقدير تقدير عدم العلم بالمؤثر، يكون (4) بقاؤه أرجح من عدمه فى اعتقاد المجتهد، والعمل بالراجح واجب.

الوجه الثالث: عمل الفقهاء باستصحاب الحال فى كثير من المسائل، و الموجب للعمل هناك موجود فى موضع الخلاف، فيثبت (5) العمل به.

أمّا الأولى: فكمن تيقن الطهاره و شكّ فى الحدث، فإنّه يعمل على يقينه. و كذلك بالعكس (6). و من تيقن طهاره ثوبه فى حال، بنى على ذلك حتى يعلم خلافها. و من شهد بشهاده بنى على بقائها حتى يعلم رافعها.

و من غاب غيبه منقطعه، حكم ببقاء أنكحته، و لم تقسّم أمواله، و عزل نصيبه فى المواريث، و ما ذاك (7) إلا لاستصحاب حال حياته.

و هذه العلّة موجوده فى مواضع الاستصحاب، فيجب العمل به.

الوجه الرابع: أطبق العلماء على أنّ مع عدم الدلاله الشرعيه يجب

ص: ٢٨٧

١- فى ج: (بمؤثر).

٢- فى ج: (عن).

٣- فى ن، ج، د، الحجريه: (إلا) بدل (لا).

٤- فى ه: (فيكون).

٥- فى أ، ب، د، ه، الحجريه: (فتبت).

٦- فى ج: (و كذا العكس). و فى ه: (و كذا بالعكس).

٧- فى ه: (ذلك).

إبقاء (١) الحكم على ما تقتضيه البراءة الأصلية، ولا معنى للاستصحاب إلا هذا.

فان قيل (٢): ليس هذا استصحابا، بل هو إبقاء الحكم على ما كان، لا حكما بالاستصحاب.

قلنا: نحن نعني (٣) بالاستصحاب هذا القدر، لا نعني به شيئا سوى ذلك.

احتج المانع:

بأن ذلك حكم (٤) بغير دليل، فيكون باطلا (٥). أما أنه حكم بغير دليل، فلأن ثبوت الحكم بالدليل في وقت أو في حال لا يتناول ما عدا تلك الحال و ذلك الزمان، فلو حكم بذلك الحكم في الحال الثاني، لكان حكما بغير دليل. و أما أن الحكم بغير دليل باطل، فبالافتقار.

الوجه الثاني (٦): لو كان الاستصحاب حجة، لوجب فيمن علم زيدا في الدار، ولم يعلم خروجه، أن يقطع ببقائه فيها، وكذا كان يلزم إذا علم أن زيدا حي، ثم انقضت (٧) مدته و لا (٨) يعلم فيها موته، أن يقطع ببقائه، و كل ذلك باطل.

الوجه الثالث (٩): استدلل بعض الجمهور بأن العمل بالاستصحاب يلزم

ص: ٢٨٨

١- في ج، د، الحجريه: (بقاء).

٢- في ن، ب، ج، د، الحجريه: (قال). و في ه: (قال قائل).

٣- في ج: (نريد) بدل (نعني).

٤- في أ، ن، د، ه: (عمل) بدل (حكم).

٥- الدرعه: ٨٣٠/٢، المستصفي: ٢٤٠/١.

٦- الدرعه: ٨٣٢/٢.

٧- في أ، ن، ب: (تقضت).

٨- في ج، ه: (لم) بدل (لا).

٩- المستصفي: ٢٤١/١.

منه التناقض، فيكون باطلاً. وذلك أنّ الاستدلال به كما يصحّ أن يكون حجّة للمستدلّ، يصحّ مثله لخصمه، فإنّه إذا قال: (الثابت قبل وجود الماء للمصلّى المضى فى صلاته، فيثبت ذلك الحكم إذا وجد الماء)؛ كان لخصمه أن يقول: (الثابت اشتغال ذمّته بصلاه متيقّنه، فيجب أن يبقى الشغل)، أو يقول: (قبل الصلاه لو وجد الماء لما جاز الدخول فيها بتيمّمه، فكذلك بعد الدخول فيها).

و الجواب عن الأوّل: أن نقول:

قوله: «إنّ ذلك عمل بغير دليل» (١) قلنا: لا- نسلم، لأنّ الدليل دلّ على أنّ الثابت لا- يرتفع إلا- برفع، فإذا كان التقدير تقدير عدمه، كان بقاء الثابت راجحاً فى اعتقاد المجتهد، والعمل بالراجح لازم.

قوله فى الوجه الثانى: «لو كان الاستصحاب حجّته، لوجب القطع ببقاء ما يعلم الانسان وقوعه فى الأزمان المنقضية» (٢) إذا لم يعلم له رافعا.

قلنا: نحن لا ندعى القطع، و لكن ندعى رجحان الاعتقاد لبقائه (٣)، و ذلك يكفى فى العمل به.

قوله فى الوجه الثالث: «يلزم منه التناقض». قلنا (٤): لا نسلم، إذ ليس كلّ موضع يستعمل فيه الاستصحاب يفرض فيه ذلك الفرض، و وجود التعارض فى الأدله المظنونه لا يوجب سقوطها حيث تسلم عن المعارض، كما فى أخبار الآحاد و القياس عند من يعمل بهما.

و الذى نختاره نحن: أن ينظر فى الدليل المقتضى لذلك الحكم، فإن

ص: ٢٨٩

١- فى ن، ب، ج، د، الحجريه، (حجّه) بدل (دليل).

٢- فى أ، ن: (المقتضيه).

٣- فى ج، ه: (ببقائه).

٤- كلمه (قلنا): لم ترد فى ب، ج، د، الحجريه.

كان يقتضيه مطلقا، ووجب القضاء باستمرار الحكم، كعقد النكاح مثلا، فإنه يوجب حلّ الوطء مطلقا، فإذا وقع الخلاف في الألفاظ التي يقع بها الطلاق، كقوله: (أنت خليتي، و برّيه)، فإنّ المستدلّ على أنّ الطلاق لا يقع بها (١) لو قال: (حلّ الوطء ثابت قبل النطق بهذه، فيجب أن يكون ثابتا بعدها)، لكان استدلالا صحيحا، لأنّ المقتضى للتحليل - هو العقد - اقتضاه مطلقا، ولا يعلم أنّ الألفاظ المذكورة رافعه لذلك الاقتضاء، فيكون الحكم ثابتا، عملا بالمقتضى.

لا يقال: المقتضى هو العقد، ولم يثبت أنّه باق، فلم يثبت الحكم.

لأنّنا نقول: وقوع العقد اقتضى حلّ الوطء لا مقيدا بوقت، فلزم (٢) دوام الحلّ، نظرا إلى وقوع المقتضى لا إلى دوامه، فيجب أن يثبت الحلّ حتى يثبت الرافع. فإن كان الخصم يعني بالاستصحاب ما أشرنا إليه، فليس ذلك عملا بغير دليل. وإن كان يعني به أمرا وراء ذلك، فنحن مضربون عنه.

المسألة الثالثة: النافي للحكم إن (٣) قال: (لا أعلم)، لم يكن عليه دليل، لأنّ قوله لا يعدّ مذهبا. وإن قال: (أعلم انتفاء الحكم)، كان عليه إقامه الدليل، كما يلزم المثبت، سواء نفى حكما شرعيا أو عقليا. ويدلّ على ذلك وجهان:

الأوّل: أنّ النافي جازم بالنفي، فيكون مدعيا للعلم به، فإمّا أن يكون علمه اضطرارا أو استدلالا. والأوّل: باطل، لأنّنا لا - نعلم ذلك، فتعيّن الثاني.

ص: ٢٩٠

١- في ن، ب، د: (بهما).

٢- في ن، ج: (فيلزم).

٣- في ج، ه: (إذا).

و يلزم من ذلك تعويله على مستنده إن كان معتقدا، أو إبرازه إن كان مناظرا، ليتحقق دعواه، و ليتمكّن من تركيب الحجّج على مناظره.

الثانى: لو لم يلزم النافى إقامه الدلاله، لزم من ذلك التفضى من الأدله فى كلّ دعوى، لكن ذلك باطل.

و بيان ذلك: أنّ المدعى لقدم العالم، إذا طوب بالدلاله، عدل عن هذا اللفظ، بأن يقول: (ليس العالم بحادث)، فيسقط عنه الدليل. لكن لو صحّ ذلك له، لأمكن خصمه أن يقول: (ليس العالم بقديم)، فيسقط عنه الدليل أيضا. و بطلان ذلك ظاهر.

احتجّ الخصم (١):

بأنّ النفى عدم، و العدم لا يفتقر إلى الدلاله.

و بأنّ إثبات الأحكام موقوف على ثبوت الأدله، فيكون عدمها مستندا إلى عدم الأدله، كما أنّ المعجزه دلالة على النبوه، و عدمها دليل على عدم النبوه.

و يؤيد ذلك قوله عليه السلام: «البينه على المدعى و اليمين على من أنكر» (٢).

و الجواب:

قوله: «النفى عدم». قلنا: هذا صحيح، لكن الجزم بذلك النفى هو المفتقر إلى الدلاله.

ص: ٢٩١

١- المعتمد: ٣٢٤/٢-٣٢٥، الذريعه: ٨٢٧/٢، العده: ٧٥٢/٢، التبصره: ٥٣٠، المستصفى: ٢٤٢/١، المنتهى: ٢١٨.

٢- جامع الاصول: ١٨٣/١٠ ح ٧٦٧٩. و فيه: «المدعى عليه» بدل «المنكر».

قوله: «إثبات الأحكام يفتقر إلى الدلالة، فيكفى في نفيها عدم الدلالة». قلنا: هذا محض الدعوى، فما الدليل عليه؟ فإن من علم دليل الثبوت جزم به، و من عدمه فإنه يجوز ثبوت الحكم كما يجوز عدمه، إذ عدم الدليل لا يدل على عدم المدلول كما يدعيه.

قوله: «عدم المعجزة دليل على عدم النبوة». قلنا: لا - نسلم، فإن من لا يعلم معجزة النبي، لا يجوز له الجزم بنفي نبوته. أمّا إذا ادعى النبوة و لا معجزة له، فإننا نفي نبوته لا لعدم المعجزة، بل لعلمنا عقلا أنه لو كان نبيا لكان له معجزة. فنستدل بعدم اللازم على عدم الملزوم، و ذلك من الأدلة القاطعة، فكان مستند الحكم بانتفاء نبوته؛ إلى ذلك الدليل، لا إلى مجرد عدم المعجزة (١). و كذا إذا حكمنا بانتفاء واقعه لو وقعت لعلمت، مثل ابتكار مدينه قريبه لم نسمع ببناؤها، أو وقوع حادثه فى ملاء و لم نسمع منهم، فإننا نحكم بانتفاء ذلك كله، لأن ذلك ممّا لو كان لظهر، فلمّا لم يظهر، دلّ ذلك على عدمه.

و أمّا قوله عليه السلام: «و اليمين على من أنكر»، فإننا نقول: لا نسلم أنّ القول قوله من غير حججه، بل الحججه معه بتقدير عدم البينه من طرف المدعى، و ذلك أنه إذا ادعى عليه عينا فإنها تكون فى يده، و اليد دلالة على (٢) الملك، فكان الحكم باليد، لا بعدم البينه بمجرده. و إن ادعى عليه

ص: ٢٩٢

١- كلمه: (المعجزة) المتكرره فى هذه الأسطر جاءت فى بعض النسخ كما أثبتناه، و فى بعضها الآخر: (المعجز).

٢- كلمه: (على) زياده من ج، د، الحجريه.

دينا، فالأصل براءة الذمه (١)، فهو يستدل (٢) بالأصل. على أن إيجاب اليمين عليه يجرى مجرى الحجّه في جنبه (٣) شرعا، وذلك مما يدل على أنه لم يثبت قوله بعدم البيّنه، إذ لو ثبت ثبوتًا باتًا (٤) لما كلف اليمين (٥).

و إذا ثبت هذا، فاعلم أنّ الأصل خلوّ الذمه عن الشواغل الشرعيه، فإذا ادعى مدّع حكما شرعيا، جاز لخصمه أن يتمسك في انتفائه بالبراءه الأصلية، فيقول: لو كان ذلك الحكم ثابتا، لكان عليه دلالة شرعيه، لكن ليس كذلك، فيجب نفيه، ولا يتم هذا الدليل إلا ببيان مقدّمتين:

إحداهما: أنه لا دلالة عليه شرعا، بأن تضبط طرق الاستدلالات الشرعيه، و يبيّن عدم دلالتها عليه.

و الثانيه: أن يبيّن أنه لو كان هذا الحكم ثابتا لدلت عليه إحدى تلك الدلائل، لأنه لو لم يكن عليه دلالة، لزم التكليف بما لا طريق للمكلف إلى العلم به، و هو تكليف بما لا - يطاق. و لو كان عليه دلالة (٦) غير تلك الأدله (٧) لما كانت أدله الشرع منحصره فيها، لكن قد بينا انحصار الأحكام في تلك الطرق. و عند هذا يتمّ كون ذلك دليلا على نفي الحكم. و الله أعلم.

ص: ٢٩٣

١- في أ، ب، د، الحجريه: (الذمم).

٢- في ج، د، ه، الحجريه: (مستدل).

٣- في ج، الحجريه: (حقّه). و لعلّ الصواب: (جانبه) و كتبها السّاسخ بالألف القصيره.

٤- كلمه: (باتا) لم ترد في ج، د. و في ه: (تاقا).

٥- في ه: (باليمين).

٦- في أ: (دليل).

٧- في ج، د، الحجريه: (الدلاله).

الفصل الثالث: فيما الحق بأدله الاصول و ليس منها. وفيه مسائل:

المسأله الاولى: إذا اختلف الناس على أقوال، و كان بعضها يدخل في بعض - كما اختلف في حدّ الخمر، فقال قوم: ثمانون، و آخرون:

أربعون (١). و في ديه اليهودى، فقيل: كديه المسلم، و قيل: ثمانون (٢)، و قيل: على النصف، و قيل: على الثلث (٣) - هل يكون الأخذ بالأقلّ حجّه؟ حكم بذلك قوم. و أنكره آخرون (٤).

أمّا القائلون بذلك فقالوا: قد حصل الإجماع على وجوب الأقلّ، و الإجماع حجّه، و اختلف في الزائد، و البراءه الأصلية نافية له، فيثبت الأقلّ بالإجماع، و ينتفى (٥) الزائد بالأصل، لأنّ التقدير تقدير عدم الدلاله الشرعيه، و قد بيّنا أنّ مع عدمها يكون العمل بالبراءه الأصلية لازماً.

لا يقال: الذمّه مشغوله بشيء، و قد اختلف فيما تبرأ به الذمّه، و في الأقلّ خلاف، و بالأكثر تبرأ الذمّه يقينا، فيجب الأخذ به، احتياطاً لبراءه الذمّه.

ص: ٢٩٤

١- بدايه المجتهد و نهايه المقتصد، لابن رشد: ٤٣٩/٢ ط ١٣٨٦ هـ.

٢- من الإبل المسنّه.

٣- بدايه المجتهد و نهايه المقتصد: ٤٠٩/٢-٤١٠، شرائع الإسلام، للمصنّف: ٢٤٧/٤ طبعه النجف ١٣٨٩ هـ.

٤- المعتمد: ٣٢٦/٢، الذريعه: ٨٣٣/٢، المستصفى: ٢٣٥/١، [١] المحصول: ١٥٤/٦، [٢] الإحكام: ٢٣٧/١-٢٣٨، المنتهى: ٦٤.

٥- في ج، د، الحجريه: (ينفى).

لأننا نقول: لا نسلم اشتغال الذمه مطلقاً، لأن الأصل دالٌّ (١) على خلوّها، فلا تشتغل إلا مع قيام الدليل، وقد ثبت اشتغالها بالأقل، فلا يثبت اشتغالها بالأكثر، و الاشتغال بالأكثر مغاير للاشتغال المجزّد، و مغاير للاشتغال بالأقلّ، فيكون الاشتغال بالأكثر و الاشتغال المطلق منفيًا بالأصل.

لا يقال (٢): فإن لم يثبت دلالة على الأكثر، فإنّه من الممكن أن يكون هناك دليل، و لا يلزم من عدم الظفر به عدمه، فكان العمل بالأكثر أحوط.

لأننا نقول: ذلك الدليل المحتمل لا يعارض الأصل، لأننا قد بينّا أنّ مع تقدير عدم الدلالة الشرعيه يجب العمل بالبراءه الأصلية، و ذلك يرفع ما أوما إليه من الاحتمال.

المسأله الثانيه: إذا اختلفت الامه على قولين، هل يجب الأخذ بأخفهما حكماً بتقدير عدم الدلالة على كلّ واحد منهما؟ صار إلى ذلك قوم. و قال آخرون بالأثقل (٣). و الكلّ باطل.

و احتجّ الأولون: بالنقل و العقل.

أمّا النقل: فقوله تعالى: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ (٤)، و قوله: وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (٥)، و قوله عليه السلام: «لا ضرر في الإسلام» ٦، و قوله: «بعثت بالحنيفيه السهله

ص: ٢٩٥

١- في ن، ب: (دل).

٢- المحصول: ١٥٨/٦.

٣- المحصول: ١٥٩/٦، [١] الإحكام: ٤٨٢/٢.

٤- البقره ١٨٥. [٢]

٥- الحجّ ٧٨. [٣]

و أما العقل: فلأنّ احتمال الأُخفّ مساو لاحتمال الأثقل في عدم الدلالة، والأخذ بالأثقل ٢ احتياط لحقّ الله سبحانه، وهو غنيّ لا يتضرر، و بالأقلّ تخفيف عن العبد، وهو فقير يتضرر، فيكون الترخيص ٣ في حقّ من لا يتضرر ٤ أولى.

احتجّ القائلون بالأثقل بوجهين:

أحدهما ٥: أنّ العمل بالأثقل أحوط، فيجب الأخذ به.

الثاني: أنّ العمل بالأثقل أفضل، فيجب العمل به. أمّا أنّه أفضل؛ فلقوله صلّى الله عليه و آله: «أفضل العبادات أحمرها» ٦. و أمّا أنّه إذا كان أفضل وجب العمل به؛ فلأنّ الأفضل خير، فيجب الاستباق إليه، لقوله ٧ تعالى:

فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ ٨.

و الجواب:

أما الآيات: فالجواب عن الأولى: لا نسلم أنّ إرادته اليسر لا تتناول الأثقل، بل هو يسر، كما أنّ الأخفّ يسر. ثم لا يلزم من إرادته اليسر اختصاصها باليسر.

و عن الثانية: لا نسلم أنّ الأثقل حرج. فإن قال: الحرج هو الضيق، و هو يتناول الأثقل. قلنا: لو تناول الأثقل لأجل ضيق المشقّه، لتناول الأثقل. فالأولى صرف الضيق إلى ما تقصر عنه الطاقة، فلا يكون متناولاً للأثقل، لأنه ممّا يدخل تحت الطاقة.

و الجواب عن الخبر الأول: أن نقول: نفى الضرر يتناول الجميع، و هو متروك الظاهر، فيحمل على ما وقع الاتفاق على تركه.

و عن الخبر الثاني: أنّ الخفيف و الثقيل سهل سمح، إذ كلّ واحد منهما دون طاقه العبد.

ثمّ الخبران معارضان بقوله عليه السّلام: «الحقّ ثقيل مرى، و الباطل خفيف و بى» (1).

و الجواب عن المعقول: أن نقول: قوله: «إنّ الله سبحانه غنى

ص: ٢٩٧

١- ذكره الفخر الرازى، فى: المحصول: ١٦٠/٦. و فيه: «قوى» بدل «مرى». و الشريف المرتضى، فى: نهج البلاغه: ١٧٣٧/١ الحكمة رقم ٣٧٦، ط قم عام ١٤١٥ ه منشورات دار الأسوه، بتحقيق د. صبحى الصالح؛ رواه عن أمير المؤمنين على ابن أبى طالب عليه السّلام. و قال ابن أبى الحديد، فى: شرح نهج البلاغه: ١٠٤/٢ ط مصر عام ١٣٨٥ ه مطبعه عيسى البابى الحلبى: «و من كلام [أمير] المؤمنين عليه السّلام لعثمان: إنّ الحقّ ثقيل مرى، و إنّ الباطل خفيف و بى، و أنت رجل إن صدقت سخطت، و إن كذبت رضيت». و مثله ذكر ابن حجّه الحموى، فى: خزانه الأدب: ٥٨ ط المطبعه [١] الخيريّه بمصر عام ١٣٠٤ ه منشورات دار القاموس الحديث فى بيروت.

لا يتضرر فيكون الترخيص في حقوقه». قلنا: حقوق الله تعالى لا تنفك عن مصلحه عائده إلى العبد، فيكون الترخيص فيها ترخيصاً في حق المتضرر، فعدوله حينئذ يكون تركاً لمصلحته (١)، وهو غير جائز.

و يمكن أن يجاب الآخرون بأن نقول: قوله: «العمل بالأثقل أحوط».

قلنا: سنبين أن الاحتياط دلالة ضعيفه، بل باطله.

و قوله: «العمل بالأثقل أفضل». قلنا: متى؟ إذا ثبت أنه مأمور به (٢)، أو إذا لم يثبت؟ ونحن لا (٣) نسلم أنه مأمور [به]. قوله عليه السلام: «أفضل العبادات أحزمها» (٤). قلنا: لا نسلم أنها عبادته، وإنما يثبت ذلك إذا ثبت أنه مأمور به.

المسألة الثالثة: العمل بالاحتياط غير لازم. و صار آخرون إلى وجوبه. و قال آخرون: مع اشتغال الذمه يكون العمل بالاحتياط واجبا، و مع عدمه لا يجب.

مثال ذلك: إذا ولغ الكلب في الإناء فقد نجس. و اختلفوا هل يطهر بغسله واحده، أم لا بد من سبع؟ و فيما عدا الولوغ هل يطهر بغسله، أم لا بد من ثلاث؟

احتج القائلون بالاحتياط (٥):

بقوله عليه السلام: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» (٦).

ص: ٢٩٨

١- في ن، ج، د، ه، الحجريه: (لمصلحه).

٢- كلمه: (به) زياده من أ، ه.

٣- في ن، ب: (فلا).

٤- تقدّم ذكر مصادره.

٥- المحصول: ٤٣٩/٥، الإحكام: ٤٧٨/٢.

٦- تقدّم ذكر مصادره.

و بأنّ الثابت اشتغال الذمّه يقينا، فيجب أن لا يحكم ببراءتها إلاّ بيقين، ولا يقين إلاّ مع الاحتياط.

و الجواب عن الحديث: أن نقول: هو خبر واحد، لا- يعمل بمثله في مسائل الاصول. سلّمناه، لكن إلزام المكلف بالأثقل مظنه الريبه، لأنّه إلزام مشقّه لم يدلّ الشرع عليها، فيجب أطراحها بموجب الخبر.

و الجواب عن الثانى أن نقول: البراءه الأصلية- مع عدم الدلاله الناقله- حجّه، و إذا كان التقدير تقدير عدم الدلاله الشرعيه على الزياده، كان العمل بالأصل أولى. و حينئذ لا نسلم اشتغال الذمّه مطلقا، بل لا نسلم اشتغالها إلاّ بما حصل الاتفاق عليه، أو اشتغالها بأحد الأمرين.

و يمكن أن يقال: قد أجمعنا على الحكم بنجاسه الإناء، و اختلفنا فيما به يطهر، فيجب أن يؤخذ بما حصل الإجماع عليه فى الطهاره، ليزول ما أجمعنا عليه من النجاسه بما أجمعنا عليه من الحكم بالطهاره.

المسأله الرابعه: شريعته من قبلنا، هل هى حجّه فى شرعنا؟ قال قوم: نعم، ما لم يثبت نسخ ذلك الحكم بعينه. و أنكر الباقون ذلك (١). و هو الحقّ.

لنا: وجوه:

الأول: قوله تعالى: وَ مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٢).

ص: ٢٩٩

١- المعتمد: ٣٣٧/٢، الذريعه: ٥٩٨/٢، العدّه: ٥٩٠/٢-٥٩١، [١] التبصره: ٢٨٥، [٢] اصول السرخسى: ٩٩/٢، المستصفى: ٢٤٦/١،

[٣] المحصول: ٢٦٥-٢٦٦، الإحكام: ٣٧٨/٢، [٤] المنتهى: ٢٠٥. [٥]

٢- النجم ٣-٤. [٦]

الثانى: لو كان متعبدا بشرع غيره، لكان ذلك الغير أفضل، لأنه يكون تابعا لصاحب ذلك الشرع، لكن ذلك باطل بالاتفاق.

الثالث: لو كان متعبدا بشرع غيره، لوجب عليه البحث عن ذلك الشرع، لكن ذلك باطل، لأنه لو وجب لفعله، و لو فعله لاشتهر، و لوجب على الصحابه و التابعين بعده و المسلمين إلى يومنا هذا متابعتة على الخوض فيه، و نحن نعلم من الدين خلاف ذلك.

الرابع: لو كان متعبدا بشرع من قبله، لكان طريقه إلى ذلك إما الوحي أو النقل. و يلزم من الأول أن يكون شرعا له لا شرعا لغيره، و من الثانى التعويل على نقل اليهود، و هو باطل، لأنه ليس بمتواتر، لما تطرق إليه من القدح المانع من إفاده اليقين، و نقل الآحاد منهم لا يوجب العمل، لعدم الثقة.

و احتج الآخرون (١):

بقوله تعالى: فَبِهَدْيِهِمْ أَتَدْتَهُ (٢) و بقوله: ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا (٣) و بقوله: شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا (٤) و بقوله: إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَ النَّبِيِّينَ (٥) و بقوله: إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَ نُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ (٦)،

ص: ٣٠٠

١- المعتمد: ٢/٣٤٠-٣٤١، العدد: ٢/٥٩٦-٥٩٧، [١] التبصره: ٢٨٦، المستصفي: ١/٢٤٨-٢٤٩، [٢] المحصول: ٣/٢٧٢-

٢٧٣، الإحكام: ٢/٣٨٠، المنتهى: ٢٠٥. [٣]

٢- الأنعام ٩٠. [٤]

٣- النحل ١٢٣. [٥]

٤- الشورى ١٣. [٦]

٥- النساء ١٦٣. [٧]

٦- المائدة ٤٤. [٨]

و بأنه عليه السلام رجع في معرفه الرجم في الزنا إلى التوراه (١).

أجاب الأولون (٢):

عن الآيه الاولى: بأنها تتضمن الأمر بالاعتداء (٣) بهداهم (٤) كلهم، فلا يكون ذلك إشارة إلى شرعهم، لأنه مختلف، فيجب صرفه إلى ما اتفقوا (٥) عليه، وهو دلائل العقائد العقلية، دون الفروع الشرعية.

و عن الثانيه: بأن (مّله إبراهيم) عليه السلام المراد بها العقليات، دون الشرعيات. يدلّ على ذلك قوله: وَ مَنْ يَزْغَبُ عَنْ مَلِّهِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ (٦)، فلو أراد الشرعيات لما جاز نسخ شيء منها، وقد نسخ كثير من شرعه، فتعيّن أنّ المراد منه العقليات.

و عن الآيه الثالثه: أنّه لا يلزم من وصيه نوح بشرعنا أنّه أمره به، بل يحتمل أن يكون ما وصّاه به أمرا لامته (٧) بقبوله عند انتهاء أعقابهم إلى زمانه عليه السلام، أو وصّاه به بمعنى أطلعه عليه و أمره بحفظه.

و لو سلّمنا أنّ المراد أنّه شرع لنا ما شرع لنوح، لاحتمل أن يكون المراد به من الاستدلال بالمعقول (٨) على العقائد الدينيه. و لو لم يحتمل ذلك لم يبعد أن يتفق الشرعان، ثمّ لا يكون شرعه حجّه علينا من حيث هو

ص: ٣٠١

١- جامع الاصول: ٥٤١/٣-٥٤٨ ح ١٨٥٥، ١٨٥٤، ١٨٥٣.

٢- المصادر المتقدمه في الهامش (١) من الصفحه السابقه.

٣- في أ، ب، ج، د، الحجريه: (بالاهتداء).

٤- في الحجريه: (بهم) بدل (بهداهم).

٥- في أ: (اتفق).

٦- البقره ١٣٠. [١]

٧- كذا العبارة في ن. و باقي النسخ مضطربه.

٨- في أ: (بالعقول).

شرعه، بل من حيث ورد على نبينا عليه السلام بطريق الوحي، فلا تكون شريعته شريعته لنا باعتبار ورودها عنه.

و عن الآيه الرابعه: أنّ المساواه فى الوحي لا تستلزم المساواه فى الشرع.

و عن الآيه الخامسه: أنّ ظاهرها يقتضى اشتراك الأنبياء جميعا فى الحكم بها، و ذلك غير مراد، لأنّ إبراهيم و نوحا و إدريس و آدم لم يحكموا بها، لتقدّمهم على نزولها. فيكون المراد أنّ الأنبياء يحكمون بصحّه و ورودها عن الله، و أنّ فيها نورا و هدى. و لا يلزم أن يكونوا متعبّدين بالعمل بها، كما أنّ كثيرا من آيات القرآن منسوخه، و هى عندنا نور و هدى.

و أمّا رجوعه عليه السلام فى تعرّف حدّ الرجم؛ فلا نسلم أنّ مراجعته للتوراه ليعرفه، بل لا يجوز أن يكون ذلك لإقامه الحجّه على من أنكر وجوده فى التوراه (1)؟!

المسأله الخامسه: الاستقراء هو: الحكم على جملة بحكم، لوجوده فيما اعتبر من جزئيات تلك الجملة. و مثاله: أن تستقرئ الزنج، فتجد الموجود (2) منهم أسود، فتحكم بالسواد على من لم تره كما حكمت على من رأته. و حاصله التسويه من غير جامع. و مثاله من الفقهيات: إذا اختلف فى الوتر، فنقول: هو مندوب، لأنّه لو كان واجبا لما جاز أن يصلّى على الراحله، لكنّه يصلّى على الراحله. و المقدم مستفاد من الاستقراء، إذ

ص: ٣٠٢

١- المعتمد: ٣٤١/٢، الذريعه: ٦٠٣/٢، المستصفي: ٢٤٩/١، [١] المحصول: ٢٦٩/٣، الإحكام: ٣٨١/٢.

٢- فى ج، ه، الحجريه: (كل موجود).

لا شيء من الواجب يصلّى على الراحل. والاستثناء معلوم بالإجماع.

و هل مثل ذلك حجّه في ثبوت (1) الأحكام؟ الحقّ أنّه ليس بحجّه، لأنّ موارد الأحكام مختلفه، فلا يلزم من اختصاصها ببعض الأعيان وجودها في الباقي، ولأنّ ثبوت الحكم فيما وجد، قد يكون مع وجوده في الباقي، وقد يكون مع فقدّه، ومع الاحتمال لا يجوز الحكم بأحدهما دون الآخر.

و لأنّ وجود الحكم في فرد من أفراد النوع، لا يلزم منه وجوده في باقي الأفراد، فكذا وجوده فيما هو أكثر من الواحد.

فإنّ قيل: مع كثره الصور يغلب الظنّ أنّ الباقي مماثل لما وجد، والعمل بالظنّ واجب.

قلنا: لا نسلم أنّه يغلب على الظنّ، إذ لا تعلّق بين ما رأيت و ما لم تره، ولا بين ما علمته من ذلك و ما لم تعلمه. و لو سلّمنا حصول الظنّ، لكن الظنّ الحاصل من (2) غير أماره لا- عبره به. و ليس وجود الحكم فيما رأيت من أجزاء الجملة أماره لوجوده في الباقي. سلّمناه، لكن الظنّ قد يخطئ، فلا يعمل به إلاّ مع وجود دلالة تدلّ عليه.

فإن قيل: مع الظنّ يرجح في ذهن المجتهد إرادته الشارع لتعميم الحكم، فتصير المخالفه مظنّه الضرر.

قلنا: غلبه الظنّ المذكور معارض بغلبه الظنّ أنّ شرعيه الحكم تستدعي الدلاله، و مع ارتفاع الدلاله يغلب على الظنّ انتفاء الحكم، فينتفي ظنّ الضرر. على أنّ مع النهي عن العمل بالظنّ يزول ظنّ الضرر، و النهي

ص: ٣٠٣

١- كلمه: (ثبوت) زياده من أ.

٢- في ب، د، الحجريه: (عن).

موجود بقوله تعالى: وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ (١) وقوله: إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا (٢).

المسألة السادسة: في المصالح.

المصلحة: هي ما يوافق الإنسان في مقاصده لدنياه، أو لآخرته، أو لهما. و حاصله: تحصيل منفعه أو دفع مضره. ولما كانت الشرعيات مبنيات على المصالح، وجب النظر في رعايتها. و المصالح تنقسم ثلاثة أقسام:

معتبره شرعا، و ملغاه، و مرسله.

فالمعتبره: كتحریم القتل، و شرع القصاص؛ لاستبقاء الأنفس.

و فرض الجهاد، و قتل المرتد؛ لحفظ الدين. و تحریم الزنا، و إقامة الحد؛ لحفظ الأنساب. و القطع في السرقة؛ لحفظ الأموال.

و الملغاه: كما يقال للغنى (٣) - في كفاره الوطء في نهار شهر رمضان عمداً - : (تصوم (٤) شهرين تحتيماً)، لأن ذلك يكون أضر له عن المعاودة؛ لكن الشرع أسقط هذه المصلحة عن درجة الاعتبار.

و المرسله: ما عدا القسمين. و هذه المصلحة إن كان معها مفسده راجحه أو مساويه، كانت ملغاه. و إن كانت المصلحة صافيه عن المفسده، أو راجحه؛ حكى عن مالك أنها حجّه (٥)، حتى قال: يضرب (٦) المتهم

ص: ٣٠٤

١- الإسراء ٣٦. [١]

٢- يونس ٣٦. [٢]

٣- في ب: (الغنى).

٤- في ب: (يصوم).

٥- البرهان: ١٨٠/٢ فقره ١١٨١، المحصول: ١٦٥/٦.

٦- في ب، ج: (بضرب). و في د، الحجريه: (نضرب).

بالسرقه محافظه على المال (١). و أنكر ذلك الأكثر (٢). و منهم من اعتبر في العمل بها شروطا ثلاثة (٣): أن تكون ضروريه، و كليه، و قطعيه. و أما ما لا يكون كليا، كالفروع الجزئيه (٤)، مثل مسائل الإجازة، و جزئيات المساقاة، و رعايه الكفء في النكاح؛ فإنه لا يجوز التعويل على المصالح المرسله فيها إلا مع دلاله شرعيه تدل على اعتبارها.

احتج الأولون (٥): بأن الحكمه باعته على رعايه المصلحه، فحيث يثبت (٦) أن في الشئ مصلحه يعلم تعلق داعي الحكمه به، تحصيلًا لتلك المصلحه.

و الجواب: متى تكون الحكمه باعته على رعايه المصلحه؟ إذا تحققت خلوها من جميع المفسد، أم إذا لم يتحقق الأول مسلم، و الثاني ممنوع، و التقدير تقدير عدم التحقق. غايه ما في الباب أن يغلب الظن، لكن التكليف من فعل الله سبحانه، فيبني على ما علمه، لا على ما ظنناه نحن.

لا يقال: المكلف يبني في كثير من الشرعيات على الظن.

لأننا نقول: حيث دل الدليل الشرعي على العمل به، لا لمجرد (٧) الظن.

ثم نقول: لو جاز العمل بالمصلحه المرسله، لوجب حضور مجالس الوعظ، تحصيلًا لمصلحه الانزجار، و لوجب الحد في الغصب، تحصيلًا للمال.

ص: ٣٠٥

١- المنخول: ٣٦٥، المستصفى: ٢٦٠/١.

٢- الأحكام: ٣٩٤/٢، المنتهى: ٢٠٨.

٣- المستصفى: ٢٦٠/١، المحصول: ١٦٣/٦-١٦٤. [١]

٤- في أ، ن، ب، ج، ه، الحجريه: (الغريبه).

٥- المصادر المتقدمه.

٦- في ج، د، الحجريه: (ثبت).

٧- في ب، د، ه، الحجريه: (بمجرد).

و ما حكى عن مالك من جواز ضرب المتهم بالسرقة، باطل؛ لأنه لو جاز ذلك، لجاز ضرب المتهم بالقتل، و المتهم بالغضب؛ محافظه على الأنفس و الأموال، لكن ذلك باطل إجماعاً.

و أمّا الفريق الثانى: فإنّنا نفرض لما ذكره مثالا، فنقول: إذا تترس أهل الحرب بالاسارى من المسلمين، هل يجوز رميهم و إن أدى ذلك إلى تلف الأسرى؟ قال هؤلاء: نعم، إذا علمنا أنّا إذا لم نرمهم ظهرنا على الإسلام. فقالوا: هذه ضروريه، لأنه لا يندفع استئصال المسلمين إلّا- بالرمى. و كليه، لأنّ الضرر عامّ فى المسلمين كافّه. و قطعيه، لأنّنا نتيقن تسلط أهل الكفر مع عدم الرمى. و احتجوا لوجوب مثل هذا القدر بأن قالوا: المحافظه على الدماء مقصود للشارع، و الرمى مفض إلى ذلك القصد، فيكون واجبا و إن أدى إلى قتل الأسير (١).

و الجواب: ما الذى تعنى بالقصد (٢)؟ إن عنت أنّ الشرع منع من القتل و أوجب القصاص، فمسلّم. و إن عنت أنّه قصد حفظها بغير ذلك ممّا لم يدلّ عليه الشرع، فلا نسلم. أو نقول: لا نسلم أنّ المحافظه على الدماء مقصوده كيف كان، بل لم لا يجوز أن تكون المحافظه مقصوده بتحريم القتل و القصاص (٣) لا غير، و لا يلزم من تشريع هذه الزواجر شرع طريق آخر.

ثمّ نقول: هذه المصلحه دلّ الشرع على إلغائها، فيجب سقوطها عن الاعتبار (٤). يدلّ على ذلك قوله تعالى: وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ

ص: ٣٠٦

١- جمله: (و إن أدى إلى قتل الأسير) لم ترد فى ن.

٢- كلمه: (بالقصد) لم ترد فى أ.

٣- أى: و بشرع القصاص.

٤- قوله: (عن الاعتبار) لم يرد فى ن.

جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا (١)، وقوله تعالى وَ لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ (٢)، وقوله عليه السّلام «من سعى في دم امرئ مسلم ولو بشطر كلمه، جاء يوم القيامة مكتوبا على جبينه آيس من رحمه الله» (٣)، وغير ذلك من الأحاديث الداله على المنع من قتل المسلم، ومع وجود النص لا اعتبار بغيره؛ فعلى هذا النهج يكون احتجاجك -على ما يرد عليك- من هذا الباب.

و الله العاصم (٤).

ص: ٣٠٧

١- النساء ٩٣. [١]

٢- الأنعام ١٥١. [٢]

٣- ذكره الفخر الرازي، في: تفسيره: ١٦٥/٢٦ ط بيروت عام ١٤١١ هـ منشورات دار الكتب العلميه، في تفسير الآيات (٢١-٢٥) [٣] من سوره ص. مع اسقاط كلمه «امرئ»، و إبدال «على جبينه» ب«بين عينيه».

٤- في ن: (و الله أعلم بالصواب و إليه المرجع و المآب) بدل (و الله العاصم).

اشاره

(١) فهرس الآيات القرآنيه

(٢) فهرس الحديث

(٣) فهرس الأعلام

(٤) فهرس أسماء الكتب

(٥) فهرس الكتاب

ص: ٣٠٩

الآيه رقمها الصفحه

سوره البقره (٢)

الم ١٨٥

يا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ ١٤٠، ٢١١١٤

خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ٢٩٢٨٥

أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ١٥٥، ٤٣١١٤

ما نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ٢٤٧، ١٠٦٢٣٢

وَمَنْ يَزَعْبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ٣٠١، ١٣٠

وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ١٨٢، ١٤٣

قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ٢٤٦، ١٤٤

فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ٢٩٦، ١٤٨١٠٠

وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ٢٦٣، ١٦٩٢٠٥، ٢٧٦، ٢٦٩، ٢٧٨

يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ٢٩٥، ١٨٥

ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ٢٣٨، ١٨٧

فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ٢٤٦، ١٨٧١٥٥

وَلَا تَقْرُبُوهُمْ حَتَّى يَطْهُرُوا ٢٣٨، ٢٢٢١٣٣

سوره آل عمران (٣)

كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ١١٠١٨٣

سوره النساء (٤)

(آيه المواريث) ١١-١٢١٤٠

وَ أَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ٢٤٢٤٥

فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ٩٢١٣٤

وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ٩٣٣٠٦-٣٠٧

وَ مَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ١١٥١٨٢

إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَ النَّبِيِّينَ ١٦٣٣٠٠

وَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ١٧٦١٥٤

سوره المائده (٥)

أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ١١٥٥

وَ إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ٢٩٩

أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ٤٢٨٥

وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ٦١٥٧

وَ السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ٣٨١٠١، ١٥٤

إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَ نُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ ٤٤٣٠٠

الآيهر قمها الصفحه

يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ٦٧١٦٢

سوره الأنعام (٦)

فَبِهَدَاهُمْ أَفْتَدِهِ ٩٠٣٠٠

وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ١٤١١٥٥

قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ١٤٥٢٤٦

وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ١٥١٣٠٧

سوره الأعراف (٧)

قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ٣٢٢٨٥

وَاتَّبِعُوهُ ١٥٨١٧١، ١٧٢

سوره الأنفال (٨)

إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ ٢٩٠

سوره التوبه (٩)

فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ٥٩٩

حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ٢٩١٤٠

إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ٨٠١٠٤

فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ٢٧٦، ١٢٢٢٠، ٨، ٢١٠

ص: ٣١٣

سوره يونس (١٠)

قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ١٥٢٤٨

إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ٢٧٦، ٣٦٢٦٣، ٣٠٤

سوره هود (١١)

فَاتَّبِعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ ٩٧٩٤

وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ ١١٤٩٦

سوره يوسف (١٢)

وَ سَأَلَ الْقُرَيْبَةَ ٨٢٨٠

سوره الرعد (١٣)

يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَ يُثَبِّتُ ٣٩٢٠٤

سوره الحجر (١٥)

فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ٣٠١٣٨

سوره النحل (١٦)

ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ١٢٣٣٠

لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ٤٤٢٤٧

الآيهر قمها الصفره

سوره الإسراء (١٧)

فلا تُقلُّ لهُما أفٌّ ٢٣١٥٤

وَ لا تُقتُلُوا أَوْلادَكُمْ حَشِيَّةَ إِملاقٍ ٣١١٠٦، ١٠٧

وَ لا تُقفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ٣٠٤، ٣٦٢٦٣، ٢٧٦

أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلى عَسَقِ اللَّيْلِ ٧٨١١١

سوره الكهف (١٨)

وَ لا يظلمُ رَبُّكَ أَحداً ٤٩١٥٤

جِدارا يُريدُ أَنْ يَنْقُضَ ٧٧٨٦

قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحى إِلَيَّ ١١٠٢٥٤

سوره طه (٢٠)

لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ ٦١٨٩

لِمَنْ تابَ وَ آمَنَ وَ عَمِلَ صالِحاً ثُمَّ اهْتَدى ٨٢٨٩

سوره الأنبياء (٢١)

فَسئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ٧٢٧٦

سوره الحج (٢٢)

وَ ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فى الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ٧٨٢٩٥

سوره النور (٢٤)

(آيه الجلد) ١٤١، ٢١٤٠

ص: ٣١٥

الآيهرقمهاالصفحه

وَ لَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ۚ ٣٣١٠٢

فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ٦٣١٧١

سوره النمل (٢٧)

لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ٤٤٢٤٧

سوره الأحزاب (٣٣)

لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ١٧٢، ١١٧١

إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ٥٦٨٤

سوره الصافات (٣٧)

كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ ٦٥٨٥

فَانظُرْ مَاذَا تَرَى ١٠٢٢٤١

قَدْ صَدَّقَت الرُّؤْيَا ١٠٥٢٤١

إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ ١٠٦٢٤٢

وَ قَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ١٠٧٢٤٢

سوره ص (٣٨)

لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ٧٥٨٧

سوره فصلت (٤١)

حم ١٨٥

وَ وَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ٦-٧١١٥

لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لَا مِنْ خَلْفِهِ ٤٢٢٤٣

الآيهرقمهاالصفحه

سوره الشورى (٤٢)

شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ١٣٣٠٠

سوره محمد (٤٧)

فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ ٤١٤٠

سوره الحجرات (٤٩)

إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ٢١٥، ٢٠٨، ٦٢٠

سوره النجم (٥٣)

وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ٣-٢٢٩٩

سوره القمر (٥٤)

وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ٥٠٩٤

سوره المجادله (٥٨)

فَتَحْرِيرٌ رَقَبَةٍ ٣١٣٤

سوره الحشر (٥٩)

فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ٢٢٦٨

وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا ٧١١٦

ص: ٣١٧

الآيه رقمها الصفحة

سوره المدثر (٧٤)

ما سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ٤٢-٤٣-١١٥

سوره القیامه (٧٥)

فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ١٨-١٩١٦٣

سوره الفجر (٨٩)

وَ جَاءَ رَبُّكَ ٢٢٨٦

سوره العصر (١٠٣)

إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ٢-٣١٢٧

ص: ٣١٨

-اجتهد برأيك ٢٦٧-٢٦٨

-أ حجتنا لعامنا هذا أم للأبد(قول سراقه) ١٠٠

-ادخار لحوم الأضاحى ٢٤٤

-إذا روى لكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله ٢٢٠

-إذا قلتم فى دين الله بالقياس أحللتكم كثيرا ممّا حرّم الله و حرّمتكم كثيرا ممّا أحلّ الله(ابن عباس) ٢٧١

-أ رأيت لو كان على أبيك دين ففضيته أ كان يجزى؟ فدين الله أحقّ أن يقضى ٢٦٨

-أفضل العبادات أحمرها ٢٩٨،٢٩٦

-اكتب إلى أكتب إليك ٢٧١

-ألا يتقى الله زيد يجعل ابن الابن ابنا و لا يجعل أب الأب أبا(ابن عباس) ٢٦٦

-البينه على المدعى و اليمين على من أنكر ٢٩١

-امتى لا تجتمع على الخطأ ١٨٣

-امر النبى ليله المعراج بخمسين صلاه ٢٤١

-أنها لمن شهد له بالتاج(قضاء على عليه السلام فى دابه تنازعها اثنان) ٢٦١

-أى سماء تظلنى و أى أرض تقلنى إذا قلت فى كتاب الله برأى(ابو بكر) ٢٧٠

- أ- ينقص إذا يبس؟ فقليل: نعم، فقال: لا إذن ١٤٦
- أ- ينقص إذا جف؟ قليل: نعم، فقال: لا إذن ٢٦٠
- بعثت بالحنيفيه السهله السمه ٢٩٥-٢٩٦
- بم تقضيان؟ قالوا إذا لم نجد الحكم فى الكتاب و السنه نقيس الأمر بالأمر، فقال: أصبتما ٢٤٧
- تمسكوا بالسبت أبدا، تمسكوا بالسبت ما دامت السموات و الأرض (عن التوراه) ٢٣٣-٢٣٤
- حديث الرجم فى المحصنه ٢٤٧
- الحق ثقيل مرى و الباطل خفيف و بى ٢٩٧
- خبر ابن عمر فى تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ٢١٢
- خبر الأوساق ١٦٠
- خبر بروع بنت واشق ٢١٢
- خبر الضحاك بن قيس فى توريث المرأه من ديه زوجها ٢٠٩
- خبر عثمان فيما روى عن النبى برّد الحكم ٢١٢
- خبر فاطمه بنت قيس ١٤٢، ٢١٢
- خبر المغيره فى توريث الجدّه ٢٠٨
- خبر المقداد فى المذى ٢٠٩
- دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ٢٩٨، ٢٢٧
- رجوع الصحابه إلى أزواج النبى صلّى الله عليه و آله فى الغسل من التقاء الختانين ٢٠٨
- رجوع النبى صلّى الله عليه و آله فى معرفه الرجم إلى التوراه ٣٠١
- رجمه عليه السلام ما عزا ١٤٠

-رحم الله من سمع مقالتي فوعاها و أذاها كما سمعها ٢٢١

ص: ٣٢٠

-روايه عن الصادق عليه السلام فى الترجيح بمخالفه العامه ٢٢٥

-زياره القبور ٢٤٤-٢٤٥

-سنوا بهم سنه أهل الكتاب ٢٠٩

-الشهر هكذا و هكذا ١٥٩

-صلوا كما رأيتمونى اصلى ١٦٠

-فإن جاءك ما ليس فى الكتاب و السنه فاقض بما أجمع عليه أهل العلم ٢٧١

-فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذنه إنما أقطع له به قطعه من النار ٢٥٤

-فى خمس من الإبل شاه ٩٠

-فى الرقه ربع العشر ١٤٤

-فى سائمه الغنم زكاه ١٠٦

-فيما سقت السماء العشر ١٦٠

-القاتل لا يرث ١٦٠

-قل و من عصى الله و رسوله ٨٩

-كنت إذا سمعت من رسول الله حديثا نفعنى الله به ما شاء أن ينفعنى فإذا حدثنى به غيره استحلقتة(على بن أبى طالب عليه

السلام) ٢٠٩

-لا تنكح المرأة على عمّتها و لا على خالتها(خبر أبى هريره) ١٤٢،٢٤٥

-لأزيدنّ على السبعين ١٠٤

-لا شهاده لقاذف ١٥٨

-لا صلاه إلا بطهور ١٥٨

- لا صلاه إلا بفاتحه الكتاب ١٥٨

ص: ٣٢١

-لا ضرر فى الإسلام ٢٩٥

-لا يقتل مؤمن بكافر و لا ذو عهد فى عهده ١٤٨

-لو تمضمضت بماء ثم مججته أ كنت شار به ٢٤٨

-لو قلت هذا لوجب ١٠١

-ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقه ١٤٤-١٤٥

-من أدخل فى ديننا ما ليس منه فهو ردّ ١١٧

-من سعى فى دم امرئ مسلم و لو بشطر كلمه جاء يوم القيامة مكتوبا على جبينه آيس من رحمه الله ٣٠٧

-هب أنّ أبانا كان حمارا ألسنا من أمّ واحده(قول جماعه لعمر) ٢٦٦-٢٦٧

-هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته ١٤٦

-وقس الامور برأيك(قول لعمر) ٢٦٦

-يتخذ الناس رؤساء جهّالا يقيسون الامور برأيهم(ابن عباس) ٢٧١

فهرس مواضع تراجم الأعلام

الاسم الصفحة

ابن أبان ١٤٤

ابن سريج ١٧٠

ابن سيرين ١٩٠

ابن قبه ٢٠٣

أبو بكر الدقاق ١٠٥

أبو ثور ١٤٩

أبو جعفر (الطوسي) ٩٧

أبو الحسين (البصري) ٩٣

أبو عبد الله (البصري) ٨٢

أبو هاشم (الجبائي) ٨٢

أبو الهذيل ١٦٦

الجاحظ ١٩٧

الجبائي (أبو علي) ١٢٨

الشافعي ١٧٠

القاضي أبو بكر ١٨٨

القاضي (عبد الجبار-قاضي القضاء) ٨٢

القفال ١٣٢

الكرخي ١١١

الاسم الصفحة

مالك ١٧٠

المرتضى ٩٥

المفيد ١٩٩

النظام ١٨١

ص: ٣٢٤

١-الإحكام فى اصول الأحكام.

لابن حزم الأندلسى الظاهرى، المتوفى سنة ٤٥٦هـ. منشورات دار الحدىث بالقاهره. الطبعه الثانىه عام ١٤١٣هـ. يقع فى مجلدين.

٢-الإحكام فى اصول الأحكام.

لسىف الـىـىن أبى الحسن على بن أبى على بن محمد الأمـى، المتوفى سنة ٦٣١هـ. تحقنق الشىخ إبراهىم العجوز. ط. بىروت. منشورات دار الكتب العلمىه. يقع فى مجلدين.

٣-الأعلام.

لخىر الـىـىن الزركلى. منشورات دار العلم للملاىىن. الطبعه السابعه عام ١٩٨٦م.

يقع فى (٨) مجلـات.

٤-اصول السرخسى.

للإمام أبى بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى، المتوفى سنة ٤٩٠هـ.

حققه أبو الوفاء الأفغانى. منشورات الجنه إـىاء المعارف النعمانىه بـىدرآباد الـكن بالهنـ. ط عام ١٣٧٢هـ. يقع فى مجلدين.

٥-الاصول من الكافى.

لثقه الإسلام أبى جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكلبنى الرازى، المتوفى

سنه ٣٢٨،٣٢٩ هـ. تحقيق الشيخ على أكبر الغفّارى. منشورات دار الكتب الإسلاميه فى طهران. الطبعة الثالثه عام ١٣٨٨ هـ. يقع فى مجلدين.

٦- البرهان فى اصول الفقه.

لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى، المتوفى سنه ٤٧٨ هـ. تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة. ط بيروت عام ١٤١٨ هـ. منشورات دار الكتب العلميه. يقع فى مجلد واحد.

٧- التبصره فى اصول الفقه.

للشيخ الإمام أبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروزآبادى الشيرازى، المتوفى سنه ٤٧٦ هـ. تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو. منشورات دار الفكر بدمشق.

ط عام ١٤٠٣ هـ. يقع فى مجلد واحد.

٨- التبيان فى تفسير القرآن.

لشيخ الطائفه أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى، المتوفى سنه ٤٦٠ هـ.

تحقيق الشيخ أحمد حبيب قصير العاملى. ط بيروت. منشورات دار إحياء التراث العربى. يقع فى (١٠) مجلّادات.

٩- تهذيب الأحكام.

لشيخ الطائفه أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسى المتوفى سنه ٤٦٠ هـ.

تحقيق الحجّه السيد حسن الموسوى الخرسان. ط طهران عام ١٣٩٠ هـ. منشورات دار الكتب الإسلاميه. يقع فى (١٠) مجلّادات.

ص: ٣٢٦

١٠- جامع الاصول في أحاديث الرسول.

للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد؛ ابن الأثير الجزري، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. تحقيق عبد القادر الأرناؤوط. ط. بيروت عام ١٤٠٣ هـ. منشورات دار الفكر. يقع في (١١) مجلدا.

١١- الذريعة إلى اصول الشريعة.

للسيد المرتضى علم الهدى، المتوفى سنة ٤٣٦ هـ. تحقيق الدكتور أبو القاسم گرجى. منشورات جامعه طهران عام ١٣٦٣ هـ. شمسى. يقع في مجلدين.

١٢- العده في اصول الفقه.

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسى، المتوفى سنة ٤٦٠ هـ. تحقيق محمد رضا الأنصارى القمى. ط. قم عام ١٤١٧. يقع في مجلدين.

١٣- الفروع من الكافى.

لثقه الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكلينى الرازى، المتوفى سنة ٣٢٩، ٣٢٨ هـ. تحقيق الشيخ على أكبر الغفارى. منشورات دار الكتب الإسلاميه فى طهران. يقع فى (٥) مجلّدات.

١٤- الكنى و الألقاب.

للشيخ عباس القمى. ط. مطبعه العرفان فى صيدا عام ١٣٥٨، ١٣٥٧ هـ. يقع فى (٣) مجلّدات.

١٥- المحصول فى علم اصول الفقه.

للإمام فخر الدين محمد بن عمرو بن الحسين الرازى، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ.

ص: ٣٢٧

تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلوانى. منشورات مؤسسه الرساله فى بيروت. الطبعه الثانيه عام ١٤١٢ هـ. يقع فى (٤) مجلدات.

١٦- المستصفى من علم الاصول.

للإمام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى. تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم.

منشورات دار صادر فى بيروت. الطبعه الاولى عام ١٩٩٥ م. يقع فى مجلدين.

١٧- المعتمد فى اصول الفقه.

للأبى الحسين محمد بن على بن الطيب البصرى المعتزلى، المتوفى سنه ٤٣٦ هـ. قَدّم له الشيخ خليل الميس. ط. بيروت عام ١٩٨٣ م. منشورات دار الكتب العلميه. يقع فى مجلدين.

١٨- منتهى الوصول و الأمل فى علمى الاصول و الجدل.

للإمام جمال الدين أبى عمرو عثمان بن عمرو بن أبى بكر المقرئ، المعروف بابن الحاجب، المتوفى سنه ٦٤٦ هـ. ط. بيروت عام ١٤٠٥ هـ. منشورات دار الكتب العلميه. يقع فى مجلد واحد.

١٩- المنخول من علم الاصول.

لحجّته الإسلام الإمام أبى حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالى، المتوفى سنه ٥٠٥ هـ. تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو. منشورات دار الفكر بدمشق عام ١٤٠٠ هـ. يقع فى مجلد واحد.

ص: ٣٢٨

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٨١ هـ. تحقيق الشيخ علي أكبر الغفاري. ط
إيران عام ١٣٩٢ هـ. يقع في (٤) مجلدات.

ص: ٣٢٩

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحه

المقدمه ٧

حياه المؤلف ١٠

اسمه و نسبه ١٠

اسرته ١٠

مولده و موطنه ١٣

جمل الثناء عليه ٢٥

نثره و شعره ٣٢

مؤلفاته ٣٩

وفاته و مدفنه ٤٩

رثاؤه ٥٠

نسخ الكتاب ٥١

منهج التحقيق ٥٢

بدايه الكتاب ٦٩

مقدمه المصنف ٧١

الباب الأول: في المقدمات و هي ثلاثه ٧٣

المقدمه الاولى: في المبادئ التصوريه ٧٥

ص: ٣٣٠

المقدمه الثانيه:فى الخطاب و أقسامه ٧٧

المقدمه الثالثه:فى الحقيقه و المجاز،و هى ثلاثه فصول ٧٩

الفصل الأول:و يشتمل على مسائل ٧٩

الفصل الثانى:فى المجاز و أحكامه ٨٦

الفصل الثالث:فى جمله من أحكام الحروف ٨٩

الباب الثانى:فى الأوامر و النواهى،و فيه فصول ٩١

الفصل الأول:فيما يتعلّق بصيغه الأمر ٩٣

الفصل الثانى:فى المأمور به ١٠٨

الفصل الثالث:فى مباحث الأمر المؤقت ١١١

الفصل الرابع:فى المباحث المتعلّقه بالمأمور ١١٤

الفصل الخامس:فى مباحث النهى ١١٦

الباب الثالث:فى العموم و الخصوص،و فيه فصول ١١٩

الفصل الأول:فى مباحث الألفاظ العامه ١٢١

الفصل الثانى:فيما الحق بالعموم ١٢٧

الفصل الثالث:فى المباحث المتعلّقه بالخصوص ١٣١

الفصل الرابع:فى مباحث الاستثناء ١٣٦

الفصل الخامس:فى بقيه المخصصات ١٤٠

الفصل السادس:فى العام المخصوص ١٤٣

الفصل السابع:فيما الحق بالمخصصات ١٤٦

الباب الرابع: فى المآمل و المآن؁ و فىه فصول ١٥١

الفصل الأؤل: فى تفسير ألفاظ آحتآ إليها فى هذا الباب ١٥٣

الفصل الثانى: فىما آحتآ إلى بىان ١٥٤

ص: ٣٣١

الفصل الثالث: فيما ادخل في المجمل ١٥٧

الفصل الرابع: في البيان ١٥٩

الفصل الخامس: في المبيّن له ١٦٢

الباب الخامس: في الأفعال، وفيه فصلان ١٦٧

الفصل الأوّل: في أفعال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ١٦٩

الفصل الثاني: في الوجوه التي تقع عليها أفعاله ١٧٣

الباب السادس: في الإجماع، وفيه فصول ١٧٧

الفصل الأوّل: في حقيقه الإجماع ١٧٩

الفصل الثاني: في المجمعين ١٨٨

الفصل الثالث: في كيفية العلم بالإجماع ١٩١

الباب السابع: في الأخبار، وفيه مقدّمه و فصول ١٩٥

المقدّمه ١٩٧

الفصل الأوّل: في المتواتر من الأخبار ١٩٩

الفصل الثاني: في خبر الواحد ٢٠٣

الفصل الثالث: في مباحث متعلّقه بالمخبر ٢١٥

الفصل الرابع: في مباحث متعلّقه بالخبر ٢١٩

الفصل الخامس: في التراجيح بين الأخبار المتعارضه ٢٢٣

الباب الثامن: في النسخ و المنسوخ، وفيه فصول ٢٢٩

الفصل الأوّل: في النسخ ٢٣١

الفصل الثاني: في النسخ ٢٣٨

الفصل الثالث: في المنسوخ ٢٣٩

الباب التاسع: في الاجتهاد، وفيه فصلان ٢٥١

ص: ٣٣٢

الفصل الأول: في الاجتهاد ٢٥٣

الفصل الثاني: في القياس ٢٥٧

الباب العاشر: في فصول مختلفه ٢٧٣

الفصل الأول: في المفتى و المستفتى ٢٧٥

الفصل الثاني: في مسائل مختلفه ٢٨٢

أ-التصرفات غير معلومه الحكم ٢٨٢

ب-الاستصحاب ٢٨٦

ج-النافى للحكم هل عليه إقامه الدليل؟ ٢٩٠

الفصل الثالث: فيما الحق بأدله الاصول و ليس منها ٢٩٤

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

